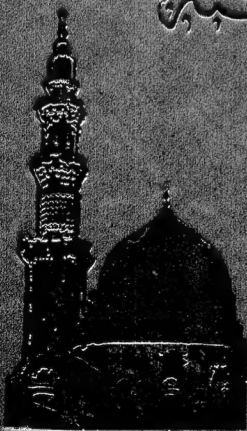


الموسم
الإسلامية الشاملة
سنة سابق

١٥٧
فبراير



مكتبة
الشيخ
الشيخ

فَقَرَّبَ إِلَيْنَا



فَقِيرُ السَّنَةِ

لِلشَّيْخِ سَيِّدِ سَابِقٍ

الْمَعَامَلَاتِ

الْحِجْرَةُ الْعَاشِرَةُ

مركز الشرق الأوسط للثقافة

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للناشر
الطبعة الأولى
1428 هـ - 2007 م

Middle east Cultural Center

For Printing, Publishing, Translating & Distributing

مركز الشرق الأوسط الثقافي

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-640490

E-mail: lcc_pub @ yahoo.com

الإدارة العامة:

بيروت - حدّث، هاتف: ٩٦١.٥. ٤٦١٨٨٨

فكس: ٩٦١.٥. ٤٦١٧٧٧، خلوي: ٩٦١.٣. ٦٤٠٤٩٠

Web site: www.lccpublishers.tk

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعوى والبيان

تعريف الدعوى: الدعوى جمع دعوى وهي في اللغة الطلب، يقول الله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾^(١) أي تطلبون. وفي الشرع: هي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته. والمدعي: هو الذي يطالب بالحق. وإذا سكّت عن المطالبة ترك. والمدعى عليه: هو المطالب بالحق. وإذا سكّت لم يترك.

ممن تصح الدعوى: والدعوى لا تصح إلا من الحر العاقل البالغ الرشيد. فالعبد والمجنون والمعتوه والصبي والسفيه لا تقبل دعواهم. وكما تجب هذه الشروط بالنسبة للمدعي فإنها تجب أيضاً بالنسبة للمنكر للدعوى.

لا دعوى إلا ببينة: ولا تثبت دعوى إلا بدليل يستبين به الحق ويظهر. فعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ

(١) سورة فصلت: الآية ٣١.

لَادْعَى نَاسٍ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ. رواه أحمد ومسلم.

المدعي هو الذي يكلف بالدليل: والمدعي هو الذي يكلف بإقامة الدليل على صدق دعواه وصحتها، لأن الأصل في المدعى عليه براءة ذمته. وعلى المدعي أن يثبت العكس. فقد روى البيهقي والطبراني بإسناد صحيح أن الرسول ﷺ قال: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

اشتراط قطعية الدليل: ويشترط في الدليل أن يكون قطعياً لأن الدليل الظني لا يفيد اليقين «وَلَا يَلْزَمُ لَا يَنْفِي مِنَ الْكُفْرِ شَيْئاً»^(١). وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لرجل: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كَأَنِّي بِهَا قَاسِمٌ أَوْ دَعُ» رواه الخلال في جامعہ وابن عدي وهو ضعيف لأن في إسناده محمد بن سليمان، ضعفه النسائي، وقال البيهقي: لم يرد من وجوه يعتمد عليه.

طرق إثبات الدعوى: وطرق إثبات الدعوى هي:

- ١ - الإقرار. ٢ - الشهادة. ٣ - اليمين. ٤ - الوثائق الرسمية الثابتة.
- ولكل طريق من هذه الطرق أحكام نذكرها فيما يلي.

الإقرار

تعريفه: الإقرار في اللغة: الإثبات من قر الشيء يقره وفي الشرع:

(١) سورة النجم: الآية ٢٨.

الاعتراف بالمدعى به، وهو أقوى الأدلة لإثبات دعوى المدعى عليه ولهذا يقولون: إنه سيد الأدلة ويسمى بالشهادة على النفس.

مشروعيته: أجمع العلماء على أن الإقرار مشروع بالكتاب والسنة؛ يقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ أَنفُسِكُمْ﴾^(١). ويقول الرسول ﷺ: «وَأَعِدُّ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اخْتَرَقَتْ فَازْجُمُهَا». ويقول: «صِلْ مَنْ قَطَعَكَ. وَأَحْسِنْ إِلَى مَنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ. وَقُلِ الْحَقُّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢). وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظرُ إلى من هو أسفلُ مني، ولا أنظرُ إلى من هو فوقِي، وأن أحبَّ المساكينَ، وأن أدنوَّ مِنْهُمْ، وأن أصِلَّ رَجِيعِي، وأن قَطَعُونِي وَجَعُونِي. وأن أقولَ الْحَقَّ وإنْ كَانَ مُرًّا، وأن لا أخافَ في الله لومةَ لائمٍ، وأن لا أسألَ أَحَدًا شَيْئًا، وأن استكثرَ مِنْ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» فَإِنَّهَا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ. وكان الرسول ﷺ يقضي به في الدماء والحدود والأموال.

شروط صحته: ويشترط لصحة الإقرار ما يأتي: العقل والبلوغ والرضا وجواز التصرف. وأن لا يكون المقر هازلًا. وأن لا يكون أقرَّ بمحالٍ عقلاً لا عادةً. فلا يصح إقرار المجنون ولا الصغير ولا المكره ولا المحجور عليه ولا الهازل ولا بما يحيله العقل أو العادة لأن كذبه في هذه الأحوال معلوم ولا يحل الحكم بالكذب.

(١) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٢) الجامع الصغير ٥٠٠٤.

الرجوع عن الإقرار: ومتى صحَّ الإقرارُ كان مُلزماً للمؤثِّر ولا يصحُّ له رجوعُه عنه متى كان الإقرارُ متعلقاً بحقٍّ من حقوقِ الناسِ. أما إذا كانَ الإقرارُ متعلقاً بحقٍّ من حقوقِ الله كما في حدِّ الزنى والخمرِ فإنه يصحُّ فيه الرجوعُ لقوله ﷺ: «أَقْرَؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ». ولما تقدَّم في حديثِ ماعزٍ في بابِ الحدودِ، وخالفَ الظاهريةُ ومنعوا صحةَ الرجوعِ عن الإقرارِ سواءَ أكانَ في حقٍّ من حقوقِ الله أو حقٍّ من حقوقِ العبادِ.

الإقرارُ حجةٌ قاصرة: والإقرارُ حجةٌ قاصرةٌ لا تتعدى غيرَ المقرِّ. فلو أقرَّ على الغيرِ فإنَّ إقرارَه عليه لا يجوزُ بخلافِ البينةِ فإنها حجةٌ متعديةٌ إلى الغيرِ. فلو ادعى مدعٍ على آخَرَيْنِ ديناً وأقرَّ به بعضُهم وأنكرَ البعضُ الآخرُ فإنَّ الإقرارَ لا يلزمُ إلاَّ من أقرَّ. ولو ادعى هذه الدعوى وأثبتها بالبينةِ فإنها تلزمُ الجميعَ.

الإقرارُ لا يتجزأ: الإقرارُ كلامٌ واحدٌ لا يؤخذُ بعضُه ويتركُ البعضُ الآخرُ.

الإقرارُ بالدينِ: إذا أقرَّ إنسانٌ لأحدٍ ورَّثتْهُ بدينٍ فإنَّ كانَ في مرضٍ موتهُ لا يصحُّ ما لم يصدِّقْهُ باقي الورثةِ، وذلك لأنَّ احتمالَ كونِ المريضِ قصداً بهذا الإقرارِ حرماناً للورثةِ مُستنداً إلى كونهِ في المرضِ، أما إذا كانَ الإقرارُ في حالِ الصحةِ فإنه جائزٌ، واحتمالُ إرادةِ حرمانِ سائرِ الورثةِ حيثُ لا من حيثُ إنه احتمالٌ مجردٌ ونوعٌ من التوهمِ لا يمنعُ حجةَ الإقرارِ. وعندَ الشافعيةِ أن إقرارَ الصحيحِ صحيحٌ حيثُ لا مانعٌ لوجودِ شروطِ الصحةِ. أما إقرارُ المريضِ في مرضٍ الموتِ فإنَّ أقرَّ لأجنبيٍّ فإقرارُه صحيحٌ سواءَ أكانَ

المُقَرَّرُ به دِينًا أَوْ عَيْنًا، وقيل: هو محسوب من الثلث.

وإن كَانَ إقراره لوارثٍ فالراجعُ عِنْدَهُمْ صحةُ الإقرارِ لأنَّ المقرَّ انتهى إلى حالٍ يصدقُ فيها الكاذبُ، ويتوبُ فيها الفاجرُ، والظاهرُ في مثلِ هذه الحالِ أنه لا يقرُّ إلا عن تحقيقٍ ولا يقصدُ الحرمانَ. وفيه قولٌ آخرُ عِنْدَهُمْ، وهو عدمُ الصحةِ، لأنه قد يقصدُ حرمانَ بعضِ الورثةِ. وعندهم أنه إذا أقرَّ في صحتهِ بدينٍ ثم أقرَّ لآخرٍ في مرضه، تقاسما، ولا يقدمُ الأولُ. وقال أحمدُ: لا يجوزُ إقرارُ المريضِ لوارثه مطلقاً، واحتجَّ بأنه لا يؤمَّنُ بعدَ المنعِ من الوصيةِ أن يجعلَها إقراراً. على أن الأوزاعيَّ وجماعةٌ من العلماء أجازوا إقرارَ المريضِ بشيءٍ من ماله للوارثِ، لأنَّ التهمةَ في حقِّ المحتضرِ بعيدةٌ، وأنَّ مدارَّ الأحكامِ على الظاهرِ، فلا يتركُ إقراره للظنِّ المحتملِ، فإنَّ أَمْرَهُ إلى الله.

الشهادةُ

تعريفُها: الشهادةُ مشتقةٌ من المشاهدةِ، وهي المعاينةُ لأنَّ الشاهدَ يخبرُ عما شاهدَه وعيَّنته، ومعناها الإخبارُ عما علمَه بلفظِ أشهدُ أو شهدْتُ. وقيل: الشهادةُ مأخوذةٌ من الإعلامِ من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١) أي عَلِمَ. والشاهدُ حاملُ الشهادةِ ومؤدِّيها لأنه شاهدٌ عن غيره.

لا شهادةَ إلا بعلمٍ: ولا يحلُّ لأحدٍ أن يشهدَ إلا بعلمٍ. والعلمُ يحصلُ

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨.

بالروية أو بالسمع أو باستفاضة فيما يتعلّق علمه غالباً بدونها والاستفاضة هي الشهرة التي تثمر الظنّ أو العلم. وتصحّ الشهادة بالاستفاضة عند الشافعية في النسب والولادة والموت والعتيق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفوه والملك. وقال أبو حنيفة: تجوز في خمسة أشياء: النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء. وقال أحمد ويعقّب الشافعية: تصحّ في سبعة: النكاح والنسب والموت والعتيق والولاء والوقف والملك المطلق.

حكّمها: وهي فرض عين على من تحملها متى دُعي إليها وخيف من ضياع الحق، بل تجب إذا خيف من ضياعه ولو لم يدع لها لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا أَشْهُدَكُمْ﴾^(١) ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِذًا قَلْبُهُ﴾^(٢). وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا رَبَّكُمْ﴾^(٣). وفي الحديث الصحيح: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» وفي أداء الشهادة نصّه. وعن زيد بن خالد أنّ الرسول ﷺ قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَادَةِ؟... الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا! وإنما تجب متى قدر على أدائها بلا ضرر يلحقه في دينه أو عرضه أو ماله أو أهله لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَضُرُّكَ أَشْهَدُ﴾»^(٤). ومتى كثر الشهود ولم يخش على الحق أن يضيع كانت الشهادة في هذه الحالة مندوبة فإن تخلف عنها لغير عذر لم يأنم. ومتى تعيّن فإنه يحرم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

أَخَذُ الْأَجْرَةَ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا تَأَذَّى بِالْمَشْيِ فَلَهُ أَجْرٌ مَا يَرْكَبُهُ، أَمَا إِذَا لَمْ تَتَعَيَّنْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ.

شروط قبول الشهادة: يشترط في قبول الشهادة الشروط الآتية:

١ - الإسلام: فلا تجوزُ شهادة الكافر على المسلم إلا في الوصية أثناء السفر عند الإمام أبي حنيفة فإنه جوزها في هذه الحال هو وشريح وإبراهيم النخعي وهو قول الأوزاعي لقول الله تعالى: ﴿يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ مَا نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكِتَابِ وَلَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِلَّا كَمَا يَتْلَى فِي الْيَوْمِ الْحَافِلِ﴾ (١). وكذلك اجاز الأحناف شهادة الكفار بعضهم على بعض لأن النبي ﷺ رجم يهوديين بشهادة اليهود عليهما بالزنى. وعن الشعبي: أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدفوقه هذه ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته فاشهد رجلين من أهل الكتاب، فقبلما الكوفة وأتيا الأشعري - هو أبو موسى - فأخبراه، وقبلما يتركيه ووصيته. فقال الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان على عهد رسول الله ﷺ فأخلفهما بغد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كتماناً ولا غيراً، وإثنا لوصية الرجل وتركته فأمضى شهادتهما.

(١) سورة الحائدة: الآيتين ١٠٦، ١٠٧.

قال الخطابي: فيه دليل على أن شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية المسلم في السفر خاصة. وقال أحمد: لا تقبل شهادةهم إلا في مثل هذا الموضوع للضرورة اهـ. وقال الشافعي ومالك: لا تجوز شهادة الكافر على المسلم لا في الوصية أثناء السفر ولا في غيرها. والآية منسوخة عندهم.

شهادة الذمي للذمي: أما شهادة الذمي للذمي فهي موضع اختلاف عند الفقهاء. قال الشافعي ومالك: لا تقبل شهادة الذمي لا على مسلم ولا على كافر. قال أحمد: لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض. وقال الأحناف: شهادة بعضهم على بعض جائزة والكفر كله ملّة واحدة. وقال الشعبي وابن أبي ليلى وإسحاق: شهادة اليهودي على اليهودي جائزة. ولا تجوز على النصراني والمجوسي لأنها يُللّ مُختلفة. ولا تجوز شهادة أهل ملّة على ملّة أخرى.

٢ - والعدالة: صفة زائدة عن الإسلام ويجب توافرها في الشهود بحيث يغلب خيرهم شرهم، ولم يُجرب عليهم اعتياد الكذب لقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَضَوْا مِنْ الشَّهَادَةِ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَائِقٌ مِّنكُمْ فَصِيحُوا﴾^(٣). وقول الرسول ﷺ في رواية أبي داود: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ». فلا تقبل شهادة الفاسق ولا من

(١) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٣) سورة الحجرات: الآية ٦.

اشتهر بالكذب أو بسوء الحال وفساد الأخلاق هذا هو المختار في معنى العدالة^(١).

أما الفقهاء فقالوا: إنها مقيدة بالصلاح في الدين وبالاتصاف بالمروءة. أما الصلاح في الدين فيتم بأداء الفرائض والنوافل واجتناب المحرمات والمكروهات وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة. أما المروءة فهي أن يفعل الإنسان ما يزيئ ويترك ما يشينه من الأقوال والأفعال. وهل تقبل شهادة الفاسق إذا تاب؟ اتفق الفقهاء على قبول شهادة الفاسق إذا تاب. إلا أن الإمام أبا حنيفة قال: إذا كان فسقاً بسبب القذف في حق الغير فإن شهادته لا تقبل، لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ لِحُضْنَتِهِمْ لِرَبِّهِمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾. وإذا كان فسقاً بسبب القذف في حق الغير فإن شهادته لا تقبل، لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ لِحُضْنَتِهِمْ لِرَبِّهِمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾. وإذا كان فسقاً بسبب القذف في حق الغير فإن شهادته لا تقبل، لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ لِحُضْنَتِهِمْ لِرَبِّهِمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾.

٤٣ - البلوغ والعقل: ولما كانت العدالة شرطاً في قبول الشهادة فإن البلوغ والعقل شرط في العدالة. فلا تقبل شهادة الصغير - ولو شهد على صبي مثله - ولا المجنون ولا المعتوه لأن شهادتهم لا تفيد اليقين الذي يحكم بمقتضاه. وأجاز الإمام مالك شهادة الصبيان في الجراح ما لم يختلقوا ولم يتفرقوا كما أجازها عبد الله بن الزبير. وكذلك عمل الصحابة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجارح بعضهم بعضاً، وهذا هو

(١) وقال أبو حنيفة: يكفي في العدالة ظاهر الإسلام وألا تعلم منه ما يجرح شره وسمعته وهذا في الأموال دون الحدود. وأجاز في الزواج شهادة الفسق وقال: ينعقد بشهادة فاسقين. وبعض المالكية جوز القضاء بشهادة غير المدعي للضرورة وشهادة من لا تعرف عدلته في الأمور اليسيرة.

الراجح. فإنَّ الرجال لا يحضرون معهم في لعبهم، ولو لم تقبلْ شهادتهم وشهادة النساء منفردات لضاغتِ الحقوق وتعطلتْ وأُفيلتْ مع غلبة الظنِّ أو القطع بصدقهم، ولا سيما إذا جاؤوا مجتمعين قبلَ تفرقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطؤوا على خيرٍ واحدٍ، وفرَّقوا وقتَ الأداء واتفقتْ كلمتهم، فإنَّ الظنَّ الحاصلَ حينئذٍ من شهادتهم أقوى بكثيرٍ من الظنِّ الحاصلِ من شهادة رَجُلَيْنِ، ولهذا مما لا يمكنُ دفعُهُ وجَحْدُهُ، فلا نظنُّ بالشرعية الكاملة، الفاضلة المنتظمة لمصالح العباد في المعاش والمعاد أنها تُهملُ مثلُ هذا الحقِّ وتضيعهُ مع ظهور أدلِّيه وقوتِّها، وتقبُّله مع الدليل الذي هو دونُ ذلك.

٥ - الكلام: ولا بدُّ أن يكونَ الشاهدُ قادراً على الكلام، فإذا كانَ أحرَسَ لا يستطيعُ النطقُ فإنَّ شهادته لا تقبلُ، ولو كانَ يعبرُ بالإشارة وفهمتْ إشارته إلا إذا كتبتِ الشهادة بخطه، ولهذا عندَ أبي حنيفة وأحمد والصحيح من مذهبِ الشافعي.

٦ - الحفظُ والضبطُ: فلا تقبلُ شهادةً من عُرفَ بسوء الحفظ وكثرة السهو والغلط لفقدِ الثقة بكلامه، ويلحقُ به المغفلُ ومَن على شاكلته.

٧ - نفْيُ التهمة: ولا تقبلُ شهادةَ المتهمِّ بسببِ المحبة أو العداوة. وخالف في ذلك عمرُ بنُ الخطابِ وشريحٌ وعمرُ بنُ عبد العزيزِ والعترة وأبو ثورٍ وابنُ المنذرِ والشافعي في أحدِ قوليه وقالوا: تقبلُ شهادة الولدِ لوالديه والوالدِ لولده ما دامَ كلُّ منهما عدلاً مقبولَ الشهادة. أفادهُ الشوكاني وابنُ رشد. فلا تقبلُ شهادةَ العدوِّ على عدوه إذا كانتِ العداوة بينهما

عداوةً دنيويةً لوجود التهمة. أما إذا كانتِ العداوةً دينيةً فإنها لا توجبُ التهمةَ لأن الدينَ ينتهي عن شهادة الزور. فلا توجدُ التهمةُ في هذه الحالة. وكذلك لا تقبلُ شهادة الأصل كالولد يشهد لوالديه وشهادة الفرع كالوالد يشهد لولديه ولكن تجوزُ الشهادةُ عليهما. ومثلُ ذلك الأم تشهد لابنها والابنُ يشهد لأمو. والخادمُ الذي ينفقُ عليه صاحبُ البيت، فإنَّ الشهادةَ في هذه الحالِ لا تقبلُ لوجود التهمة ولما روتهُ السيدة عائشةُ أن النبي ﷺ قال: «لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا فِي ذِي ضَمِيرٍ»^(١) عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ. وَلَا شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ وَلَا شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ. وروى عَنْهُ بَنُ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا فِي ذِي ضَمِيرٍ عَلَى أَخِيهِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ» والقانعُ الذي ينفقُ عليه أهلُ البيت، رواه أحمدُ وأبو داودَ قال في التلخيص لابن حجر: وسندهُ قوي. وقال ﷺ: «لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَضَمٍ عَلَى خَضَمِهِ» اعتمادُ الشافعي هذا الخبر. قال الحافظ: ليسَ لَهُ إسنَادٌ صحيحٌ لكن له طرقٌ يترقى بعضها ببعض. أفاده الشوكاني.

ويدخلُ في هذا البابِ شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها لأن الزوجيةَ مِطْلَقَةٌ للتهمة إذ الغالبُ فيها المحاباة. وفي بعضِ رواياتِ الحديث: «لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا وَلَا شَهَادَةُ الرَّوْجِ لِامْرَأَتِهِ». وأخذ بهذا مالكٌ

(١) صاحبُ الحق، والعداوةُ تظهرُ في الأقوال والأفعال ومن مظاهرها أن يفرحَ بما يصيبُ عدوّه من ضيقٍ ويحزنُ لما يصيبُهُ من خيرٍ ويتمنى له كل شر. وذكر الفقهاء من أسباب العداوة القذف والنصب والسرقة والقتل وقطع الطريق فلا تقبلُ شهادة المغمضوب منه على الغاضب ولا شهادة المقتول على القاتل ولا المسروق على السارق ولا وليُّ المقتول على القاتل.

وأحمد وأبو حنيفة. وأجازها الشافعي وأبو ثور والحسن. أما شهادة الأقرباء من غير هؤلاء كالأخ لأخيه فإنها تجوز، وما ورد في بعض الأحاديث من عدم صحة شهادة القريب لقريبه فقد قال الترمذي: لا يعرف هذا من حديث الزهري إلا من هذا الوجه ولا يصح عندنا إسناده وكذلك تجوز شهادة الصديق لصديقه. وقال مالك: لا تقبل شهادة الأخ المنقطع إلى أخيه والصديق الملاطف.

شهادة مجهول الحال: والظاهر أن شهادة مجهول الحال غير مقبولة. فقد شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له عمر: لست أعرفك، ولا يضرك أن لا أعرفك، أئت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: بأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة والفضل. قال: هو جارك الأدنى الذي تعرف ليته ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملته بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال: لا. قال: فرافقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: أئت بمن يعرفك. قال ابن كثير: رواه البخاري بإسناد حسن.

شهادة البدوي: ذهب أحمد وجماعة من أصحابه وأبو عبيد وفي رواية عن مالك إلى عدم قبول شهادة البدوي على القروي لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». رواه أبو داود وابن ماجه. ورجال إسناده احتج بهم مسلم في صحيحه. والبدوي هو ساكن البادية الذي يرتحل من مكان إلى مكان. والقروي الحضري الذي يسكن القرية وهي المصر الجامع. والمنع من شهادته من أجل جفائه وجهله وقله شهوده ما يقع في المصر فلا تكون شهادته موضع الثقة.

والصحيح جوازُ شهادته إذا كانَ عدلاً مرضياً وهو من رجالنا وأهل ديننا،
والعمومات في القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوي بين البدوي
والقروي. وكونه بدوياً ككونه من بلد آخر. وإلى هذا ذهب الشافعي
وجمهور الفقهاء. وأما الحديث المتقدم فيحمل على الجاهل ولا يشمل كل
بدوي بدليل أن الرسول ﷺ قبل شهادة البدوي في ثبوت الهلال.

شهادة الأعمى: شهادة الأعمى جائزة عند مالك وأحمد فيما طرأه
السمع إذا عرف الصوت، فتجوز شهادته في النكاح والطلاق والبيع
والإجارة والنسب والوقف والملك المطلق والإقرار ونحو ذلك، سواء كان
تحمله وهو أعمى أو كان بصيراً أثناء التحمل ثم عمي. قال ابن القاسم:
قلتُ لمالك: «قال الرجلُ يَسْمَعُ جَارَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَائِطِ - وَلَا يَرَاهُ - يَسْمَعُهُ
يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فَيَشْهَدُ عَلَيْهِ وَقَدْ عَرَفَ الصَّوْتَ. قَالَ مَالِكٌ: شهادته جائزة.
وقالت الشافعية: لا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة مواضع: النسب،
والموت، والملك المطلق، والترجمة، وعلى المضبوط وما تحمله قبل
العمى. وقال أبو حنيفة: لا تقبل شهادته أصلاً.

نصاب الشهادة: الشهادة إما أن تكون في الحقوق المالية أو البدنية أو
الحدود والقصاص؛ ولكل حالة من هذه الحالات عدد من الشهداء لا بد
منه حتى تثبت الدعوى؛ وفيما يلي بيان ذلك كله.

شهادة الأربعة: نصاب الشهادة في حد الزنى أربعة^(١) رجال، لقول

(١) جوز الظاهرية شهادة امرأتين مكان كل رجل، فإذا شهد ثمان نسوة وحدهن قيلت
شهادتهن (وجوز عطاء شهادة ثلاث رجال وامرأتين).

الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْفَلْحَةُ مِنَ إِسَاءَتِهِمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْيَمَ يُنْكَرُكُمْ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَىٰ بِإِرْمَانِهِمْ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَهَنَّمُ عَلَيْهِمْ يُرْمَوْنَ مِنْهَا حِجَارًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَذُنُوبُهُمْ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ﴾^(٣).

شهادة الثلاثة: قالت الحنابلة: إن من عرف غناه إذا ادعى أنه فقير لبأخذ من الزكاة لا يقبل منه إلا ثلاثة شهود من الرجال على ادعائه. واستدل على كلامه هذا بحديث قبيصة بن مخارق: عن قبيصة بن مخارق الهلالي رضي الله عنه قال: تَحَمَّلْتُ حَالَةَ فَاتِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسَأَلَهُ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّمَا حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا». ثم قال: «يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجلٌ تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجلٌ أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيشٍ أو سداداً من عيشٍ، ورجلٌ أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً أو سداداً من عيشٍ فما سواهن من المسألة يا قبيصة سُحَّتْ بِأَكْلِهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا». رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

شهادة الرجلين دون النساء: تقبل شهادة الرجلين دون النساء في جميع الحقوق وفي الحدود ما عدا الزنى الذي يشترط فيه أربعة شهود. فإن شهادة النساء في الحدود غير جائزة عند عامة الفقهاء خلافاً للظاهرية.

(١) سورة النساء: الآية ١٥.

(٢) سورة النور: الآية ٤.

(٣) سورة النور: الآية ٤.

يقول الله تعالى في الطلاق والرجعة: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْقَ عَدْلِي يَنْكُحُ﴾^(١). وروى البخاري ومسلم أن الرسول ﷺ قال للأشعث بن قيس: «شاهدك أو يمينه».

شهادة الرجلين أو الرجل وامرأتين: قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْا مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ﴾^(٢) «إِحْدَهُمَا فَمَنْعَكَ لِأَحَدِهِمَا الْآخَرُ»^(٣). أي اطلبوا الشهادة من رجلين فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، وهذا في قضايا الأموال كالبيع والقروض والديون كلها والإجارة والرهن والإقراض والغصب. وقالت الأحناف: شهادة النساء مع الرجال جائزة في الأموال والنكاح والرجعة والطلاق وكل شيء إلا في الحدود والقصاص، ورجح هذا ابن القيم وقال: إذا جوز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي تكتبها الرجال مع أنها إنما تكتب غالباً في مجامع الرجال فلأن يسوغ ذلك فيما تشهده النساء كثيراً كالوصية والرجعة أو لئلا، وعند مالك والشافعية وكثير من الفقهاء تجوز في الأموال وتوابعها خاصة ولا تقبل في أحكام الأبدان، مثل الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والرجعة؛ واختلفوا في قبولها في حقوقي الأبدان المتعلقة بالمال فقط، مثل الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال فقبل: يقبل فيه شاهد وامرأتان، وقيل: لا يقبل إلا رجلان. وعلل القرطبي قبول الشهادة في الأموال دون غيرها فقال: «لأنَّ

(١) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٢) أن تفضل إحداهما: أي تنسج جزءاً من الشهادة فتذكر وتنبه أحقها إذا غفلت ونسيته.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

الأموال كثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تخصيصها وعموم البلوى بها وتكررها، فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة وتارة بالإشهاد وتارة بالرهن وتارة بالضماني وأدخل في جميع ذلك النساء مع الرجال.

شهادة الرجل الواحد: تقبل شهادة الرجل الواحد العدل في العبادات كالأذان والصلاة والصوم. قال ابن عمر: «أخبرت النبي ﷺ أنني رأيت الهلال نصام وأمر الناس بصيامه» أي صيام رمضان. وأجاز الأحناف شهادة الرجل الواحد في بعض الحالات الاستثنائية مثل: شهادته على الولادة وشهادة المعلم وحده في قضايا الصبيان، وشهادة الخبير في تقويم المتلفات. وشهادة الواحد في تزكية الشهود وجرهم وفي إخبار عزل الوكيل وفي إخبار عيب المبيع. وقد اختلف الفقهاء في ترجمة المترجم الواحد العدل. فذهب مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى قبول ترجمته. وقال بقية الأئمة ومحمد بن الحسن: «الترجمة كالشهادة لا يقبل فيها المترجم الواحد ومن الفقهاء من قبل شهادة الرجل الواحد، الصادق مثل ابن القيم قال: والصواب أن كل ما بين الحق فهو بينة ولم يعط الله ولا رسوله حقاً بعد ما تبين بطريق من الطرق أصلاً، بل حكّم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه أنه متى ظهر الحق ووضح بأي طريق كان، وجب تنفيذ نصرته وحرم تعطيله وإبطاله» اهـ. وقال: «يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد، إذا عرفت صدقه، في غير الحدود. ولم يوجب الله على الحكام أن لا يحكموا إلا بشاهدين أصلاً، وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو شاهدين وامراتين، ولهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك، بل قد حكم النبي ﷺ بالشاهدين واليمين والشاهد فقط».

فالطريق التي يحكمُ بها الحاكمُ أوسعُ من الطريق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها: أجاز الرسولُ في شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال، وأجاز شهادة الشاهد في قضية سَلْب، وقبل شهادة المرأة الواحدة إذا كانت ثقة فيما لا يطلع عليه إلا النساء. وجعل شهادة خزيمة كشهادة رجلين وقال: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خَزِيمَةً فَحَسْبُهُ». وليس هذا مخصوصاً بخزيمة دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة، فلو شهد أبو بكرٍ أو عمرُ أو عثمانُ أو عليُّ أو أبيُّ بن كعبٍ لكانَ أولى بالحكم بشهادته وحده. قال أبو داود: «بَابُ إِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ» اهـ.

الشهادة على الرضاع: ذهب ابن عباس وأحمد إلى أن شهادة المرضعة وحدها تقبلُ لما أخرجه البخاريُّ أنَّ عَقْبَةَ بِنِ الْحَارِثِ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ فَجَاءَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ: قَدْ أَزْصَعْتُكُمْ. فسالَ النبي ﷺ فقال: «كَيْفَ؟» وقد قيل: «ففارقها عقبة فنكحت زوجاً غيره». وقالت الأحناف: الرضاع كغيره لا بدُّ من شهادة رجلين أو رجلٍ وامرأتين ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقررُ فعلها. وقال مالك: لا بدُّ من شهادة امرأتين. وقال الشافعي: تقبلُ شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تترصَّ بطلبِ أجرٍ. وأجابوا عن حديث عقبة بأنه محمودٌ على الاستحباب والتحرُّر عن مظان الاشتباه.

الشهادة على الاستهلال^(١): أجاز ابنُ عباسٍ شهادة القابلة وحدها في

(١) الاستهلال: صراخ الطفل عند الولادة.

الاستهلال؛ وقد رُوِيَ عن الشعبي والنخعي وروى عن عليٍّ وشريحٍ أنهما قَضَيَا بهذا. وذهب مالكٌ إلى أنه لا بدَّ من شهادةِ امرأتينِ مثلَ الرضاعِ. وجرى الشافعيُّ على قبولِ شهادةِ النساءِ في الاستهلالِ ولكنه اشترطَ شهادةَ أربعٍ منهنَّ. وقال أبو حنيفة: يثبتُ الاستهلالُ بشهادةِ رجلينِ أو رجلٍ وامرأتينِ لأنه ثبوتُ إرثٍ. فأما في حقِّ الصلاةِ عليه والغسلِ فيقبلُ فيه شهادةُ امرأةٍ واحدةٍ. وعندَ الحنابلة: أنَّ ما لا يطلُعُ عليه الرجالُ غالباً يقبلُ فيه شهادةُ امرأةٍ عدلٍ كما روي عن حذيفة أنَّ النبيَّ ﷺ أجازَ شهادةَ القابلةِ وحدها. ذكره الفقهاءُ في كُتُبِهِمْ. والذي لا يطلُعُ عليه الرجالُ غالباً مثلُ عيوبِ النساءِ تحتِ الثيابِ والبكارةِ والثبوةِ والحِضِّ والولادةِ والاستهلالِ والرضاعِ والرققِ والقرنِ والصقلِ وكذلك جراحه وغيرها من حمامٍ وعرسٍ ونحوها مما لا يحضرُهُ الرجالُ. قالوا: والرجلُ في هذا كالمرأةِ وأولى لِكَمَالِهِ.

اليمين

اليمينُ عندَ المعجزِ هَيَّ الشهادةِ: إذا عجزَ المدعيُّ بحقٍّ على آخَرَ عن تقديمِ البينةِ وأنكَرَ المدعى عليه هذا الحقَّ فليسَ لَهُ إلا يمينُ المدعى عليه، ولهذا خاصٌّ بالأموالِ والعروضِ ولا يجوزُ في دعاوى العقوباتِ والحدودِ. وفي الحديثِ الذي رواه البيهقي والطبراني بإسنادٍ صحيحٍ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». ولَمَّا رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن الأشعثِ بن قيسٍ قال: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْتٍ، فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَحْلِفُ وَلَا يَمِينَالِي،

فَقَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتَتِحُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لِقِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ حَفَظَانٌ»، وأخرج مسلمٌ من حديثِ واثلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْكِنْدِيِّ: «أَلَيْكَ بَيْعَةٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَيْكَ يَمِينَةٌ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ فَاجِرٌ لَا يَبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ».

وَالْيَمِينُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ؛ وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُضْمِتْ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «اخْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

هَلْ تَقْبَلُ الْبَيْعَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ؟ وَمَتَى حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينُ رُدَّتْ دَعْوَى الْمُدَّعِي بِلا خِلَافٍ. فإِذَا عَادَ الْمُدَّعِي بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَعَرَضَ الْبَيْعَةَ فَهَلْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ؟ اختلف العلماءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: فَوَقَّعَهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَقْبَلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تَقْبَلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ. فَالَّذِينَ رَأَوْا أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ هُمُ الظَّاهِرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو عُبَيْدٍ وَرَجَّحَ الشُّوْكَانِيُّ هَذَا الرَّأْيَ فَقَالَ: «وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تُقْبَلُ الْبَيْعَةُ بَعْدَ الْيَمِينِ فَلَيْمَّا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فَالْيَمِينُ إِذَا كَانَتْ تَطْلُبُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِيهِ مُسْتَدٌّ لِلْحُكْمِ الصَّحِيحِ، وَلَا يَقْبَلُ الْمُسْتَدُّ الْمُتَخَالِفُ لَهَا بَعْدَ فِعْلِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا مَجْرَدُ ظَنٍّ. وَلَا يَنْقُضُ الظَّنُّ بِالظَّنِّ».

وَالَّذِينَ رَأَوْا أَنَّهَا تَقْبَلُ هُمُ الْحَنْفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَمَطَاوِشُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَشَرِيعٌ فَقَدْ قَالُوا: «الْبَيْعَةُ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ»

وهو رأي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ لَا تَقْطَعُ
النِّزَاعَ فَتَقْبَلُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَهَا، لَأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ وَالْيَمِينُ هِيَ الْخُلْفُ وَمَتَى جَاءَ
الْأَصْلُ انْتَهَى حُكْمُ الْخُلْفِ. وَأَمَّا مَالِكٌ وَالْغَزَالِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فَقَدْ قَالُوا
بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَدْعَى الْبَيِّنَةَ عَلَى صَدَقِ دَعْوَاهُ بَعْدَ يَمِينِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ مَتَى
كَانَ جَاهِلًا وَجُودَ الْبَيِّنَةُ قَبْلَ عَرْضِ الْيَمِينِ. أَمَّا إِذَا قُدِّمَ هَذَا الشَّرْطُ بِأَنْ كَانَ
عَالِمًا بِأَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَاخْتَارَ تَحْلِيفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ، ثُمَّ رَأَى بَعْدَ حَلْفِهَا
تَقْدِيمَ بَيِّنَتِهِ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ حُكْمَ بَيِّنَتِهِ قَدْ سَقَطَ بِالتَّحْلِيفِ.

النُّكُولُ مِنَ الْيَمِينِ: إِذَا عُرِضَتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ لِعَدَمِ وَجُودِ
بَيِّنَةٍ الْمَدْعَى فَتَكَلَّمَ وَلَمْ يَحْلِفْهَا اعْتَبِرَ نُّكُولُهُ هَذَا مِثْلَ إِقْرَارِهِ بِالْدَعْوَى، لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ صَادِقًا فِي إِنْكَارِهِ لَمَا امْتَنَعَ عَنْ الْحَلْفِ. وَالنُّكُولُ يَكُونُ صِرَاحَةً أَوْ
دَلَالَةً بِالسَّكُوتِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى فَلَا يَحْلِفُ
عَلَى صَدَقِ الدَّعْوَى الَّتِي يَدْعِيهَا، لِأَنَّ الْيَمِينَ تَكُونُ عَلَى النِّفْيِ دَائِمًا، وَدَلِيلُ
ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وَهَذَا مَذْهَبُ
الْأَحْنَافِ وَاحِدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ
عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّ النُّكُولَ وَحْدَهُ لَا يَكْفِي لِلْحُكْمِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ
حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ يَجِبُ تَقْوِيَّتُهَا بِيَمِينِ الْمَدْعَى عَلَى أَنَّهُ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ وَإِنْ لَمْ
يَطْلُبِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَإِذَا حَلَفَ حُكِمَ لَهُ بِالْدَعْوَى وَإِلَّا رُدَّتْ. وَدَلِيلُ
ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ. وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِ هَذَا
الْحَدِيثِ مَسْرُوقٌ وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْحَاقُ بْنُ الْفَرَاتِ وَفِيهِ
مَقَالٌ. وَقَدْ قَصَرَ مَالِكٌ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى دَعْوَى الْمَالِ خَاصَّةً. وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ: هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الدَّعَاوَى.

وذهب أهل الظاهر وابن أبي ليلى إلى عدم الاعتداد بالنكول وأنه لا يقضى به في شيء قط، وأن اليمين لا ترد على المدعي وأن المدعى عليه إما أن يقر بحق المدعي وإما أن ينكر ويحلف على براءة ذمته. ورجح هذا الشوكاني فقال: «وَأَمَّا النُّكُولُ فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ، لَأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنْ مَنْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ لَمْ يَقْبَلْهَا وَفَعَلَهَا، وَعَدَمُ فَعْلِهِ لَهَا لَيْسَ بِإِقْرَارٍ بِالْحَقِّ، بَلْ تَرَكَّ لِمَا جَعَلَهُ الشَّارِعُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ. وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَقَلَى الْقَاضِي أَنْ يُلْزِمَهُ بَعْدَ النُّكُولِ عَنِ الْيَمِينِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الْيَمِينُ الَّتِي نَكَلَ عَنْهَا أَوْ الْإِقْرَارُ بِمَا ادَّعَاهُ الْمَدْعِي، وَابْتِهَامَا وَقَعَ كَانَ صَالِحاً لِلْحُكْمِ بِهِ اهـ.

اليمين على نية المستحلف: إذا حلف أحد المتقاضيين كانت اليمين على نية القاضي وعلى نية المستحلف الذي تعلق حقه فيها لا على نية الحالف لما تقدم في باب الأيمان قول الرسول ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلَفِ». فإذا ورى الحالف بأن أصر تأويلاً يختلف عن اللفظ الظاهر كان ذلك غير جائز. وقيل: تجوز التورية إذا اضطر إليها بأن كان مظلوماً.

الحكم بالشاهد مع اليمين: إذا لم تكن للمدعي بينة سوى شاهد واحد فإنه يحكم في الدعوى بشهادة هذا الشاهد ويمين المدعي لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه. وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده، وإنما يحكم بالشاهد مع اليمين في جميع القضايا إلا الحدود والقصاص. وقصر بعض العلماء الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وما يتعلق بها وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول

الله ﷻ نيف وعشرون شخصاً. قال الشافعي: القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه. وبهذا قضى أبو بكر وعلي وعمر بن عبد العزيز وجمهور السلف والخلف ومنهم مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وداود. وهو الذي لا يجوز خلافه. ومنع من ذلك الأحناف والأوزاعي وزيد بن علي والزهرري والنخعي وابن شبرمة وقالوا: لا يحكم بشاهد ويمين أبداً. والأحاديث التي وردت في هذا حجة عليهم.

القرينة القاطعة: القرينة هي الأمانة التي بلغت حد اليقين، ومثالها فيما إذا خرج أحد من دار خالية مدهوشاً وفي يده سكين ملوثة بالدم، فدخل في الدار ورؤي فيها شخص مذبوح في ذلك الوقت، فلا يشبه في كونه قاتل لهذا الشخص، ولا يلتفت إلى الاحتمالات الوهمية الصرفة كأن يكون الشخص المذكور قتل نفسه. ويؤخذ بها متى اقتنع القاضي بأنها الواقع اليقين. قال ابن القيم: ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق ورجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن جحده ودفعه، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة وبيده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس يعدو إثره، ولا عادة له بكشف رأسه؛ فبينه الحال ودلائله هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد، فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة، ويضيق حقاً يعلم كل أحد ظهوره وحيثته. وذكر الأحناف من أمثلتها أيضاً: إذا اختلف رجلان في سفينة فيها دقيق، وكان أحدهما تاجراً والآخر سفاناً، وليس لأحدهما بيعة، فالدقيق يكون

للاول والسفينة للثاني وكذلك يُعدُّ منها ثبوت نسب الولد من الزوج عملاً بالحديث الشريف: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ».

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت: وعند الحنابلة أنه إذا اختلف شخصان ووجدَ ظاهرٌ لأحدهما عُمَلٌ به؛ فكلو تنازع الزوجان في قماش البيت فما يصلح للرجل فهو له وما يصلح للمرأة فهو لها وما يصلح لهما يقسم بينهما مُتَاصِفَةً؛ وإن كان بأيديهما تحالفاً وتناصفاً فإن قَوِيَّتْ يَدُ أحدهما مثل حيوانٍ يسوقه شخصٌ ويركبه شخصٌ آخرُ فهو للراكب لقوة يديه.

البينة المخطئة والولائقي الموثوق بها: لما اعتادَ الناسُ التعاملَ بالصكوك واعتدوا عليها أفتى بعض العلماء من المتأخرين بقبول الخطأ والعمل به، وأخذت بذلك مجلة الأحكام العدلية وقبِلَتِ الإثبات بصكوك الدين وقبُولِ التجار وغيرهما، إذا كانت سالمةً من شبهة التزوير والتصنيع، واعتبرت الإقرار بالكناية كالإقرار باللسان. وكذلك يعمل بالأوراق الرسمية إذا كانت خاليةً من التزوير والفساد.

التناقض

التناقض ثمان:

١ - تناقض الشهود. ٢ - تناقض المُثَمِّي.

تناقض الشهود أو رجوعهم عن الشهادة: إذا أدَّى الشهودُ الشهادة ثم رجعوا عنها في حضور القاضي قبل إصدار الحكم تكونُ شهادتهم كأن لم

تَكُنْ وَيُعْزَّزُونَ. ولهذا رأي جمهور الفقهاء؛ أما إذا رجع الشهود عن الشهادة بعد الحكم في حضور القاضي فلا ينقض الحكم الذي حُكِمَ بِهِ ويضمن الشهود المحكوم به. وقد روي أن رجلين شهدا عند الإمام علي - كرم الله وجهه - على آخر بالسرقة فقطع يده ثم عادا بعد ذلك برجلٍ غيره قائلين: إنما السارق هذا. فقال علي: «لَا أَصَدِّقُكُمَا عَلَى هَذَا الْآخَرِ وَأَصْمَتُكُمَا وَبَيَّةُ يَدِ الْأَوَّلِ وَلَوْ أَنِّي أَغْلَمُكُمَا لَمَلْتُمَا ذَلِكَ عَمْدًا قَطَعْتُ أَيْدِيَكُمَا». وعلل شهاب الدين القرافي رأي الجمهور هذا بقوله: «إِنَّ الْحَكَمَ ثَبَتَ بِقَوْلِ عَدُولٍ وَسَبَبٍ شَرْعِيٍّ وَدَعْوَى الشَّهَوْدِ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُذْبُ اعْتِرَافٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ قَسَقُوا، وَالْفَائِضُ لَا يَنْقُضُ الْحَكَمَ بِقَوْلِهِ فَيَبْقَى الْحَكَمُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ». وذهب ابن المسيب والأوزاعي وأهل الظاهر إلى نقض الحكم عند الرجوع عن الشهادة في كل الأحوال لأن الحكم ثبت بالشهادة فإذا رجع الشهود زال ما يثبت به الحكم، وكذلك سائر الحدود والقصاص عند بعض الفقهاء لا ينفذ الحكم إذا رجع الشهود قبل التنفيذ لأن الحدود تُدرأ بالشبهات.

تناقض المدعي: إذا سبق كلام من المدعي مناقض لدعواه بطلت الدعوى؛ فإذا أقر بما لا يفيده ثم ادعى أنه له، فهذا الادعاء المناقض لإقراره مبطل لدعواه ومانع من قبولها. وإذا أبرأ أحد من جميع الدعاوى فلا يصح له أن يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه.

نقض بينة المدعي: يجوز للمدعى عليه أن يقدم البينة التي يدفع بها دعوى المدعي ليثبت براءة ذمته إذا كانت لديه هذه البينة. فإذا لم تكن له مثل هذه البينة جاز له أن يقدم بينة تشهد بالظن في عدالة الشهود وتجرح بينة المدعي.

تعارض البيتين: وإذا تعارضت البيتان ولم يوجد ما يرجح إحداهما قُسِمَ المدعى بين المدعي والمدعى عليه. فعن أبي موسى أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسّمه النبي ﷺ بينهما نصفين رواه أبو داود والحاكم والبيهقي. وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى: «أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة ليس لإحدى منهما بينة فجعلها بينهما نصفين». وإلى هذا ذهب أبو حنيفة؛ فإن كان المدعى في يد أحدهما فعلى خصمه البينة، فإن لم يأت بها فالقول لصاحب اليد مع يمينه؛ وكذلك لو أقام كل واحد منهما البينة كانت اليد مرجحة للشهادة. فعن جابر، أن رجلين اختصما في ناقة، فقال كل واحد منهما: نتجت عندي، وأقام بينة. فقصن بها رسول الله ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ. أخرج البيهقي ولم يضعف إسناده، وأخرج الشافعي نحوه.

تحليف الشاهد اليمين: إن عدالة الشهود في هذا الزمن قد أصبحت غير معلومة فوجب تقويتها باليمين. وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية: «إذا ألح المشهود عليه على الحاكم قبل الحكم بتحليف الشهود: أنهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين، كان للحاكم أن يحلف الشهود وأن يقول لهم: إن حلفتم قبلت شهادتكم وإلا فلا». وقد ذهب إلى هذا ابن أبي ليلى وابن القيم ومحمد بن بشير قاضي قرطبة، ورجحه ابن نجيم الحنفي؛ وعند الأحناف: أن الشاهد لا يمين عليه لأن لفظ الشهادة يتضمن معنى اليمين. وعند الحنابلة: لا يستحلف شاهد أنكز تحمل الشهادة ولا حاكم أنكز الحكم ولا وصي على نفي دين على

الزور يعزُر ويعرفُ بأنه شاهدُ زورٍ. وزادَ الإمامُ مالكٌ فقالَ: يشهرُ به في الجوامع والأسواقِ ومجتمعاتِ الناسِ العامة عقوبةً لَهُ وَزَجْرًا لغيرِهِ.

السجنُ

السجنُ قديمٌ وقد جاء في القرآن الكريم أنَّ يوسفَ عليه السلام قال: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾^(١). وذكرَ أَنَّهُ دخلَ السجنَ ولَبِثَ فيه بضْعَ سنينَ. وقد كانَ السجنُ على عهدِ رسولِ اللّٰهِ ﷺ وعلى عهدِ الصحابةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إلى يومنا هذا. قال ابنُ القيم: «الحبسُ الشرعيُّ ليس هو الحبسُ في مكانٍ ضيقٍ. وإنما هو تعريضُ الشخصِ ومنعُه مِنْ التصرفِ بنفسِهِ، سواءَ كانَ في بيتٍ أو مسجدٍ أو كانَ بتوكيلِ الخصمِ أو وكيلِهِ عليه وملازمَتِهِ لَهُ. ولهذا سَمَّاهُ النبيُّ أسيراً كما روى أبو داودَ وابنُ ماجه عن الهرماسِ بنِ حبيبٍ عن أبيهِ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ بغريمٍ لي فقالَ لي: «الزَّمَّةُ». ثم قالَ: «يا أخا بني تميمٍ، ما تريدُ أنْ تفعلَ بأسيرِكَ؟» وفي روايةِ ابنِ ماجه: ثم مرُّ بي في آخِرِ النهارِ فقالَ: «ما فعلَ أسيرُكَ يا أخا بني تميمٍ؟» ثم قالَ ابنُ القيم: وكانَ هذا هو الحبسُ على عهدِ رسولِ اللّٰهِ ﷺ وأبي بكرٍ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ. ولم يكنْ محبَسٌ معدٌّ لحبسِ الخصومِ. ولكن لما انتَشَرَتِ الرعيَةُ في زمنِ عمرَ بنِ الخطابِ أَتباعَ بمكةَ داراً وجَعَلَهَا سجنًا يحبسُ فيها؛ ولهذا تنازعَ العلماءُ من أصحابِ أحمدَ وغيرهم: هل يتخذُ الإمامُ حبساً، على قولين: فمن قالَ: لا يتخذُ حبساً، قالَ: لم يكنْ لرسولٍ

(١) سورة يوسف: الآية ٣٣.

اللَّهُ ﷻ ولا لخليفة بعده حبس، ولكن يقومه (أي الخصم) بمكان من الأمكنة أو يقام عليه حافظ، وهو الذي يسمى الترسيم. أو يأمر خصمه بملازمة كما فعل النبي ﷺ ومن قال: له (أي للإمام) أن يتخذ حبساً، قال: قد أشتري عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً ١ هـ.

في السجن الأمن والمصلحة: قال الشوكاني: إن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة والتابعين فيمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأصاير من دون إنكار، وفيه من المصالح ما لا يخفى لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك، ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد والبلاد، فهولاء إن تركوا وخلفي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية. وإن قتلوا كان سفك دمايهم بدون حقها، فلم يبق إلا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة، أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره. وقد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بهما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس، كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس ١ هـ.

أنواع الحبس: قال الخطابي: الحبس على ضربين: حبس عقوبة، وحبس استظهار. فالعقوبة لا تكون إلا في واجب. وأما ما كان في تهمة: فإنما يستظهر بذلك ليستكشف به عما وراءه. وقد روي أنه ﷻ حبس

رجلاً في تهمة ساعة من نهار ثم خُلِّي سَبِيلُهُ. ولهذا الحديث رواه يَهُزُّ بْنُ حَكِيمٍ عن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

ضَرَبَ الْمُتَّهَمُ: ولا يحلُّ حبسُ أحدٍ بدونِ حقٍّ. ومتى حُبِسَ بِحَقٍّ يَجِبُ الْمَسَارَعَةُ بِالنَّظَرِ فِي أَمْرِهِ. فَإِنْ كَانَ مُذْنِباً أُخِذَ بِذَنْبِهِ. وَإِنْ كَانَ بَرِيئاً أُطْلِقَ سَرَاحُهُ. وَيَحْرَمُ ضَرْبُ الْمُتَّهَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِذْلَالِهِ وَإِهْدَارِ كِرَامَتِهِ. وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ: أَيِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَلْ يُضْرَبُ إِذَا اتَّهَمَ بِالسَّرْقَةِ؟ فِيهِ رَأْيَانِ: فَالرَّأْيُ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ وَعِنْدَ الْغَزَالِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ الْمُتَّهَمَ بِالسَّرْقَةِ لَا يُضْرَبُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ بَرِيئاً. فَتَرُكُ الضَّرْبِ فِي مَذْنِبِ أَمْرٍ مِنْ ضَرْبِ بَرِيءٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: «لَأَنْ يُغْطَىءَ الْإِمَامُ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُغْطَىءَ فِي الْمُقْوَةِ» وَأَجَازَ الْإِمَامُ مَالِكٌ سَجْنَ الْمُتَّهَمِ بِالسَّرْقَةِ. وَأَجَازَ أَصْحَابُهُ أَيْضاً ضَرْبَهُ، لِإِظْهَارِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ مِنْ جِهَتِهِ، وَجَعَلِ السَّارِقَ عِبْرَةً لغيرِهِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى. وَمَتَى أَقْرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَإِنَّهُ لَا قِيَمَةَ لِإِقْرَارِهِ لِأَنَّهُ يَشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ الْإِخْتِيَارَ. وَهَذَا إِنَّمَا أَقْرُ تَحْتَ ضَغْطِ الْعَذِيبِ.

مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْحَبْسُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَبْسُ وَاسِعاً. وَأَنْ يَنْفَقَ عَلَى مَنْ فِي السَّجْنِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ كِفَايَتُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ. وَمَنْعُ الْمَسَاجِينِ مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْغِذَاءِ وَالْكَسَاءِ وَالْمَسْكَنِ الصَّحِيِّ جَوْزَ يَمَاقِبِ اللَّهِ عَلَيْهِ. فَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَلَّيْتُ أَمْرَأَةً فِي هِرَّةٍ سَجَنَتَهَا حَتَّى مَاتَتْ فَلَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتَهَا وَسَقَتَهَا، إِذْ حَبَسْتُهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»^(١).

(١) رواه البخاري ومسلم.

الإكراه

تعريفه: الإكراه في اللغة: حملُ الإنسان على أمرٍ لا يريدُه طَبْعاً أو شَرْعاً، والاسمُ منه الكَرْهُ. وفي الشرع: حملُ الغير على ما يكرهُ بالوعيد بالقتل أو التهديد بالضرب أو السجن أو إتلاف المال أو الأذى الشديد أو الإيلام القوي. ويشترطُ فيه أن يغلبَ على ظنِّ المكروه انفاذاً ما توعَّد به المكروه. ولا فرق بين إكراه الحاكم أو اللصوصي أو غيرهم. قال عمر: ليس الرجل آمن على نفسه إذا أخفَّته أو أوثقتَه أو ضربته. وقال ابن مسعود: ما من ذي سلطانٍ يريدُ أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطينِ إلَّا كنتُ متكلماً به. وقال ابن حزم: ولا يعرفُ له من الصحابة مخالفة.

أقسام الإكراه: الإكراه ينقسم إلى قسمين:

١ - إكراه على كلام.

٢ - إكراه على فعل.

الإكراه على الكلام: والإكراه على الكلام لا يجبُ به شيءٌ لأنَّ المكروه غيرُ مكلف. فإذا نطقَ بكلمة الكفر فإنه لا يواخذ. وإذا قذفَ غيره فلا يقامُ عليه الحد. وإذا أقرَّ فلا يؤخذُ بإقراره. وإذا عقدَ عقدَ زواجٍ أو هبةٍ أو بيعٍ فإنَّ عقده لا يتقيد. وإذا حلفَ أو نذرَ فإنه لا يلزمُ بشيء. وإذا طلقَ زوجته أو راجعها فإنَّ طلاقه لا يقعُ ورجعته لا تصحُّ والأصلُ في هذا قولُ اللّٰهِ سبحانه: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللّٰهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقُلُوبُهُ

مُطْلَقِينَ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَن شَرَحَ^(١) ﴿بِالْكَفْرِ صِدْقًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

سبب نزول الآية: والسبب في نزول هذه الآية ما ذكره ابن كثير في التفسير عن أبي عبيدة محمد بن عمار بن ياسر قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى قاربهم^(٣) في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطوئناً بالإيمان. قال النبي ﷺ: «إِنْ عَافَا قَعْدَهُ. وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِأَسْطٍ مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّهُ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ، فَشَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا تُرِكَتُ حَتَّى سَبَيْتَكَ وَذَكَرْتُ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ. قَالَ: كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟ قَالَ: مَطْوِئْنَا بِالْإِيمَانِ. فَقَالَ: «إِنْ عَافَا قَعْدَهُ. وَفِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا مَن أَسْكَنَهُ وَقَلْبُهُ مُطْلَقٌ بِالْإِيمَانِ﴾^(٤).

شمول الآية الكفر وغيره: والآية وإن كانت خاصة بالتلفظ بكلمة الكفر إلا أنها تعم غيره. قال القرطبي: لما سمع الله عز وجل بالكفر به وهو أصل الشريعة عند الإكراه ولم يواخذ به حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يواخذ به ولم يترتب عليه حكم، وبه جاء الأمر المشهور عن النبي ﷺ: «رُفِعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا أَسْتَخْرَهُوا عَلَيْهِ». والخبر وإن لم يصح سندُه فإنَّ معناه صحيح باتِّفَاقٍ

(١) أي طاب به نفساً واعتقده إشاراً للعناية على الآخرة الباقية.

(٢) سورة النحل: الآية ١٠٦.

(٣) أي اقرب من موافقتهم.

(٤) سورة النحل: الآية ١٠٦.

العلماء. قاله القاضي أبو بكر بن العربي وذكر أبو محمد عبد الحق أن إسناده صحيح قال: وقد ذكره أبو بكر الأصيلي في الفوائد وابن المنذر في كتاب الإقناع ١ هـ.

العزيمة عند الإكراه على الكفر أفضل: وإذا كان النطق بكلمة الكفر عند الإكراه رخصة فإن الأفضل الأخذ بالعزيمة والصبر على التعذيب ولو أدى ذلك إلى القتل إغزازاً للدين كما فعل ياسر وسمية. وليس ذلك من إلقاء النفس إلى التهلكة بل هو كالقتل في الغزو كما صرح به العلماء. وقد أخرج ابن شعبة عن الحسن وعبد الرزاق في تفسيره عن معمر أن مسيلمة أخذ رجلين فقال لأحدهما: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله. قال: فما تقول في؟ فقال: أنت أيضاً، فخلاه. وقال للآخر: ما تقول في محمد؟ قال: رسول الله. قال: فما تقول في؟ فقال: أنا أصم. فأعاد عليه ثلاثاً. فأعاد ذلك في جوابه فقتله. فبلغ رسول الله ﷺ خبرهما فقال: «أما الأول فقد أخذ برخصة الله تعالى. وأما الثاني فقد صدع بالحق فهيناً له».

الإكراه على الفعل: والقسم الثاني الإكراه على الفعل وهو ينقسم إلى قسمين:

١ - ما تبيحه الضرورة.

٢ - ما لا تبيحه الضرورة.

فالأول: مثل الإكراه على شرب الخمر أو أكل الميتة أو أكل لحم الخنزير أو أكل مال الغير أو ما حرّم الله؛ فإنه في هذه الحال يباح تناول هذه الأشياء. بل من العلماء من يرى وجوب تناول حيث لم يكن له خلاص إلا به. ولا ضرر فيه لأحد. ولا تفريط فيه في حق من حقوق الله

والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١). وكذلك من أكره على إفتار رمضان أو الصلاة لغير القبلة أو السجود لصنم أو صليب فيحل له أن يفطر ويصلي إلى أي جهة ويسجد نائياً السجود لله جل شأنه.

والثاني: مثل الإكراه على القتل والجراح والضرب والزنى وإفساد المال. قال القرطبي: «أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره أنه لا يجوز له الإقدام على قتله ولا انتهاك حرمة بجلده أو غيره ويصبر على البلاء الذي نزل به ولا يحل له أن يفتدي نفسه بغيره، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة».

لا حد على مكروه: ولو قل أن رجلاً أشتكره على الزنى فزنى فإنه لا يقام عليه الحد. وكذلك المرأة إذا أكرهت على الزنى فإنه لا حد عليها لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالْغُشْيَانَ وَمَا أَسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». ويرى مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وعطاء والزهري: أنه يجب لها صداق مثلها.

اللباس

اللباس من النعم التي أنعم الله بها على عباده. يقول الله تعالى: ﴿يَبْنَیْ عَادَمَ قَدْ أَرْزَلَا عَلَیْكَ لِبَاسًا یُزَی سَوَیْکُمْ وَرِیْقًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَیْرٌ ذَٰلَکَ مِنْ ءَیْسَی اللَّهُ لَمَلْهُم یَذْکُرُونَ﴾^(٢). وينبغي أن تكون حسنة جميلة نظيفة والله تعالى يقول: ﴿يَبْنَیْ عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٣٦.

وَالْفَرَا وَلَا تَقْرَبُوا أُمَّتَهُ لَا يَحِبُّ الْمُتَشَبِّهِينَ^(١) .

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَاللَّيَاسَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٢) .
وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ. فَقَالَ رَجُلٌ: إِنْ الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَتَعْمَلُهُ حَسَنَةً. قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ. الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَهَمَاطُ النَّاسِ» (أَيِ إِنْكَارُ الْحَقِّ وَاحْتِقَارُ النَّاسِ)^(٣). رَوَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، فَتَنَظَّفُوا أَفِينَتَكُمْ وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ.

حِكْمُهُ: وَاللِّبَاسُ مِنْهُ مَا هُوَ وَاجِبٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مَنْدُوبٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ حَرَامٌ.

اللباس الواجب: فالواجب من اللباس ما يستر العورة وما يقي الحر والبرد وما يستدفع به الضرر. فعن حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذُرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قَالَ: إِنْ اسْتَعْطَفْتَ أَنْ لَا يَرَاكَ أَحَدٌ فَلَا يَرِيْنَهَا. فَقُلْتُ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَعْنِيَ مِنْهُ»^(٤).

(١) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

(٣) رواه مسلم والترمذي.

(٤) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه الحاكم وصححه.

اللباس المندوب: والمندوب من اللباس ما فيه جبال وزينة. فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ فَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ وَأَصْلِحُوا لِيَأْسَكُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَأَنْكُمْ شَامَةٌ فِي النَّاسِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ»^(١). وعن أبي الأحوص عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ في ثوب دون، فقال: «الكَ مَا؟» قال: نعم. قال: «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قال: قد آتاني الله مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ. قال: «فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَبِزْ أَقْرَبَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ»^(٢). ويتأكد ذلك عند العبادة وفي الجمعة والعيد وفي المجتمعات العامة. فعن محمد بن يحيى بن حبان أن رسول الله ﷺ قال: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ وَجَدَ»^(٣) أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ تَوْبِي مَهْتَبِهِ»^(٤).

اللباس الحرام: أما اللباس الحرام فهو لباس الحرير والذهب للرجال، ولبس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس. ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس. ولبس ثياب الشهرة والاختيال وكل ما فيه إسراف.

لبس الحرير والجلوس عليه: جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال، نذكرها فيما يلي:

١ - قَعْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّ مِنْ لِبَاسِهِ فِي

(١) رواه أبو داود.

(٢) رواه أبو داود.

(٣) أي: إذا ربيعه.

(٤) رواه أبو داود.

الَّذِينَ لَمْ يَلْبَسُوهُ فِي الْآخِرَةِ^(١).

٢ - وعن عبد الله بن عمر: أَنَّ عُمَرَ رَأَى حَلَّةً مِنْ إِسْتَرْقِي تَبَاعُ. فَاتَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْتَغْ هَذِهِ، فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوُفُودِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» ثُمَّ لَبَسَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَسَ فَأَرْسَلَ ﷺ إِلَيْهِ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ. فَاتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتُ: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ. ثُمَّ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهِذِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أُرْسِلْهَا إِلَيْكَ لِتَلْبِسَهَا وَلَكِنْ لَتُبِعَمَهَا وَتُعَصِبَ بِهَا حَاجَتَكَ»^(٢).

٣ - وعن حذيفة قال: تَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا. وَعَنْ لُبَسِ الْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «هُوَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ»^(٣). بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى تَحْرِيمِ لِبَسِ الْحَرِيرِ وَافْتِرَاقِهِ^(٤) بَلْ ذَكَرَ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ جَمَاعَةٍ إِبَاحَتَهُ مِنْهُمْ ابْنُ عُثَيْمٍ. وَاسْتَدْلُّوا عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا بِالْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ:

١ - عَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ: أَهْدَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوحَ حَرِيرٍ^(٥) فَلَبَسَهُ

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

(٣) رواه البخاري.

(٤) يرى أبو حنيفة وابن الماجشون من المالكية وبعض الشافعية جواز افتراش الحرير والجلوس عليه لأن النهي عن اللبس فقط. ولهذا مخالف للأحاديث الصحيحة.

(٥) قباء مفتوح من الخلف.

ثُمَّ صَلَّى فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَهُ نَزْعاً عَنِيفاً شَدِيداً كَالكَارِوِ لَهُ ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْتَفِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»^(١).

٢ - وعن الإسود بن مخزوم أَنَّهُ قُدِّمَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةٌ فَذَعَبَ هُوَ وَأَبُوهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَشَيْءٍ مَا. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيْبَاجٍ مَزْدَرِيَّةٌ، فَقَالَ: يَا مَخْرُومُ خَبَأْنَا لَكَ هَذَا وَجَعَلْ يَرِيهِ مُحَاسِنُهُ وَقَالَ: «أَرْضِي مَخْرُومٌ»^(٢)؟.

٣ - وعن أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ لَبَسَ مِسْتَقَةً^(٣) مِنْ سُنْدُسٍ^(٤) أَهْدَاهَا لَهُ مَلِكُ الرُّومِ ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى جَعْفَرٍ فَلَبَسَهَا ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَفْطَحْهَا فَنَلَبَسَهَا. قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: أُرْسِلْ بِهَا إِلَى أَخِيكَ النَّجَاشِيِّ»^(٥).

٤ - ولبس الحرير أكثر من عشرين صحابياً منهم أنس والبراء بن عازب^(٦). وأجاب الجمهور عن أدلة القائلين بالجواز بالأدلة الدالة على التحريم التي ذكرناها أولاً وقالوا: إن حديث عقبة فيه: «أَنَّهُ لَا يَنْتَفِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ». فإذا كان لبسه لا يلائم المتقين فهو بالتحريم أجدر. وقالوا: في حديث المسور وحديث أنس أنهما من قبيل الأفعال فلا تقاوم الأقوال الدالة على التحريم. على أنه لا نزاع أن النبي ﷺ كان يلبس الحرير ثم

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) فرو طويل الكمين.

(٤) رفيع الحرير.

(٥) رواه أبو داود.

(٦) رواه أبو داود.

كَانَ التَّحْرِيمُ آخَرَ الْأَمْرَيْنِ كَمَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ. قَالَ: «لَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قُبَاءَ لَهُ مِنْ دِيْبَاجٍ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ وَأُرْسِلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَقِيلَ: قَدْ أَوْشَكَتَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: نَهَانِي عَنْهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ، فَمَا لِي؟ قَالَ: مَا أَعْطَيْتُكَ لِتَلْبَسَهُ وَإِنَّمَا أَعْطَيْتُكَ تَبِيعُهُ. فَبَاعَهُ بِالْفَنِيِّ دِزْهَمًا^(١). وَقَالُوا أَيْضًا: حَدِيثُ أَنَسٍ فِي سَنَدِهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جَدْعَانَ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَقَالُوا: إِنَّ مَا لَبَسَهُ الصَّحَابَةُ كَانَ خُرًّا، وَهُوَ مَا تُسَيِّجُ مِنْ صُوفٍ وَإِبْرِسِمٍ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ الْمُسْتَقَّةُ مَكْفَنَةً بِالسُّنْدُسِ.

رَأَيْ الشُّوْكَانِي: وَقَالَ الشُّوْكَانِي: «إِنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ تَدُلُّ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ جَمْعًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَدْلَةِ الْجَوَازِ قَالَ فِي نِيلِ الْأَوْطَارِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ لِبَسَهُ ﷺ لِقَبَاءَ الدِّيْبَاجِ وَتَقْسِيمَهُ لِلْأَقْبِيَةِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى أَحَادِيثِ النَّهْيِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ فَيَكُونُ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلْنَّهْيِ إِلَى الْكِرَاهِيَةِ وَيَكُونُ ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ. وَمِنْ مَقْوِيَّاتِ هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لِبَسَهُ عَشْرُونَ صَحَابِيًّا وَيَبْعُدُ كُلُّ الْبَعْدِ أَنْ يَقْدُمُوا عَلَى مَا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَيَبْعُدُ أَيْضًا أَنْ يَسْكُتَ عَنْهُمْ سَائِرُ الصَّحَابَةِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ تَحْرِيمَهُ، فَقَدْ كَانَ يَنْكُرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَا هُوَ أَخْفَى مِنْ هَذَا».

إِبَاحَةُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ وَهَذَا الْإِعْذَارُ وَالْيَسِيرُ مِنْهُ: هَذَا الْحُكْمُ بِالنِّسَاءِ

(١) رواه أحمد وروى مسلم نحوه.

للرجال. أمّا النساء فإنّه يحلّ لهنّ لبس الحرير واقتراشه. كما يحلّ للرجال عند وجود عذير. وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي:

١ - فعن عليّ كرم الله وجهه قال: «أُهِدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَلَّةٌ سِرَاءٌ^(١) فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِسْتُهَا فَعَرَفْتُ الْعَصَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَشْفُقَهَا خُمرًا بَيْنَ النِّسَاءِ».

٢ - وعن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّبِيرِ فِي لِبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا»^(٢). قال في الحجّة البالغة: لأنّه لم يقصد به حيثنّذ الإرفاء وإنّما قُصِدَ بِهِ الاستشفاء.

٣ - وعن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مُوَضِّعَ إَصْبَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ»^(٣). قال في الحجّة البالغة: لأنّه من باب اللباس وربما تقع الحاجة إلى ذلك.

الحرير المخلوط بغيره: كل ما تقدّم خاص بالحرير الخالص. أما الحرير المخلوط بغيره فعند الشافعية أنّ الثوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام وإن كان نصفه فما دونه من الحرير فليس بحرام. فهم يروون أن للأكثر حكم الكل. قال النووي: أما المختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزناً.

(١) التي فيها خطوط كالسيور وهي برودّ من الحرير أو الغالب فيها الحرير. وتُسَرَّتْ بغير ذلك.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه مسلم وأصحاب السنن.

جواز لبس الصبيان للحريز: وأما الصبيان^(١) من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند أكثر الفقهاء لعموم النهي عن اللبس. وأجازته الشافعية. قال النووي: وأما الصبيان فقال أصحابنا يجوز لباسهم الحلي والحريز في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم. وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها جوازها، والثاني تحريمه، والثالث يحرم بعد سن التمييز.

التختم بالذهب والفضة

ذهب الجمهور من العلماء إلى حرمة التختم بالذهب^(٢) للرجال دون النساء. وأستدلوا بالأحاديث الآتية:

١ - عن البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا بالتباعد الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار القسم أو المقسم، ورد السلام. وفي رواية: وإفشاء السلام، وتشميت العاطس. ونهانا عن آنية الفضة وخاتم الذهب والحريز والديباغ^(٣) والقيسي^(٤) والإستبرقي^(٥) والمثيرة الحمراء^(٦).

٢ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اتخذ

(١) الحرمة على الأولياء لا على الصبيان لأنهم غير مكلفين.

(٢) أما اتخاذ الخاتم من غير الذهب فيجوز للرجال والنساء ولو كان أعلى قيمة من الذهب.

(٣) الديباغ: الثوب الذي شداه ولحمته من حريز.

(٤) القيسي: ثياب من كتان مغلول بحريز.

(٥) الاستبرق: خليط الديباغ.

(٦) المثيرة الحمراء: غطلة للمسرح من الحريز.

خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَجَعَلَ فِصَّةً مِمَّا يَلِي كَفَّهُ وَتَقَشَّ فِيهِ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَاتَّخَذَ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ قَدْ اتَّخَذُوهَا زَمَنًا بِهِ وَقَالَ: لَا الْبَسَةُ أَبَدًا، ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ الْفِضَّةِ. قَالَ ابْنُ عَمَرَ: فَلَيْسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عِثْمَانُ حَتَّى وَقَعَ مِنْ عِثْمَانَ فِي بَيْتِ أُرَيْسَ^(١).

٣ - وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ وَطَرَحَهُ وَقَالَ: يَحْمَدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَطْرَحُهَا فِي يَدِهِ. فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَمَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ خَاتَمَكَ اتَّقِيعْ بِهِ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا آخِذٌ وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢).

٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَجَلُ اللَّعْبِ وَالْحَرِيرِ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَهْلِي وَحَرَمَ عَلَى ذُكُورِهَا»^(٣). وَقَالَ الْمُحَدِّثُونَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعْلُوفٌ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ سَعِيدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَسَعِيدٌ لَمْ يَلْقَ أَبَا مُوسَى وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

٥ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثٍ عَلَيْهِ قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اتَّخَذَتُمُ بِاللَّعْبِ وَعَنِ لِبَاسِ الْقَيْسِيِّ وَعَنِ الْوَرَاةِ فِي الرُّكُوعِ وَالْأَسْجُودِ وَعَنِ لِبَاسِ الْمُعْصَفِرِ»^(٤). هَذِهِ آدِلَةُ الْجُمْهُورِ لِتَحْرِيمِ خَاتَمِ

(١) أُرَيْسُ: بَيْتٌ مُجاوِرَةٌ لِمَسْجِدِ قِبَاءَ بِالْمَدِينَةِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

(٤) الْمُعْصَفِرُ: يَصْبُغُ الثَّوبَ صَبْغًا أَحْمَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مُنْصَوِّمَةٍ وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءَ إِلَى جَوَازِ لِبَاسِ الْمُعْصَفِرِ إِلَّا الْإِمَامَ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ قَالَ بِكَرَاهَةِ لِبَاسِهِ تَنْزِيهًا.

الذهب. قال النووي: وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضةً. وذَهَبُ جماعةٍ من العلماء إلى كراهةِ التختم بالذهب للرجالِ كراهةً تنزيهيةً. ولقد لبسَ جماعةٌ من الصحابةِ ومنهم: سعدُ بنُ أبي وقاصٍ، وطلحةُ بنُ عبيدِ الله، وصهيبٌ، وحذيفةُ، وجابرُ بنُ سمرة، والبراءُ بنُ عازبٍ، ولعلَّهم حسَبُوا أنَّ النهيَ للتنزيه.

آتيةُ الذهبِ والفضةِ: يحرمُ الأكلُ والشربُ في أواني الذهبِ والفضةِ لا فرقَ في ذلكَ بينَ الرجالِ والنساءِ^(١). وإنما يحلُّ للنساءِ التحلي بهما تزِيناً وتجبلاً كما تقدم. وليس الأكلُ والشربُ من هذه الأواني مما أحلَّه اللهُ لهنَّ. ودليلُ ذلكَ الأحاديثُ الآتيةُ:

١ - عن حذيفةَ رضيَ اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لا تَلْبَسُوا الحريرَ وَلَا الدُّبَاغَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا»^(٢) فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(٣).

٢ - وعن أمِّ سلمةَ أنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَزَّجِرُ»^(٤) فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»^(٥). وفي روايةٍ لمسلمٍ: «إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ...» ويرى بعضُ الفقهاء الكراهةَ

(١) وكذا يحرمُ الأكلُ والشربُ في الأواني المطلية بالذهب والفضةِ إنَّ كان يمكنُ فصلَ الذهبِ أو الفضةِ عن الإناء، فإنَّ لم يمكنَ الفصلُ بينهما كانَ كأنَّ مجردَ طلاؤهِ فقط فإنه لا يحرمُ.

(٢) واحداثها صحفةٌ وهي إناءٌ يسعُ ما يشبعُ الخمسةَ.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) يَصْبُ.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

دونَ التحريم وقالوا: إِنَّ الأحاديثَ التي وردت في هذا لمجرد الترهيد. وردَّ ذلك بالوعيد عليه في حديث أم سلمة المذكور. وألحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى كالتطيب والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب. ولم يسلّم بذلك المحققون. وفي حديث أحمد وأبي داود: «عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ قَالَعُوا بِهَا لَعِبًا»، ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون. وفي فتح العلام: أُلْحِقَ عدم تحريم غير الأكل والشرب، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شوم تبديل اللفظ النبوي بغيره، لأنَّه ورد بتحريم الأكل والشرب فعدّلوا عنه إلى الاستعمال وهَجَرُوا العبارة النبوية وجأؤا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم. انتهن.

وجمهور الفقهاء على منع اتِّخَاذِ الأواني منهما بدون استعمال. وَرَخَّصَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ.

الآنية من غير الذهب والفضة: أَمَا اتِّخَاذُ الأواني من الجواهر النفيسة وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة فيجوز، لأنَّ الأصل في الأشياء الجِلُّ. ولم يرد دليل يدلُّ على التحريم.

جواز اتِّخَاذِ السِّنِّ والأَنفِ من الذهب: يجوزُ للشخص أن يتخذَ سِنًّا من الذهب وأنفًا منه إذا احتاجَ إلى شيء من ذلك. روى الترمذي عن عرفة بن أسعد قال: «أَصِيبَ أَنفِي يَوْمَ الْكَلَابِ فَأَتَخَذْتُ أَنفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَنَّنَ عَلَيَّ فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنفًا مِنْ ذَهَبٍ». قال الترمذي: رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ. وروى النسائي، قال معاوية وحُذِلَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ: اتَّعَلَمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ

لُبْسِ الْحَرِيرِ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: وَنَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مَقْطَعاً^(١)؟
قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ.

تَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ: أَرَادَ الْإِسْلَامُ أَنْ تَكُونَ طَبِيعَةُ الْمَرْأَةِ مُمْتِزَةً، وَأَنْ
يَكُونَ مَظْهَرُهَا صَوْرَةً صَادِقَةً لِهَذِهِ الطَّبِيعَةِ. كَمَا أَرَادَ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ. فَنَهَى كُلًّا
مِنْهُمَا أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالْآخَرِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ. وَسِوَاهُ أَكَانَ التَّشَبُّهُ فِي الْلبَاسِ أَمْ
الْكَلَامِ أَمْ الْحَرَكَةِ أَمْ غَيْرِ ذَلِكَ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ^(٢) مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ^(٣) مِنَ النِّسَاءِ»^(٤).
وَفِي رِوَايَةٍ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ
مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»^(٥). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّجُلَ
يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ. وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرُّجُلِ»^(٦).

لباس الشهرة: وهو الثوب الذي يشهر لابسَه بين الناس، ويلحق
بالثوب غيره من اللبوس مما يشتهر به اللابس له هو حرام.

١ - لحديث ابن عمر، قول الرسول ﷺ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي
الْغَنَى آلَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٧).

(١) أي قطعاً صغيراً كالسِّنِّ.

(٢) المخنث: من فيه انخناث وهو التكسر والتثني كما تفعل النساء.

(٣) المترجلة: هي التي تشبه بالرجل في الهيئة والقول والفعل والأحوال.

(٤) رواه البخاري.

(٥) رواه البخاري.

(٦) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرط
مسلم.

(٧) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال إسناده ثقات.

٢ - وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(١).

٣ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ وَأَشْرَبَ وَالْبَسَ وَتَصَدَّقَ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ»^(٢).
النهى عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها:

١ - عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ابنة عروساً وقد تمزق شعرها من حصية أفاصله؟ فقال النبي ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ»^(٣) وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَائِمَةَ وَالْمُسْتَوْصِمَةَ.

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِمَاتِ»^(٤) وَالْمُسْتَوْصِمَاتِ وَالْوَائِمَاتِ^(٥) وَالْمُسْتَوْصِمَاتِ^(٦)، وَالْمُتَقَلِّجَاتِ^(٧) لِلْمُحْسِنِ الْمُحْسِنَاتِ خَلَقَ اللَّهُ. قُبِّلَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسِيدٍ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ اسْمُهَا أُمُّ يَعْقُوبَ فَأَتَتْهُ فَكَلِمَتُهُ فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحِي

(١) رواه البخاري ومسلم. الخيلاء: الكبر والبطر.

(٢) أخرجه أبو داود وأحمد وذكره البخاري تعليقاً.

(٣) الوصل: وصل الشعر بشعر آخر.

(٤) الوشم: غرز إبرة ونحوها في الجلد حتى يسيل الدم ويلد عليه كحل ونحوه حتى يخضر.

(٥) النامصة: التي تنصف شعرها بالناصي «الملقاط» من وجهها.

(٦) المتمصصة: الطالبة للذك.

(٧) المتطجحات: اللاتي يفرقن ما بين الشايب والرياحيات أو ترققن الأسنان بالمعبرو رغبة في الجمال.

المُصْحَفُ فما وجدته. قَالَ: لَوْ قَرَأْتَهُ لَوَجَدْتَهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١) (٢).

٣ - وعنه قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّائِمَةِ وَالْوَاشِرَةِ وَالْوَاصِلَةِ وَالْوَائِسَةِ إِلَّا مِنْ دَاءٍ». وفي نيل الأوطار قَالَ: «وَالْوَصْلُ حَرَامٌ لِأَنَّ اللَّغْنَ لَا يَكُونُ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ. قَالَ الثَّوَوِيُّ: وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُخْتَارُ. قَالَ: وَقَدْ فَصَّلَهُ أَصْحَابُنَا فَقَالُوا: إِنْ وَصَلْتَ شَعْرَهَا بِشَعْرِ أَدَمِيٍّ فَهُوَ حَرَامٌ بِلَا خِلَافٍ. وَسَوَاءٌ كَانَ شَعْرُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَسَوَاءٌ شَعْرُ الْمُحَرَّمِ وَالزَّوْجِ وَغَيْرِهِمَا بِلَا خِلَافٍ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ. وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ الْإِتِّقَاعَ بِشَعْرِ الْأَدَمِيِّ وَسَائِرِ أَجْزَائِهِ لِكِرَامَتِهِ. بَلْ يَدْفَنُ شَعْرُهُ وَظَفَرُهُ وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ. وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِشَعْرِ أَدَمِيٍّ فَإِنْ كَانَ شَعْرًا بِخَسَاءٍ وَهُوَ شَعْرُ الْمَيْتَةِ وَشَعْرُ مَا لَا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ إِذَا انْفَصَلَ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ حَرَامٌ أَيْضًا لِلْحَدِيثِ. وَلِأَنَّهُ حَمَلٌ نَجَسَةٌ فِي صَلَاتِهَا وَغَيْرِهَا عَمْدًا. وَسَوَاءٌ فِي هَلْذَيْنِ النُّوعَيْنِ الْمَزْجَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَأَمَّا الشَّعْرُ الطَّاهِرُ مِنْ غَيْرِ الْأَدَمِيِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ فَهُوَ حَرَامٌ أَيْضًا. وَإِنْ كَانَ فَثَلَاثَةٌ أَوْ جُوهٌ أَحَدُهَا: لَا يَجُوزُ لظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ. وَالثَّانِي: يَجُوزُ. وَأَصَحُّهَا عِنْدَهُمْ إِنْ قَعَلْتَهُ بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَوْ السَّيِّدِ جَازًا وَإِلَّا فَهُوَ حَرَامٌ، انْتَهَى.

أما وصل الشعر بغير شعر آدمي كالحريير والصوف والكتان أو نحوها فقد أجازه سعيد بن جبير وأحمد والليث. قال القاضي عياض: فأما

(١) رواه الخمسة إلا الترمذي.

(٢) سورة الحشر: الآية ٧.

ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل، وإنما هو للتجميل والتحسين. وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره فإنه يحرم إزالة الشعر أي شعر المرأة ونتفه من الوجوه إلا إذا نبئت لها لحية أو شوارب فإنه لا يحرم إزالته بل يستحب. كما ذكره النووي وغيره. والتفليج ويقال له الوشر. قال النووي: وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها. قال في نيل الأوطار: ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان لقصد التحسين لا لداء وعلقه فإنه ليس بمحرم. وظاهر قوله «المُفَيَّرات تَخْلُقُ اللَّو» أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلق عن الصفة التي هي عليها.

قال أبو جعفر الطبري: في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص التماساً للتحسين لزوجه أو غيره، كما لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد فلا يجوز له قطعها ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله. وهكذا لو كان لها أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها. وهكذا قال القاضي عياض وزاد: «إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتضرر بها فلا بأس بئزجها» ١ هـ.

التصوير

حرمة التصوير وصناعة التماثيل: جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التماثيل وعن تصوير ما فيه روح سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم طيراً. أما ما لا روح فيه كالأشجار والأزهار ونحوها فإنه يجوز تصويره.

١ - فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُتِفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِتَافِيعٍ»^(١).

٢ - وعن رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَلْهُ الصُّورَ».

٣ - وَرَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي أَصَوَّرُ هَذِهِ الصُّورَ فَأَتَّقُ فِيهَا. فَقَالَ لَهُ: اأَذُنْ مِنِّي. قَدْنَا مِنْهُ. ثُمَّ أَعَادَهَا، قَدْنَا مِنْهُ. فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِمَا سَمِعْتُ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صُورَهَا نَفْسًا فَتَقْلِبُهُ فِي جَهَنَّمَ». وَقَالَ: إِنْ كُنْتُ لَا بَدْءَ فَاعْلَمْ أَنَّ صَنَعَ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ.

٤ - وعن عليٍّ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَتَنَاءً إِلَّا كَسْرَهُ وَلَا قَبْرًا إِلَّا سَوَاهُ وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَخَهَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَهَابِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَأَطْلِقِ الرَّجُلَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَدْعُ بِهَا وَتَنَاءً إِلَّا كَسْرَتُهُ وَلَا قَبْرًا إِلَّا سَوِيَّتُهُ وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَخْتُهَا. ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ: «مَنْ هَذَا إِلَيَّ صَنَعُوا شَيْءًا مِنْ هَذَا لَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُتِيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

إِبَاحَةُ صُورِ لَعِبِ الْأَطْفَالِ: وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا لَعِبُ الْأَطْفَالِ كَالْعُرَاسِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ صَنَعُهَا وَبَيْعُهَا لِلْأَحَادِيثِ الْأَتِيَةِ:

(١) أخرجه البخاري.

١ - عن عائشة قالت: «كنتُ ألعبُ بالبناتِ^(١) فرؤيتُما دخلَ عليَّ رسولُ اللّهِ ﷺ وعنديّ الجوّاري^(٢) فإذا دخلَ خرَّجَنَ وإذا خرَّجَ دخَلَنَ^(٣)».

٢ - وعنها: أن النبي ﷺ قدّمَ عليّهما من غزوة تبوك أو خيبر وفي سهوتهما^(٤) سترٌ. فهبَّتِ الرّيحُ فكشَفَتُهُ عن بناتٍ لعائشة لُعَبٍ. فقال: «ما هذا يا عائشة؟» قالت: بتّاتي. ورأى بيتهنَّ فرساً له جناحانِ من رقادٍ فقال: «ما هذا الذي أرى وسطهنَّ؟» قالت: فرسٌ. قال: «وما هذا الذي عليه؟» قالت: جناحانِ. قال: «فرسٌ له جناحانِ؟» قالت: أما سمعتُ أن لسليمانَ خيلاً لها أجنحةٌ. قالت: فضحك رسولُ اللّهِ ﷺ حتّى بدتْ نواجذُهُ^(٥).

التهنّي من وضع الصور في البيتِ: وكما يحرمُ صنعُ التماثيلِ والصورِ يحرمُ اقتنائُها ووضعُها في البيتِ، ومن الواجبِ كسرها حتّى لا تبقى على صورة التمثالِ.

١ - روى البخاريُّ أن النبي ﷺ لم يكن يتركُ في بيته شيئاً فيه تصاليب^(٦) إلاّ نقضَهُ.

٢ - وروى أن رسولَ اللّهِ ﷺ قال: «إن الملائكةَ لا تدخلُ بيتاً فيه تماثيل^(٧)».

(١) البنات: صورا للبناتِ كانت تُلعبُ بها.

(٢) الجوّاري: جمع جارية وهي الشابة الصغيرة.

(٣) رواه البخاريُّ وأبو داود.

(٤) السهو.

(٥) رواه أبو داود والنسائي.

(٦) صور الصليب.

(٧) رواه البخاريُّ ومسلم.

الصورة التي لا ظل لها: كل ما سبق ذكره خاص بالصورة المجسدة التي لها ظل. أما الصورة التي لا ظل لها، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق والصورة التي توجد في الملابس والستور والصورة الفوتوغرافية فهذه كلها جائزة. وكانت ممنوعة في أول الأمر ثم رخص فيها بعد. والذي يدل على المنع ما ذكرته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وقد سترت سهوة^(١) لي يقرام^(٢) فيه تماثيل. فلما رآه هتكه وتلوه وجهه وقال: يا عائشة: أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يضاهون يخلق الله.

قالت عائشة ففعلت ما فعلت من سادة أو سادتين. والذي يدل على الترخيص ما رواه بسر بن سعيد: عن زيد بن خالد عن:

١ - أبي طلحة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ الصُّورُ» قال بسر: ثم اشتكى زيد فعذناه فإذا على بابي ستر فيه صور، فقلت ليبيد الله، ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ: ألم يُخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: «إلا رقماً في ثوب»^(٣).

٢ - وعن عائشة قالت: كان لنا ستر فيه تماثيل طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله، فقال رسول الله ﷺ: «حويلي لهذا» فإني كلما دخلت فرأيتُه ذكرت الدنيا^(٤).

(١) الطاق يوضع فيه الشيء.

(٢) الستر الرقيق.

(٣) رواه الخمسة.

(٤) رواه مسلم.

فهذا الحديث دليل على أنه ليس بحرام لأنه لو كان حراماً في آخر الأمر لأمر به تركه ولما اكتفى بمجرد تحويل وجهه. ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تذكيره بالذنب؛ وأيد هذا الطحاوي من أئمة الأحناف فقال: «إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها، وإن كانت رقماً، لأنهم كانوا حديثي عهد بعبادة الصور فنهى عن ذلك جملة، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقماً في ثوب للضرورة إلى اتخاذه الثياب وأباح ما يمتنعه، لأنه يأمن على الجاهل تعظيم ما يُمتنعه. ويهيئ النهي فيما لا يمتنعه» ١ هـ.

وقال ابن حزم: وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن. والصور محرمة إلا لهذا وإلا ما كان رقماً في ثوب. ثم ذكر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري.

المسابقة

المسابقة مشروعة وهي من الرياضة المحمودة وقد تكون مستحبة أو مباحة حسب النية والقصد. وتكون بالعذر^(١) بين الأشخاص كما تكون بالسهم والأسلحة وبالخيال والبغال والحمير. ففي المسابقة بالعذر بين الأشخاص ثبت أن عائشة رضي الله عنها قالت: «سَابَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَبَقْتُهُ فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي. قُلْتُ: هَلْ يَبْتَكَ»^(٢). والمسابقة بالسهم والرمح وكل سلاح يمكن أن يرمى به يقول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا

(١) القنؤ: الجري.

(٢) رواه البخاري.

أَسْتَظَنُّهُ مِن قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ الْخَيْلِ»^(١).

١ - وعن عقبة بن عامر قال: سمعتُ رسولَ اللّٰهِ ﷺ وهو على المنبر يقرأ: «وَأَجِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَنُّكُمْ مِنْ قُوَّةٍ» أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِي. أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِي. أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِي»^(٢).

٢ - ويقولُ عليه الصلاة والسلام: «عَلَيْكُمْ بِالرُّمِي فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ نَهْوِكُمْ»^(٣).

٣ - ويقولُ ﷺ: «كُلُّ لَيْسٍ حَرَامٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: مَلَاعِبَةُ الرَّجُلِ أَخْلَهُ، وَزَمِيهِ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْيِيْبُهُ فَرَسَهُ». ويحرمُ أثناء الرمي أن يتخذَ ما فيه الروحَ حَرْصًا؛ فقد رأى عبدُ اللّٰهِ بْنُ عُمَرَ جماعةً اتَّخَذُوا دُجاجةً هَدَفًا لَهُمْ فقال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْعًا فِيهِ الرُّوحُ حَرْصًا»^(٤). والمسابقةُ بينَ الحيواناتِ ثَبَّتَ فِي الأحاديثِ:

١ - فَقَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ»^(٥) أَوْ نَعْلٍ^(٦) أَوْ حَافِرٍ^(٧)،^(٨).

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح.

(٤) رواه البخاري ومسلم.

(٥) الخف: الإبل.

(٦) النعل: السهم.

(٧) الحافر: الخيل.

(٨) رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان.

٢ - وعن ابن عمر قال: «سابق النبي ﷺ بالخيل التي قد ضمرت^(١) من الحفيا» وكان أمدعاً ثنية الوكاع، وسابق بين الخيل التي لم تفسر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فيمن سابق متفق عليه. زاد البخاري، قال سفيان: من الحفيا^(٢) إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل.

جواز المراهقة: المسابقة دون رهان جائزة بإجماع العلماء كما سبق، أما المسابقة برهان فإنها تجوز في الصور الآتية:

١ - يجوز أخذ المال في المسابقة إذا كان من الحاكم أو من غيره، كأن يقول للمتسابقين: من سبق منكم فله هذا القدر من المال.

٢ - أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه: إن سبقني فهو لك. وإن سبقتك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك.

٣ - إن كان المال من الاثنين المتسابقين أو من الجماعة المتسابقين ومنعهم محلل بأخذ هذا المال إن سبق. ولا يغرّم إن سبق. قيل لأنس: أكنتم تراهون على عهد رسول الله ﷺ؟ أكان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال: نعم؛ والله لقد راهن على فارس يقال له سبحة فسبق الناس فهو لذلك وأعجب^(٣).

(١) تسمير الخيل: إعطاؤها العلف حتى تسمن ثم لا تعلق إلا قوتها لتخف ويكون ذلك في ملو أربعين يوماً.

(٢) الحفيا: مكان خارج المدينة المنورة.

(٣) رواه أحمد.

الصور التي يحرم فيها الرهان: ولا يجوز الرهان في حالة ما إذا كان من كل واحد على أنه إن سبق فله الرهان وإن سبق فيغرم لصاحبه مثله؛ لأن هذا من باب القمار المحرم. قال رسول الله ﷺ: «الخيل ثلاثة: فرس للرحمن وفرس للإنسان وفرس للشيطان. فاما فرس الرحمن: فالذي يرتبط في سبيل الله؛ فعَلَفُهُ وَرَوَّهُ وَيَوَّلُهُ (وذكر...) ما شاء الله^(١). فاما فرس الشيطان: فالذي يقامر أو يراهن حَلْيُو. واما فرس الإنسان: فالذي يرتبطه الإنسان يلتمس بطنها^(٢) فهي ستر من الفقر».

لا جلب ولا جنب في الرهان: روى أصحاب السنن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ». الجلب: هو أن يتبع فرسه بمن يحثه على سرعة الجري. والجنب: هو أن يجنب فرساً إلى فريسه إذا فترت تحول إلى المجنوب. قال ابن أويس: الجلب: أن يجلب حول الفرس من خلفه في الميدان ليحرز سبق. والجنب: أن يكون الفرس به اعتراض جنوب فيعترض له الرجل بفريسه يقومه فيحوز الغاية. وقال أبو عبيد: الجنب: أن يجنب الرجل فرسه الذي سبق عليه فرساً عرباً ليس عليه أحد، فإذا بلغ قريباً من الغاية ركب فرسه العربي فسبق عليه، لأنه أقل عياء أو كلالاً من الذي عليه الراكب.

حرمة إيذاء الحيوان: ويحرم إيذاء الحيوان وتحميله فوق طاقته. فإن حمّله إنسان ما يعجز عنه كان للحاكم أن يمتعه من حمل ما لا يطيق. وإذا

(١) يعني أن كل ذلك له حسنات.

(٢) أي للتاج.

كَانَ الْحَيَوَانُ حَلُوبًا وَلَهُ وَلَدٌ فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ مِنَ اللَّبَنِ إِلَّا بِالْقَدْرِ الَّذِي لَا يَضُرُّ وَلَدَهُ، لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ فِي الْإِسْلَامِ لَا لِحَيَوَانٍ وَلَا لِلْإِنْسَانِ.

وسم^(١) البهائم وخصاؤها: يجوزُ وسمُ البهائم في أي جزء من بدنها ما عدا الوجه. فقد رأى رسولُ الله ﷺ حماراً قد وُسمَ في وجهه فقال: «أَمَّا بَلَّغْتُكُمْ أَنِّي لَعَنْتُ مَنْ وَسَمَ الْبَيْهَمَةَ فِي وَجْهِهَا أَوْ ضَرَبَهَا فِي وَجْهِهَا»^(٢). وعن جابر رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ وَعَنِ الْوَسْمِ فِيهِ»^(٣). وقد اُسْتُتَبِطَ العلماءُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ حَرَمَةُ ضَرْبِ الْوَجْهِ وَوَسْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ إِنْسَانٍ وَحَيَوَانٍ. لِأَنَّ الْوَجْهَ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَهُوَ مَجْمَعُ الْمَحَاسِنِ. وَأَمَّا وَسْمُ غَيْرِ الْوَجْهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فَهُوَ جَائِزٌ بَلْ يَسْتَحَبُّ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَيَوَانَاتِ.

وقد كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْمُ بِالْمِيسَمِ^(٤) إِبِلَ الصَّدَقَةِ. كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِكَرَاهَتِهِ لِأَنَّهُ تَعْلِيْبٌ وَمَثَلَةٌ، وَقَدْ نَهَى الرَّسُولُ ﷺ عَنْهُمَا؛ وَيُرَدُّ عَلَى كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ هَذَا عَامٌّ مَخْصُوصٌ. وَأَنَّ التَّخْصِيصَ ثَابِتٌ بِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ. أَيْ إِنَّ التَّعْلِيْبَ وَالْمَثَلَةَ حَرَامٌ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِهِ وَسَمِ الْحَيَوَانِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ. أَمَّا خِصَاءُ الْبَهَائِمِ: فَرُخِّصَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا قَصَدَ بِهِ الْمَنْفَعَةَ إِمَّا لِسَمِّهِ أَوْ لَغَيْرِهِ. وَخَصَّ عَرُوهُ بِنُ الزَّبِيرِ بَتْلَاءَ لَهُ. وَرُخِّصَ فِي خِصَاءِ الْخَيْلِ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَرُخِّصَ مَالِكٌ فِي

(١) الوسم: الكي.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(٤) الميسم: آلة الكي.

خصاء ذكور الغنم.

خصاء الآدمي: ولهذا بخلاف الآدمي فإنه لا يجوز لأنه مثله وتغيير
لخلق الله وقطع للنسل وربما أفضى إلى الهلاك.

التحريش بين البهائم: نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم
وإغراء بعضها ببعض لتتصارع؛ فعن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ
عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ»^(١). كما نهى عن اتِّخَاذِ شَيْءٍ مِنْهَا عَرْضًا.

١ - ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أبوي فإذا قوم قد نصبوا
دجاجة يرمونها فقال لهم: «نهى رسول الله ﷺ أَنْ تُغَبَّرَ»^(٢) الْبَهَائِمُ»^(٣).

٢ - وعن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ
صَبْرًا»^(٤).

٣ - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ
عَرْضًا».

وإنما نهى عن ذلك لأنه تعليب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع
لماليته ونفوت لذكائه إن كان مذكًى ولمنفعته إن لم يكن مذكًى.

اللعب بالنرد: ذهب جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالنرد^(٥)

(١) رواه أبو داود والترمذي.

(٢) صبر البهائم: حبسها وهي حية ثم ترمى حتى تقتل.

(٣) رواه مسلم.

(٤) رواه مسلم.

(٥) النرد: «الطاولة».

وَأَسْتَلُّوا عَلَى الْحَرَمَةِ بِمَا يَأْتِي:

١ - رَوَى بَرِيدٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْتَرْفِيرِ فَكَأَنَّمَا صَبَّحَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَتَمِيمٍ»^(١).

٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْتَرْفِيرِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢). وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ إِذَا مَرَّ عَلَى أَصْحَابِ التَّرْدِشِيرِ لَمْ يَسْلَمْ عَلَيْهِمْ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: رَوَى أَنَّهُ رَخَّصَ فِي التَّرْدِ ابْنُ مَغْفَلٍ وَابْنُ الْمَسِيْبِ عَلَى غَيْرِ قِمَارٍ. وَيَدُو أَنَّهُمَا حَمَلَا الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ لَعِبَ بِقِمَارٍ.

اللعِبُ بِالشَطْرَنْجِ: وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ لَعِبِ الشَطْرَنْجِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَمْ يَثْبُتْ مِنْهَا شَيْءٌ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: «لَمْ يَثْبُتْ فِي تَحْرِيمِهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا حَسَنٌ» وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ حَرَّمَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَاحَهُ. فَمَنْ حَرَّمَهُ: أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ التَّابِعِينَ يُكْرَهُ وَلَا يُحَرِّمُ: فَقَدْ لَعِبَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ لَا يَحْصَى مِنَ التَّابِعِينَ. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: «فَأَمَّا الشَطْرَنْجُ فَهُوَ كَالْتَّرْدِ فِي التَّحْرِيمِ. إِلَّا أَنَّ التَّرْدَ أَكَّدَ مِنْهُ فِي التَّحْرِيمِ لَوُرُودِ النَّصِّ فِي تَحْرِيمِهِ لَكِنْ هَذَا فِي مَعْنَاهُ فَيُثْبِتُ فِيهِ حُكْمَهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ». وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ إِبَاحَتَهُ. وَأَخْتَصَرُوا بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ. وَلَمْ يَرِدْ بِتَحْرِيمِهَا نَصٌّ وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَنَبَقِيَ عَلَى الْإِبَاحَةِ. ا هـ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَمَالِكٌ.

وَالَّذِينَ أَبَا حَوْهَ أَشْتَرَطُوا لِإِبَاحَتِهِ الشَّرْوَطَ الْآتِيَةَ:

١ - أَنْ لَا يَشْغَلَ عَنْ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الدِّينِ.

٢ - أَنْ لَا يَخَالِفَهُ قِمَازٌ.

٣ - أَنْ لَا يَصْدُرَ أَثْنَاءَ اللَّعِبِ مَا يَخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ.

الوقف

تعريفه: الوقف في اللغة: الحبس. يقال: وَقَفَ يَقِفُ وَقْفًا أَي حَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا^(١). وفي الشرع: حَبْسُ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الثَّمَرَةِ. أَي حَبْسُ الْمَالِ وَصَرْفُ مَنَافِعِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

أنواعه: والوقف أحياناً يكون الوقف على الأحفاد أو الأقارب ومن بعدهم إلى الفقراء، ويسمى هذا بالوقف الأهلي أو اللزّي. وأحياناً يكون الوقف على أبواب الخير ابتداءً ويسمى بالوقف الخيري.

مشروعيته: وقد شرع الله الوقف وندب إليه وجعله قرينة^(٢) من القرب التي يتقرب بها إليه، ولم يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف وإنما استنبطه الرسول ﷺ ودعا إليه وَحَبَّبَ فِيهِ بَرًّا بِالْفُقَرَاءِ وَعَطْفًا عَلَى الْمُحْتَاجِينَ.

فمن أبي هريرة أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ

(١) وأما أوقفت فهي لغة شاذة.

(٢) القرينة: هي ما جعل الشارع له ثواباً.

إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ^(١)، وَالْمَقْصُودُ بِالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ «الْوَقْفُ»، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ عَمَلِ الْمَيِّتِ يَنْقَطِعُ تَجَدُّدُ الثَّوَابِ لَهُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّهَا مِنْ كَسْبِهِ: فَوَلَدُهُ، وَمَا يَتْرَكُهُ مِنْ عِلْمٍ، وَكَذَا الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ، كُلُّهَا مِنْ مَنِيِّهِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا يُلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: عِلْمًا نَفَرَهُ أَوْ وَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ أَوْ مُضْحَفًا وَرَثَةً أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ». وَزَادَتْ خِصَالٌ أُخْرَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ فَيَكُونُ مَجْمُوعُهَا عَشْرًا.

نَظَّمَهَا السَّيْوِيُّ فَقَالَ:

إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ لَيْسَ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ فَعَالٍ غَيْرِ عَشْرِ
عُلُومٍ بَنَاهَا وَدَعَاءٍ تَجَلَّى وَغَرْسِ النَّخْلِ وَالصَّدَقَاتِ تَجْرِي
وَرِثَةٍ مُضْحَفٍ وَرِبَاطُ ثَغْرِ وَحَفْرِ الْبُيْرِ أَوْ إِجْرَاءِ نَهْرِ
وَبَيْتٍ لِلْغَرِيبِ بَنَاهُ يَأْوِي إِلَيْهِ أَوْ بِنَاءِ مَحَلٍّ ذَكَرَ

وَقَدْ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَقَفَ أَصْحَابُهُ الْمَسَاجِدَ وَالْأَرْضَ وَالْأَبَارَ
وَالْحَدَائِقَ وَالخَيْلَ. وَلَا يَزَالُ النَّاسُ يَقِفُونَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. وَهَذِهِ
بَعْضُ أَمْثَلِهِ لِلْأَوْقَافِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ:

١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَأَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ قَالَ: «يَا بَنِي النَّجَارِ: ثَامِنُونِي» ^(١) بِحَائِطِكُمْ ^(٢) هَذَا فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. أَيْ فَأَخَذَهُ قِبَتَاهُ مَسْجِدًا ^(٣).

٢ - وَعَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بِحَرِ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ. قَالَ: فَحَفَرْتُهَا» ^(٤). وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَغَوِيِّ: «أَنَّهَا كَانَتْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا رُومَةُ، وَكَانَ يَبِيعُ مِنْهَا الْقَرْبَةَ بِمُدٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَبِيعُهَا بِعَيْنٍ فِي الْجَنَّةِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ لِي وَلَا لِغِيَالِي غَيْرُهَا. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَثْمَانَ. فَأَشْتَرَاهَا بِخُمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَتَجْعَلُ لِي مَا جَعَلْتَ لَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ. قَالَ: قَدْ جَعَلْتُهَا لِلْمُسْلِمِينَ».

٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ ^(٥) قَالَ: الْمَاءُ. فَحَفَرَ بِئْرًا وَقَالَ: هَذِهِ لَأُمِّ سَعْدٍ.

٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَتْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءُ» ^(٦). وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ

(١) أي طلب منهم أن يدفع ثمنه.

(٢) الحائط: البستان.

(٣) رواه الثلاثة.

(٤) رواه البخاري والترمذي والنسائي.

(٥) أي أكثر ثواباً.

(٦) بستان من نخيل بجوار المسجد النبوي.

الآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿كَانَ تَنَالُوا آلَئِذْ حَقَّ تُنْفِقُوا وَمَا جُعِلَ﴾^(١). قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿كَانَ تَنَالُوا آلَئِذْ حَقَّ تُنْفِقُوا وَمَا جُعِلَ﴾^(٢). وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءُ. وَأِنِّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَدَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْعٌ»^(٣) ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ^(٤) وَبَنِي عَمِّهِ^(٥).

٥ - وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ»^(٦) فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنفُسُ جَنِيْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِو؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا»^(٧) وَتَصَدَّقْتَ بِهَا.

فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ: أَنَّهَا لَا تَبَاغُ وَلَا تَوْهَبُ وَلَا تَوْرَثُ؛ وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّعِيفِ، لَا

(١) سورة آل عمران: الآية ٩٢.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٢.

(٣) كَلِمَةٌ يَقْصِدُ بِهَا الْإِعْجَابُ وَالتَّعْجِيزُ لِعِلْمِهِ.

(٤) أَيِ جَعَلَهَا وَقَفًا عَلَى أَقَارِبِهِ. وَلِذَا هُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ الْأَهْلِي.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: يَجُوزُ التَّصَدَّقُ مِنَ الْحَيِّ فِي غَيْرِ مَرْضَى الْمَوْتِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ لِأَنَّهُ (ﷺ) لَمْ يَسْتَفِضِلْ أَبَا طَلْحَةَ عَنْ قَدْرِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ وَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي مَرْضَاهُ: «وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ».

(٦) يَسْتَشِيرُهُ وَيَطْلُبُ أَمْرَهُ.

(٧) وَقَفَّتْ الْأَصْلَ وَتَصَدَّقْتَ بِالرَّيْعِ.

جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكَلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ غَيْرَ مَتَمُولٍ»^(١).

قال الترمذي: العملُ على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، لا نعلم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافًا. وكان هذا أول وقف في الإسلام.

٦ - وروى أحمدُ والبخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِيَمَانًا وَأَحْتِسَابًا فَإِنَّ شَبَعَهُ وَرَوْنَهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسَنَاتٌ».

٧ - وفي حديث خالد بن الوليد أن الرسول ﷺ قال: «أَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ أَحْتَبَسَ أَفْرَاحَهُ وَأَهْوَاهُ»^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

انقطاع الوقف: ويصح الوقف وينعقد بأحد أمرين:

١ - الفعل^(٣) الدال عليه: كأن يَنْبِيَّ مَسْجِدًا وَيُوَدِّنَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَكْمٍ حَاكِمٍ.

٢ - القول: وهو ينقسم إلى صريح وكناية. فالصريح: مثل قول الواقف: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَّلْتُ وَأَبْدْتُ. والكناية: كأن يقول: تصدقتُ نَاصِيًا بِوِ الْوَقْفِ. أمَّا الوقف المعلق بالموت مثل أن يقول: «ذَا رِي أَوْ قَرَسِي وَقَفْتُ بَعْدَ مَوْتِي»، فإنه جائز ذلك في ظاهر مذهب أحمد، كما ذكره الخريفي وغيره، لأن هذا كله من الوصايا، فحيثما يكون التعليق بعد الموت

(١) أي غير متخلو منها ملكاً لنفسه.

(٢) ما أعدّه الإنسان من السلاح والدواب وآلة الحرب.

(٣) ويرى الشافعي أن الفعل لا يكفي بل لا يصير وقفًا إلا بالقول.

جَائِزاً لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ.

لِزَوْمِهِ: وَمَتَى فَعَلَ الْوَاقِفُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَقْفِ أَوْ نَطَقَ بِالصِّيغَةِ لَزِمَ الْوَقْفُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِفُ مِمَّنْ يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ، بَأَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْأَهْلِيَّةِ مِنَ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْحَرِيَّةِ وَالِاخْتِيَارِ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي انْعِقَادِهِ إِلَى قَبُولِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَزِمَ الْوَقْفُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَزِيلُ وَقْفِيَّتَهُ، وَإِذَا مَاتَ الْوَاقِفُ لَا يُوَرِّثُ عَنْهُ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَقْتَضَى الْوَقْفِ. وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا بَيْعَ وَلَا يُؤْهَبُ وَلَا يُورَثُ». وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْوَقْفِ، قَالَ أَبُو يَوْسَفَ: لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثُ لَقَالَ بِهِ، وَالرَّاجِعُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رِقَبَةِ الْمَوْقُوفِ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَكُونُ مُلْكًا لِلْوَاقِفِ وَلَا مُلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ إِلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ^(١).

مَا يَصَحُّ وَقْفُهُ وَمَا لَا يَصَحُّ: يَصَحُّ وَقْفُ الْعَقَارِ وَالْمَنْقُولِ مِنَ الْأَنْثَاءِ وَالْمَصَاحِفِ وَالْكِتَابِ وَالسَّلَاحِ وَالْحَيَوَانِ^(٢)، وَكَذَلِكَ يَصَحُّ وَقْفُ كُلِّ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ حَيَوِيَّتِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَنْفِي ذَلِكَ وَلَا يَصَحُّ وَقْفُ مَا يَتَلَفُّ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ مِثْلَ النُّقُودِ وَالشَّمْعِ وَالْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ، وَلَا مَا يَسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ مِنَ الْمَشْمُومَاتِ وَالرِّيَاحِينَ لِأَنَّهَا تَتَلَفُّ سَرِيعاً. وَلَا مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالْمَرْهُونِ: وَالْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ وَسَائِرِ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا

(١) وَيَتَرْتَبُ عَلَى الْحُكْمِ بِاتِّقَالِ الْمَلِكِ لَزُومُ مَرَامَاتِهِ وَالْخَصْمَةِ فِيهِ.

(٢) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يَوْسَفَ وَدِرَاوَيْةٌ عَنْ مَالِكٍ: لَا يَصَحُّ وَقْفُ الْحَيَوَانِ وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

تصلح للصيد وجوارح الطير التي لا يصاد بها.

لا يصح الوقف إلا على معين أو جهة برّ: ولا يصح الوقف إلا على من يُعرف كوليّه وأقاربهِ ورجلٍ معين، أو على برّ كبناء المساجد والقناطر وكتب الفقه والعلم والقرآن. فإذا وقف على غير معين كرجلٍ وامرأ. أو على معصية مثل الوقف على الكنائس والبيع فإنه لا يصح.

الوقف على الولد يدخل فيه أولاد الولد: من وقف على أولادٍ دخل في ذلك أولاد الأولاد ما تناسلوا. وكذلك أولاد البنات. فعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «ابنُ أختِ القومِ منهم»^(١).

الوقف على أهل اللمة: ويصح الوقف على أهل اللمة مثل المسيحيين كما يجوز التصدق عليهم. ووقفت صفيّة بنت حيمي زوج النبي ﷺ على أخ لها يهودي.

الوقف المشاع: يجوز وقف المشاع لأن عمر رضي الله عنه وقف مائة سهم بخيبر ولم تكن مقسومة وحكاه في «البحر» عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف ومالك. ويعض العلماء يرى عدم صحة وقف المشاع لأن من شرطه التعيين. وبهذا قال محمد بن الحسن.

الوقف على النفس: من العلماء من رأى صحة الوقف على النفس استيدلاً بقول الرسول ﷺ للرجل الذي قال: عندي دينار. فقال له: «تصدق به على نفسك»^(٢). ولأن المقصود من الوقف التقرب إلى الله،

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي.

(٢) رواه أبو داود والنسائي.

والصرف على النفس فيه قرينة إليه سبحانه، وهذا قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد، في الأرجح عنه، وابن شعبان من المالكية وابن سريج من الشافعية وابن شبرمة وابن الصباغ والعترة بل إن بعضهم جوز وقف المحجور عليه للسنة إذا وقف على نفسه ثم على أولاده، لأن الحجر إنما هو للمحافظة على أمواله، ووقفه بهذه الطريقة يحقق هذه المحافظة. ومنهم من منع ذلك لأن الوقف على النفس تملك ولا يصح أن يملكه من نفسه لنفسه كالبيع والهبة. ولقول الرسول ﷺ: «سَبَّلِ الثَّمَرَةَ وَتَسْبِلْهَا تَمْلِكُهَا لِلغَيْرِ». وإلى هذا ذهب الشافعي وجمهور المالكية والحنابلة ومحمد والناصر.

الوقف المطلق: إذا وقف الواقف وقفاً مطلقاً فلم يمين مصراً للوقف بأن قال: هذه الدار وقف. فإن ذلك يصح عند مالك. والراجح عند الشافعية أنه لا يصح مع عدم بيان المصروف.

الوقف في مرض الموت: إذا وقف المريض مرض الموت لأجنبي فإنه يعتبر من الثلث مثل الوصية ولا يتوقف على رضا الورثة إلا إذا زاد على الثلث فإنه لا يصح وقف هذا الزائد إلا بإجازتهم.

الوقف في المرض على بعض الورثة: أما الوقف لبعض الورثة في مرض الموت: فقد ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه لا يجوز الوقف على بعض الورثة أثناء المرض. وذهب غير الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى إلى جواز وقف الثلث على الورثة في المرض مثل الأجانب. ولما قيل للإمام أحمد: أليس تذهب إلى أنه لا وصية

لوارث؟ فقال: نَعَمْ. والوقف غير الوصية لأنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة يتفعون به.

الوقف على الأغنياء: الوقف قرينة يتقرب به إلى الله عز وجل. فإذا شرط الواقف ما ليس بقربة. كما لو شرط أن يعطى إلا الأغنياء. فقد اختلف العلماء في هذه الصورة. فبعضهم من أجازها لأنها ليست بمعصية. ومنهم من منعه لأن هذا شرط باطل ولأنه صرف له فيما لا ينفع الواقف لا في دينه ولا في دنياه. ورجع ابن تيمية هذا فقال: «وهذا من السرف والتبذير الذي يمنع منه، ولأن الله سبحانه وتعالى كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء لقوله: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَبَيْنَكُمْ﴾^(١). فمَنْ شَرَطَ فِي وَفْقِهِ أَوْ وصِيَّهِ أَنْ يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ، فَقَدْ شَرَطَ شَرْطاً يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ. وَمَنْ شَرَطَ شَرْطاً يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ. وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ: «كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْفَقُ». وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: إِذَا اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَوْ الْمُوصِي أَعْمَالاً لَيْسَتْ فِي الشَّرِيعَةِ لَا وَاجِبَةً وَلَا مُسْتَحَبَّةً فَهَلْهُوَ شَرْطٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ لِأَنَّ الْإِذَاامَ الْإِنْسَانِ لِلنَّاسِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ مِنْ غَيْرِ مُنْفَعٍ لَهُ بِذَلِكَ سَفَهٌ وَتَبْذِيرٌ يَمْنَعُ مِنْهُ» ١ هـ.

جواز أكل العامل من مال الوقف: يجوز للمتولي أمر الوقف أن يأكل منه لحديث ابن عمر «السابق» وفيه: «لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ». والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة. قال القرطبي: «جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

العامل لا يأكل لا يستقيح ذلك ونه.

فاضل ريع الوقف يصرف في مثله: قال ابن تيمية: «وما قُضِلَ من ريع الوقف وأستغني عنه فإنه يصرف في نظير تلك الجهة، كالمسجد إذا فضلت غلة وقفه عن مصالحه صرف في مسجد آخر، لأن الواقف غرضه في الجنس. والجنس واحد. فلو قلنا أن المسجد الأول خرب، ولم ينتفع به أحد، صرف ريعه في مسجد آخر. وكذلك إذا فضل عن مصلحته شيء، فإن لهذا الفاضل لا سبيل إلى صرفه إليه، ولا إلى تعطيله، نصرفه في جنس المقصود أولي. وهو أقرب الطرق إلى مقصود الواقف».

إبدال المنذور والموقوف بخير منه: وقال ابن تيمية أيضاً: وأما إبدال المنذور والموقوف بخير منه. كما في إبدال الهدى. فهذا نوعان: أحدهما: أن يكون الإبدال للحاجة، مثل أن يتعطل فباع ويشترى بتمني ما يقوم مقامه، كالفرس الحبيب للغزو، إذا لم يمكن الانتفاع به في الغزو فإنه يباع ويشترى بتمني ما يقوم مقامه، والمسجد إذا تخرّب ما حوله، فينقل إلى مكان آخر، أو يباع ويشترى بتمني ما يقوم مقامه، وإذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود الواقف، فباع ويشترى بتمني ما يقوم مقامه، وإذا خرب ولم يمكن عمارته فباع العرصه، ويشترى بتمنيها ما يقوم مقامها، فهذا كله جائز، فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه.

والثاني: الإبدال لمصلحة راجحة، مثل أن يبدل الهدى بخير منه، ومثل المسجد إذا بُني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه، وبيع الأول،

فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء. واحتج أحمد بأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، نقل مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر، وصار الأول سوقاً للتجارين^(١)، فهذا إبدال عرصه المسجد، وأما إبدال بناؤه ببناء آخر، فإن عمر وعثمان رضي الله عنهما، بَنَيَا مسجد النبي ﷺ على غير بناؤه الأول وزادا فيه، وكذلك المسجد الحرام وقد ثبت في «المصحيحين» أن النبي ﷺ قال لعائشة: «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدِي بِجَاهِلِيَّةٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَأَصَفْتُهَا بِالْأَرْضِ وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ، بَاباً يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَاباً يَخْرُجُ مِنْهُ النَّاسُ». فَلَوْلَا الْمُعَارِضُ الرَّاجِحُ، لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ غَيَّرَ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ، فَيَجُوزُ تَغْيِيرُ بِنَاءِ الْوَقْفِ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ، لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِعَةِ، أَمَا إِبْدَالُ الْعَرَصَةِ بِعَرَصَةٍ أُخْرَى، فَهَذَا قَدْ نَصَّ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَلَى جَوَازِهِ، أَتْبَاعاً لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ فَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَشْتَهَرَتِ الْقَضِيَّةُ وَلَمْ تَنْكَرْ.

وأما ما وقف للغلة، إذا أُبدِلَ بخير منه، مثل أن يقف داراً أو حانوتاً أو بُستاناً أو قريةً مغلهاً قليلاً، فيبدل بها ما هو أنفع للوقف. فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء، مثل أبي عبيد بن حَرْزُوبٍ قاضي مصر وحكم بذلك، وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عرصه إلى عرصه للمصلحة، بل إذا جاز أن يبدل المسجد بما ليس بمسجد للمصلحة،

(١) يشير إلى ما كتبه عمر إلى سعد رضي الله عنهما. لما بلغه أنه نقب بيت المال الذي بالكوفة: انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فإنه لن يزال في المسجد مصل.

بحيث يصير المسجد سوقاً، فلأن يجوز إبدال المستوفل بمستوفل آخر،
أولئ وأخرئ، وهو قياس قوله في إبدال الهدى بخير منه، وقد نص على
أن المسجد اللاصق بالأرض إذا رفعوه وبنوا تحته سقاية، واختار ذلك
الجيران فعل ذلك. لكن من أصحابه من منع إبدال المسجد، والهدى،
والأرض الموقوفة، وهو قول الشافعي وغيره^(١)، لكن النصوص والأثار،
والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة، والله أعلم.

حرمه الاضرار بالورثة: يحرم أن يقف الشخص وقفاً يضار به الورثة
لحديث الرسول ﷺ: «لَا فِرَازَ وَلَا فِرَازَ فِي الْإِسْلَامِ» فَإِنْ وَقَفَ بَطُلٌ
وَقَعَهُ. قَالَ فِي الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْقَافَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا قَطْعُ مَا
أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُؤَصَلَ وَمُخَالَفَةُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا بِاطِلَّةٍ مِنْ أَضْلِيلِهَا
لَا تَتَعَقَّدُ بِحَالٍ، وَذَلِكَ كَمَا يَقِفُ عَلَى ذُكُورِ أَوْلَادِهِ دُونَ إِنَائِهِمْ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا لَمْ يُرِدِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بَلْ أَرَادَ الْمُخَالَفَةَ لِأَحْكَامِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ وَالْمُتَانَدَةَ لِمَا شَرَعَهُ لِعِبَادِهِ وَجَعَلَ هَذَا الْوَقْفَ الطَّاعُونَ دُرَيْمَةً
إِلَى ذَلِكَ الْمُقْصِدِ الشَّيْطَانِيِّ، فَلْيَكُنْ هَذَا مِنْكَ عَلَى ذِكْرٍ، فَمَا أَكْثَرَ وَقُوعَهُ
فِي هَلَاكِ الْأَرْيَمَةِ. وَهَكَذَا وَقَفَ مَنْ لَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْوُقُوفِ إِلَّا مَحَبَّةٌ بَقَاءِ
الْعَالِ فِي دُرَيْمَةٍ وَعَدَمِ خُرُوجِهِ عَنْ أَمْلَاقِهِمْ فَيَقِفُهُ عَلَى دُرَيْمَةٍ؛ فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا
أَرَادَ الْمُخَالَفَةَ لِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ اتِّبَاعُ الْمُلْكِ بِالْمِيرَاثِ وَتَقْوِيصُ
الْوَارِثِ فِي مِيرَاثِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَيْسَ أَمْرُ غِنَى الْوَرِثَةِ أَوْ فَقْرِهِمْ

(١) وهو قول مالك أيضاً. وقد استدلوا بقول الرسول (ص): «لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا تَبَاعُ

إِلَى هَذَا الْوَاقِفِ بَلْ هُوَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَدْ تَوَجَّدَ الْقُرْبَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْفِ عَلَى الدُّرِيَّةِ نَادِرًا يَحْسَبُ اخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَعَلَى الْكَثَائِرِ أَنْ يُمَعِّنَ النَّظَرَ فِي الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِذَلِكَ. وَبَيْنَ هَذَا الْكَثَائِرِ أَنْ يَقِفَ عَلَى مَنْ تَمَسَّكَ بِالْصَّلَاحِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ أَوْ أَشْتَدَّ عَلَى بَطْلِبِ الْعِلْمِ، فَإِنَّ هَذَا الْوَقْفَ رُبَّمَا يَكُونُ الْمَقْصِدُ فِيهِ خَالِصًا وَالْقُرْبَةُ مُتَحَقِّقَةً وَالْأَعْمَالُ بِالْأَيَّامِ، وَلَكِنْ تَقْوِيصُ الْأَمْرِ إِلَى مَا حَكَمَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ عِبَادِهِ وَأَرْزَقَهُ لَهُمْ أَوَّلَى وَأَحَقُّ ١ هـ.

الهبة

تعريفها: جاء في القرآن الكريم قولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ ذَلِكَ دُمِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(١). وهي مأخوذة من هبوب الريح أي مروها. وتطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير سواء أكان بمالٍ أم بغيره. والهبة في الشرع: عقد موضوعه تملك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض، فإذا أباح الإنسان ماله لغيره ليتنفع به ولم يملكه إياه كان إعاره. وكذلك إذا أهدى ما ليس بمالٍ كخمرٍ أو ميتةً فإنه لا يكون مهدياً ولا يكون لهذا العطاء هدية؛ وإذا لم يكن التملك في الحياة بل كان مضافاً إلى ما بعد الوفاة كان ذلك وصية. وإذا كانت بعوض^(٢) كانت بيعاً ويجري فيها حكم البيع، أي أنها تُملَكُ بمجرد تمام العقد ولا تنفذ فيها

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٨.

(٢) يرى أبو حنيفة أن الهبة بشرط العوض هبة ابتداءً ببيع انتهاءً. وعلى هذا فهي قبل تسليم العوض لا تملك بالقبض ولا ينفذ فيها تصرفات الموهوب له قبل القبض. ويجوز للواهب التصرف فيها.

تصرفات الواهب إلا بإجازة الموهوب له. ويثبت فيها الخيار والشفعة. ويشترط أن يكون العوض معلوماً فإذا لم يكن العوض معلوماً بطلت الهبة. والهبة المطلقة لا تقتضي عوضاً سواء أكانت لمثل أو دونه أو أعلى منه. هذا هو معنى الهبة بالمعنى الأخص. أما معناها بالمعنى الأعم فيشمل ما يأتي:

- ١ - الإبراء: وهو هبة الدين ممن هو عليه.
- ٢ - الصدقة: وهي هبة ما يراؤ به ثواب الآخرة.
- ٣ - الهدية: وهي ما يلزم الموهوب له أن يعوضه.

مشروعيتهما: وقد شرع الله الهبة لها فيها من تأليف القلوب وتوثيق عرى المحبة بين الناس. وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، يقول الرسول ﷺ: «تَهَادُّوا تَحَابُّوا»^(١). وقد كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثبت عليها. وكان يدعو إلى قبولها ويرغب فيها؛ فعند أحمد من حديث خالد بن عدي أن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَغْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ»^(٢) «وَلَا مَسَآلَةَ فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَأَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ».

وقد حص الرسول ﷺ على قبول الهدية ولو كانت شيئاً حقيراً، ومن ثم رأى العلماء كراهية ردّها حيث لا يوجد مانع شرعي. فعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ»^(٣) لَقَبِلْتُ. وَلَوْ دُعِيتُ إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، والبيهقي. قال الحافظ: إسناده حسن.

(٢) تطلع.

(٣) وهو ما دون الكعب من الدابة.

لَأَجَبْتُ»^(١). وعن عائشة قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بِأَبَا». وعن أبي هريرة قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُلَحُّبُ وَحَرٌّ»^(٢) الصُّنْدُرُ وَلَا تَخْفِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ شَقَّ فِرْسَنُ^(٣) شَاةٍ». وقد قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةَ الْكُفَّارِ. فَقَبِلَ هَدِيَّةَ كِسْرَى؛ وَهَدِيَّةَ قَيْصَرَ، وَهَدِيَّةَ الْمُتَوَقِّسِ. كَمَا أَهْدَى هُوَ الْكُفَّارَ الْهَدَايَا وَالْهَبَاتِ. أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ عِيَاضًا أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: «إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ زَيْدٍ»^(٤) الْمُشْرِكِينَ». فَقَدْ قَالَ فِيهِ الْخَطَابِيُّ: «يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخًا لِأَنَّهُ ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةً غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «وَقَدْ أوردَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثًا أَسْتَبْطَأَ مِنْهُ جَوَازَ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْوَثْنِيِّ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: «وَفِيهِ فُسَادٌ مَنْ حَمَلَ رَدَّ الْهَدِيَّةِ عَلَى الْوَثْنِيِّ دُونَ الْكِتَابِيِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاهِبَ الْمَذْكُورَ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَثْنِيٌّ» ا هـ.

أركانها: وتصحُّ الهبة بالإيجاب والقبول بأي صيغة تفيد تملك المال بلا عوضي بأن يقول الواهب: وَهَبْتُكَ أَوْ أَهْدَيْتُكَ أَوْ أَهْبَيْتُكَ ونحو ذلك. ويقول الآخر: قَبِلْتُ. ويرى مالك والشافعي اعتبار القبول في الهبة. وذهب بعض الأحناف إلى أنَّ الإيجاب كافٍ وهو أصحُّ. وقالت الحنابلة: تصحُّ

(١) رواه أحمد والترمذي وصححه.

(٢) الحقد.

(٣) الحافر.

(٤) رُفْدٌ وعطاء.

بالمعاطاة التي تدلُّ عليها؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُهْدِي وَيُهْدَى إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُهُ يَفْعَلُونَ. وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ أَحَدٌ كَانُوا يَشْتَرِطُونَ إِجَاباً وَقَبُولاً وَنَحْوَ ذَلِكَ.

شروطها: الهبة تقتضي واهباً وموهوباً له وموهوباً. وَلِكُلِّ شَرْطٍ نَذَرُهَا فِيمَا يَلِي:

شروط الواهب: يشترط في الواهب الشروط الآتية:

- ١ - أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِلْمَوْهوبِ.
 - ٢ - أَنْ لَا يَكُونَ مَحْجُوراً عَلَيْهِ لِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْحَجْرِ.
 - ٣ - أَنْ يَكُونَ بِالْغَا، لِأَنَّ الصَّغِيرَ نَاقِضُ الْأَهْلِيَّةِ.
 - ٤ - أَنْ يَكُونَ مَخْتَاراً، لِأَنَّ الْهَبَةَ عَقْدٌ يَشْتَرِطُ فِي صَحِّهِ الرِّضَا.
- شروط الموهوب له: ويشترط في الموهوب له:

١ - أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً حَقِيقَةً وَقَدْ هَبَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُوداً أَصْلًا أَوْ كَانَ مَوْجُوداً تَقْدِيرًا بِأَنْ كَانَ جَنْبِياً فَإِنَّ الْهَبَةَ لَا تَصَحُّ. وَمَتَى كَانَ الْمَوْهوبُ لَهُ مَوْجُوداً أَثْنَاءَ الْهَبَةِ وَكَانَ صَغِيراً أَوْ مَجْنُوناً فَإِنَّ وَلِيَّهُ أَوْ وَصِيَّهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ بِتَرْبِيَّتِهِ وَلَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا يَقْبِضُهَا لَهُ.

شروط الموهوب: ويشترط في الموهوب:

- ١ - أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً حَقِيقَةً.
- ٢ - أَنْ يَكُونَ مَالاً مَقْشُوراً^(١).

(١) يرى الحنابلة صحة هبة الكلب الذي يُقْتَل. والنجاسة التي يباح نفثها.

٣ - أن يكون مملوكاً في نفعه أي يكون الموهوب مما ترد عليه الملكية وقبيل التداول وانتقال ملكيته من يد إلى يد فلا تصح هبة الماء في النهر ولا السمك في البحر ولا الطير في الهواء ولا المساجد والزوايا.

٤ - أن لا يكون متصلاً بملك الواهب اتصال قرار كالزراع والشجر والبناء دون الأرض بل يجب فصله وتسليمه حتى يملك للموهوب له.

٥ - أن يكون مفرزاً أي غير مشاع لأن القبض فيه لا يصح إلا مفرزاً كالرهن، ويرى مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور عدم اشتراط هذا الشرط وقالوا: إن هبة المشاع غير المقسوم تصح. وعند المالكية يجوز هبة ما لا يصح بيعه مثل البعير الشارد والثمرة قبل بدو صلاحها والمغصوب.

هبة المريض مرض الموت^(١): إذا كان شخص مريض مرض الموت وهب غيره هبة فحكمه هبة الوصية، فإذا هب هبة لأحد ورثته ثم مات، وأدعى باقي الورثة أنه وهب في مرض موته وأدعى الموهوب له أنه وهب في حال صحته، فإن على الموهوب له أن يثبت قوله، وإن لم يفعل أعتبرت الهبة أنها حصلت في مرض الموت وجرى حكمها على مقتضى ذلك أي أنها لا تصح إلا إذا أجازها الورثة. وإذا هب وهو مريض مرض الموت ثم صح من مرضه فالهبة صحيحة.

قبض الهيئة: من العلماء من يرى أن الهيئة تستحق للموهوب له بمجرد العقد ولا يشترط قبضها أصلاً لأن الأصل في العقود أنها تصح بدون اشتراط القبض مثل البيع كما سبقت الإشارة إليه، وإلى هذا ذهب

(١) مرض الموت: هو الذي يمجز المريض عن ممارسة العمل وينتهي به إلى الموت.

أحمد ومالك وأبو ثور وأهل الظاهر. وبناءً على هذا إذا مات الواهب أو الموهوب له قبل التسليم فإنَّ الهيئة لا تبطل لأنها بمجرد العقد أصبحت ملكاً للموهوب له. وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري إنَّ القبض شرط من شروط صحتها، وما لم يتم القبض لم يلزم الواهب. فإذا مات الموهوب له أو الواهب قبل التسليم بطلت الهيئة.

التبرع بكل المال: مذهب الجمهور من العلماء أنَّ للإنسان أن يهب جميع ما يملكه يَتَبَرَّعُ. وقال محمد بن الحسن وبعض محققي المذهب الحنفي: لا يصحُّ التبرع بكلِّ المال ولو في وجوه الخير، وعدوا مَنْ يفعل ذلك سفياً يجبُ الحجرُ عليه. وحَقَّقَ هذه القضية صاحبُ الروضة الندية فقال: «مَنْ كَانَ لَهُ صَبْرٌ عَلَى الْفَاقَةِ وَقَلَّةٌ ذَاتِ الْيَدِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّصَدُّقِ بِأَكْثَرِ مَالِهِ أَوْ بِكُلِّهِ، وَمَنْ كَانَ يَتَكَلَّفُ النَّاسَ إِذَا أَحْتَاجَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا بِأَكْثَرِهِ. ولهذا هو وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على أنَّ مجاوزة الثلث غيرُ مشروعة وبين الأدلة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث ١ هـ.

الثواب على الهدية: ويستحبُّ المكافأة على الهدية وإن كانت من أصلي لأذن. لما رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِبُّ عَلَيْهَا»^(١). ولفظ ابن أبي شيبة: «وَيُثِبُّ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا». وإنما كان يفعل ذلك ليقابلَ الجميلَ بمثلِهِ وحتى لا يكونَ لأحدٍ عليه مَنَّةٌ. قال الخطابي: «مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ أَمْرَ

(١) أي يعطي المهدي بدلها وأقله ما يساوي قيمة الهدية.

الأناس في الهدية على ثلاث طبقات:

١ - هبة الرجل من ذويه كالخادم ونحوه إكرام له وإلطاف. وذلك غير مقتضى واجباً.

٢ - هبة الصغير للكبير: طلب رفد ومنفعة. والثواب فيها واجب.

٣ - هبة الأنظر لنظيره: الغالب فيها معنى التودد والتقرب. وقد قيل إن فيها ثواباً. فأمّا إذا وهب هبة واشترط فيها الثواب فهو لآزم^١ اهـ.

حرمة تفضيل بعض الأبناء في العطاء والبر: لا يحل لأي شخصي أن يفضل بعض أبنائه على بعض في العطاء لما في ذلك من زرع العداوة وقطع الصلات التي أمر الله بها أن توصل. وقد ذهب إلى هذا الإمام أحمد^(١)، وإسحاق والثوري وطاوس وبعض المالكية وقالوا: «إن التفضيل بين الأولاد باطل وجور ويجب على فاعله إنطاله، وقد صرح البخاري بهذا، واستدلوا على هذا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «سُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ. وَلَوْ كُنْتُ مُفَضِّلاً أَحداً لَفَضَّلْتُ النِّسَاءَ»^(٢).

(١) مذهب الإمام أحمد حرمة التفضيل بين الأولاد ما لم يكن هناك داع؛ فإذا كان هناك داع أو مقتضى للتفضيل فإنه لا مانع منه. قال في المغني: «لأنَّ حَسَّ بعضهم لبعض يفتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة أو زمان أو عمل أو كثرة حائلة أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل أو صرف عطية عن بعض ولديه لفسقه أو بدعيه أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله أو ينفقه فيها فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك لقوله في تخصيص بعضهم بالوقوف: لا بأس إذا كان حاجة وكرمه على سبيل الأثرة والعطية في معناه» اهـ.

(٢) أخرجه الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح.

عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: أنحلتني أبي نخلًا^(١) - قال
اسماعيل بن سالم من بين القوم: نَحَلَهُ غُلَامًا لَهُ. قال: فقالت له أمي غفرة
بنت راحة - انت رسول الله ﷺ فأشهدته، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له.
فقال: إني نَحَلْتُ ابني النعمان نخلًا، وإنَّ عمرة سألتني أن أُشهدَكَ على
ذلك. قال: فقال: ألك ولدٌ سواه؟ قال: قلت: نعم. قال: فكلُّهُم أعطيت مثل
ما أعطيت النعمان؟ قال: لا. قال: فقال بعض هؤلاء المحدثين: هذا جورٌ
وقال بعضهم: هذا تلجئة. فأشهد على هذا غيري. قال مغيرة في حديثه:
اليس يسرك أن يكونوا لك في البرِّ واللطف سواه؟ قال: نعم. قال: فأشهد
على هذا غيري. وذكر مجاهد في حديثه: أن لهم عليك من الحق أن تعدل
بينهم. كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك.

قال ابن القيم: «هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي أمر الله به
في كتابه وقامت به السموات والأرض وأثبتت عليه الشريعة فهو أشدُّ
موافقةً للقرآن من كلِّ قياس على وجو الأرض، وهو محكم الدلالة غاية
الإحكام، فردَّ بالمتشابه من قوله: «كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ وَلَدِهِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ». فكونه أحقُّ به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء ويقاس متشابهه
على إعطاء الأجانب. ومن المعلوم بالضرورة أن هذا المتشابه من العموم
والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان» ا. هـ.

ودعِبَ الأحنافُ والشافعيُّ ومالكٌ والجمهورُ من العلماء إلى أن

(١) النخل: بضم النون وسكون الحاء المهملة. مصدرٌ نَحَلْتُهُ، من العطية، أنحله بضم
الحاء واللام. نَحَلًا. والنحل: العطية. على فعلن. قاله الجوهري. وقال غيره: النحل
والنحلة: العطية والهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق.

التسوية بين الأبناء مستحبة والتفضيل مكروه وإن فعل ذلك نفذ. وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة، كما ذكر الحافظ في الفتح، كلها مردودة، وقد أوردتها الشوكاني في نيل الأوطار، نوردها مختصرة مع زيادات مفيدة قال:

أحدها: أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده، حكاه ابن عبد البر، وتُعقَّب بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبغيضة كما في حديث الباب أن الموهوب كان غلاماً وكما في لفظ مسلم المذكور قال: «تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ».

الجواب الثاني: أن العطية المذكورة لم تُنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك. فأشار عليه بأن لا يفعل فترك. حكاه الطبري. ويجاب عنه بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتنجيز. وكذلك قول عمر: «لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ... الخ».

الجواب الثالث: أن النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب فجاء لأبيه الرجوع. ذكره الطحاوي قال الحافظ: وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصاً قوله «أزجعه» فإنه يدل على تقدم وقوع القبض. والذي تضاعفت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره. فأمره برده العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض.

الجواب الرابع: إن قوله: «أزجعه» دليل الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لإلذه، وإن كان الأفضل خلاف ذلك. لكن استنحباب التسوية رجح على

ذلك فلذلك أمره يو. قال في الفتح: وفي الاحتجاج بذلك نطرو، والذي يظهر أنَّ معنى قوله «أرجعته» أي لا تُمنح الهيئة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهيئة.

الجواب الخامس: إنَّ قوله «أشهد على هذا عيري» إذنٌ بالإشهاد على ذلك، وإنَّما امتنع من ذلك لكونه الإمام وكأنه قال: لا أشهد لأنَّ الإمام ليس من شأنه أن يشهد. وإنَّما من شأنه أن يحكم. حكاه الطحاوي وأرتضاه ابنُ القصار. وتُعقَّب بأنَّه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تُعيَّنت على، والإذن المذكور مرادٌ به التوبيخ لما تدلُّ عليه بقية ألفاظ الحديث. قال الحافظ: وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع. وقال ابنُ حبان: قوله «أشهد» صيغة أمر والمراد به نفي الجواز، وهي كقوله لعائشة «أشترطي لهم الولاء» ١. هـ. ويؤيد هذا تسميته ﷺ لذلك جوراً، كما في الرواية المذكورة في الباب.

الجواب السادس: التمسك بقوله «ألا سويت بينهم؟» على أنَّ المراد بالأمر الاستيخاب والنهي التنزيه. قال الحافظ: وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة. ولا سيما رواية «سو بينهم».

الجواب السابع: قالوا: المحفوظ في حديث النعمان «قاربوا بين أولادكم» لا سوا، وتُعقَّب بأنَّكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية.

الجواب الثامن: في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية

منهم في البرّ قرينة تدلّ على أنّ الأمر للنديب. وردّ بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لصرفها. وإن صلحت لصرف الأمر.

الجواب التاسع: ما تقدم عن أبي بكر من تحلّيه لعائشة وقوله لها «لَقَدْ كُنْتَ أَحَرَّيْنِي» وكذلك ما رواه الطحاوي عن عُمَرَ أَنَّهُ نَحَلَ ابْنَهُ عَاصِمًا دُونَ سَائِرِ وَلَدِهِ، ولو كَانَ التفضيلُ غيرَ جائزٍ لما وقعَ من الخليفَتَيْنِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: «وَقَدْ أَجَابَ عُرْوَةُ عَنْ قِصَّةِ عَائِشَةَ بِأَنَّ إِخْوَتَهَا كَانُوا رَاضِينَ. وَتُجَابَ بِمِثْلِ ذَلِكَ قِصَّةُ عَاصِمٍ» ١ هـ. على أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي فِعْلِهِمَا لَا يَبِينُ إِذَا عَارَضَ الْمَرْفُوعُ.

الجواب العاشر: إنّ الإجماعَ اتَّعَدَّ عَلَى جَوَازِ عَطِيَةِ الرَّجُلِ مَالَهُ لِغَيْرِ وَلَدِهِ، فَإِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعَ وَلَدِهِ مِنْ مَالِهِ لِتَمْلِكِ الْغَيْرَ جَازَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ بِالتَّمْلِكِ لِبَعْضِهِمْ. ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ ١ هـ. فَالْحَقُّ أَنَّ التَّسْوِيَةَ وَاجِبَةٌ وَأَنَّ التَّفْضِيلَ مُحَرَّمٌ. وَخْتَلَفَ الْمَوْجُودُونَ فِي كَيْفِيَةِ التَّسْوِيَةِ. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ: الْعَدْلُ أَنْ يُعْطَى الذَّكَرُ حَقِّينِ كَالْمِيرَاثِ. وَأَخْتَجُّوا بِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ مِنَ الْمَالِ لَوْ مَاتَ عِنْدَ الْوَاهِبِ. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. وَظَاهِرُ الْأَمْرِ بِالتَّسْوِيَةِ» ١ هـ.

الرجوع في الهيئة: ذهب جمهور العلماء إلى حرمة الرجوع في الهيئة ولو كانت بين الإخوة أو الزوجتين، إلا إذا كانت هيئة الوالد لولده^(١) فإن له

(١) وقال مالك: له الرجوع فيما وهب إلا أن يكون الشيء قد تغير عن حاله فإن تغير

الرجوع فيها لما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس وابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ»^(١) يِمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. ^(٢) وَمَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ ذَلِكَ يَرْجِعُ فِيهَا كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ فَإِذَا شَبِعَ قَاءَهُ ثُمَّ عَادَ فِي قَيْئِهِ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال: حسن صحيح، وهذا أبلغ في الدلالة على التحريم. في إحدى الروايات عن ابن عباس: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوءِ الَّذِي يَعُودُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

وكذلك يجوز الرجوع في الهبة في حالة ما إذا وهب ليعمّوس من هبته ويثاب عليها فلم يفعل الموهوب له: لما رواه سالم عن أبيه عن رسول اللو ﷺ قال: «مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا» أي يعمّوس عنها ولهذا هو ما رجّحه ابن القيم في «أعلام الموقعين» قال: «وَيَكُونُ الْوَاهِبُ الَّذِي لَا يَحِلُّ لَهُ الرُّجُوعُ هُوَ مَنْ وَهَبَ تَبَرَعًا مُحَضًّا لَا لِأَجْلِ الْعُمُوسِ، وَالْوَاهِبُ الَّذِي لَهُ الرُّجُوعُ هُوَ مَنْ وَهَبَ لِيَعْمُوسَ مِنْ هَبَّتِهِ وَيَثَابَ مِنْهَا فَلَمْ يَفْعَلِ الْمَوْهُوبُ لَهُ، وَتُسْتَعْمَلُ سُنَّةُ رَسُولِ اللّٰهِ كُلُّهَا وَلَا يُضْرَبُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ».

لم يكن له أن يرجعه. وقال أبو حنيفة: ليس له الرجوع فيما وهب لابنه ولكن في زحم من ذري أرحامه وله الرجوع فيما وهب للأجانب. وهذا المذهب غير قوي لمخالفته الأحاديث.

(١) حكم الأم مثل الأب عند أكثر العلماء.

(٢) سواء أكان الولد كبيراً أم صغيراً.

ما لا يردُّ من الهدايا والهباء:

١ - عن ابنِ عمرَ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ وَالذُّهُنُ^(١) وَالْكَبَبُ^(٢)».

٢ - وعن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حُرِّصَ عَلَيْهِ رَيْحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ لِأَنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرَّيْحِ»^(٣).

٣ - وعن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ لا يردُّ الطيبَ.

الثناء على المهدي والدعاء له:

١ - عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»^(٤).

٢ - وعن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ أَطْعَمَ عَطَاءً فَوَجَدَ^(٥) فَلْيَجْزِهِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُطِنْ، فَإِنَّ مَنْ أَتَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَ كَانَ كَلَابِسٍ ثَوْبَيْنِ زَوْجٍ»^(٦).

٣ - وعن أسامةَ بنِ زيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيَّ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ»^(٧).

(١) الدهن: الطيب.

(٢) رواء الترمذي وقال: هذا حديث غريب.

(٣) رواء مسلم.

(٤) رواء أحمد والترمذي بإسناد صحيح.

(٥) فوجد: أي معة من المال.

(٦) رواء أبو داود والترمذي.

(٧) رواء الترمذي بإسناد جيد.

٤ - وعن أنس قال: لما قَدِمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ المدينةَ أتاهُ المهاجرون فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبْذَلَ مِنْ كَثِيرٍ^(١). وَلَا أَحْسَنَ مَوَاساةً مِنْ قَلِيلٍ مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤَنَةَ، وَأَشْرَكُونَا فِي الْمَهْنِ^(٢) حَتَّى خِفْنَا أَنْ يَذْمِبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ؟ فَقَالَ: «لَا. مَا فَهَوْتُمْ لَهُمْ وَأَلْتَنَيْتُمْ عَلَيْهِمْ»^(٣).

العمري

تعريفها: العمري: هي نوعٌ من الهبة، وهي أن يهبَ إنسانٌ آخرَ شيئاً مدى عُمُرِهِ. أي على أنه إذا مات الموهوبُ لهُ عادةُ الشيء للواهب. ويكون ذلك بلفظ: أَعْمَرْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ أو هذه الدارَ، أي جعلتها لك مدةَ عمرك، ونحو هذا من العبارات. ويسمى القائلُ مُعْمِراً. والمقوْلُ له مُعْمَراً. وقد اعتَبَرَ النبي ﷺ فكرةَ الاستردادِ بعدَ وفاةِ المعمرِ له باطللةً فائتت في العمري ملكَ اليمينِ الدائمِ للمعمرِ له ما دامَ حيّاً ثم من بعده لورثته الذين يرثون أَملاكَهُ، إِنْ كَانَ له ورثة. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ له ورثةَ كَانَتْ لبيتِ المالِ، ولا يعودُ إلى المعمرِ شيءٌ منها قط. فعن عروة أنَّ النبي ﷺ قال:

١ - «مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي فَيَبِي لَهُ وَلِعَلِّي يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقِبِي مِنْ بَعْلِي».

(١) أبذل من كثير: أي من مال.

(٢) المهنة: ما يقوم بالكفاية وإصلاح المعيشة.

(٣) رواه الترمذي بإسناد صحيح.

٢ - وعن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرِيُّ جَائِزَةٌ». أَخْرَجَهُ البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي

٣ - وعن أبي سلمة عن جابر أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «الْعُمَرِيُّ لَيَمُنَّ وَهُيْثَ لَهُ». أَخْرَجَهُ البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

٤ - وعنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَحْمَرَ عَمْرِي لَهُ وَلَعَقِيهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَزُجُّ لِلَّذِي أُعْطَاهَا لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ التَّوَارِثُ». أَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٥ - وروى أبو داود عن طارق المكي أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أُعْطَاهَا ابْنُهَا حَبِيقَةً مِنْ نَخْلٍ نَمَاتَتْ. فَقَالَ ابْنُهَا: إِنَّمَا أُعْطِيَتْهَا حَيَاتُهَا. وَلَهُ إِخْوَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ لَهَا حَيَاتُهَا وَمَوْتُهَا». قَالَ: كُنْتُ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهَا. قَالَ: «فَإِنَّكَ أَبْعَدُ لَكَ». وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الْأَحْنَفُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ. وَقَالَ مَالِكٌ: الْعُمَرِيُّ: تَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ دُونَ الرِّقَبَةِ. فَإِنْ جَعَلَهَا عَمْرِي لَهُ فَهِيَ لَهُ مَدَّةٌ صَمِرُ لَا تَوَرُّثُ. فَإِنْ جَعَلَهَا لَهُ وَلَعَقِيهِ بَعْدَهُ كَانَتْ مِيرَاثًا لِأَهْلِيهِ. وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

الرقبي

تعریفها: هي أن يقول أحد الأشخاص لصاحبه: أَرْقَبْتُكَ ذَارِي وجعلتها لك في حياتك فإن مِتَّ قَبْلِي رَجَعَتْ إِلَيَّ وَإِنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ ولعقبك. فكل واحد منهما يرقب موت صاحبه فتكون الدار التي جعلها رقبى لأخبر من بقي منهما. قال مجاهد: العمرى: أن يقول الرجل للرجل:

هو لك ما عشت فإذا قالَ ذلك فهو له ولورثتيه. والرقبي: أن يقول الإنسان هو للأخير مني ومنك.

مشروعيَّتها: وهي مشروعة. فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «العمري جائزة لأهلها. والرقبي جائزة لأهلها». أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه. وقال الترمذي حسن.

حكمها: حكمها حكم العمري عند الشافعي وأحمد وهو حكم ظاهر الحديث. وقال أبو حنيفة: العمري موروث. والرقبي عارية.

النَّفَقَةُ

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها، ويقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابنيهما ونفقة الابن على أبيه ونفقة الأقارب ونفقة الحيوان.

نفقة الوالدين وأحدهما من مال ابنيهما: نفقة الوالدين المُعسرين واجبة على الولد متى كان واجداً لها. فعن عمار بن حمير عن حمته أنها سألت عائشة قالت: في حمري يتيم أفأكل من ماله؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْحَيَّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَنِيهِ وَوَلَدَهُ مِنْ كَنِيهِ»^(١). وأما أخذ الوالدين من مال ابنيهما فإنه يجوز لهما أن يأخذا منه سواء أئذ الولد أم لم يأذن. ويجوز لهما أن يتصرفا فيه ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفوف، للحديث المتقدم لحديث جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لي مالا

(١) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال: حسن.

وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(١).

وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنه لا يأخذ من مال ابنه إلا بقدر الحاجة.

وقال أحمد: له أن يأخذ من مال وليه ما شاء عند الحاجة وغيرها.

وجوب النفقة على الوالد الموسر لوليه المعسر: وكما تجب النفقة

على الولد الموسر لوالديه المعسر فإنها تجب للولد المعسر على والديه

الموسر، لقوله ﷺ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ». قال

أحمد: إذا بلغ الولد مُعْسِراً أو لا جرقة له لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم

يكن له كسب ولا مال.

النفقة للأقرباء: أما النفقة للأقرباء المعسرين على أقربائهم الموسرين

فقد اختلف فيها الفقهاء اختلافاً كبيراً. فثبتهم من قال بعدم وجوبها إلا من

باب البر وصلة الرحم. قال الشوكاني: ولا تجب على القريب لقريبه إلا

من باب صلة الرحم. قال: وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة إلا من

باب صلة الرحم فلعدم ورود دليل يخص ذلك، بل جاءت أحاديث صلة

الرحم وهي عامة، والرحم المحتاج إلى النفقة أحق الأرحام بالصلة، وقد

قال تعالى: ﴿يَتَّبِعْ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ مَحَبَّةٍ لِي اللَّهِ فَمَنْ رَفَعَهَا فَعَلَّيْهَا وَبِطَاقٍ وَثِيَّةٍ﴾

الله لا يترك الله نفساً إلا ما عاتقها سيجعل الله بعد عسر يسراً^(٢). ﴿وَلَا

تُؤْتِيهِمْ مِنْ دُونِهَا فَتَاوَنُوا عَلَى مَا هُمْ بِفَاعِلِينَ﴾^(٣).

(١) رواه ابن ماجه... واللام للإباحة لا للتمليك فإن مال الولد له وزكاته عليه وهو موروث عنه.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

وقالت الشافعية: تجب النفقة على الموسر سواء أكان مسلماً أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا. وللفرع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا ولا تجب لغير هؤلاء. وقالت المالكية: لا تجب النفقة إلا للاب والام والابن والبنت ولا تجب للأجداد ولا للأحفاد ولا لغيرهما من الأقارب ولا يمنع اختلاف الدين من وجوبها. والحنابلة: يوجبون النفقة على القريب الموسر الذي يرث القريب المحتاج إذا مات وترك مالا فهي تسيّر مع الميراث سيراً مطرداً لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة. وهم يوجبونها للوالدين وإن علوا والوليد وإن نزل؛ وعندهم لا تجب النفقة لذوي الأرحام وهم من ليسوا بذوي فروض وليسوا بحصبات فلا نفقة لهم ولا عليهم إن لم يكوئوا من جهة الأصول والفروع وذلك لضعف قرابتهم وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة؛ وقد توسّع ابن حزم فقال: إنه يجبر القادر على النفقة على المحتاج من أبويه وأجداده وإن علوا، وعلى البنين والبنات وبنيهم وإن سفّلوا. وعلى الإخوة والأخوات والزوجات. كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة ولا يقدم منهم أحد على أحد. فإن فضل هؤلاء عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء أجبر على النفقة على ذوي رجوهم المحرم وموئده^(١) إن كان من ذكرنا لا شيء لهم ولا عمل بأيديهم تقوم موئدتهم منه. وهم الأعمام والعمات وإن علوا والأخوال والخالات وإن علوا ونشو الإخوة وإن سفّلوا ومن قدر من كل هؤلاء على معاش وتكسب وإن كان خسيساً فلا نفقة له إلا الأبوين والأجداد والجداات والزوجات فإنه يكلف أن يصونهم عن خسيس الكسب وإن قلّ على

(١) أي من يرثهم لو ماتوا عن مالي يورث عنهم.

ذلك. ويباع عليه في كل ما ذكّرنا ما به عنه غنى من عقاره وعروضه وحيوانه.

نفقة الحيوان: يجب على الشخص أن ينفق على بهائم وحيوانه ويقدم لها ما يقيم حياتها من طعام وشراب. فإن لم يفعل أجبره الحاكم على النفقة عليها أو على بيعها أو على ذبحها. فإن لم يفعل تصرف الحاكم بما هو أصلح.

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «عَلَيْتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَلَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ حَبَسَهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَنْشِي بِطَرِيقٍ أَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي. فَنَزَلَ الْبُئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَفَعِي فَسَقَى الْكَلْبَ فَفَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَرَ لَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرٌ؟ فَقَالَ: «فِي كُلِّ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

الحجر

تعريفه: الحجر في اللغة: التضييق والمنع ومنه قول الرسول ﷺ لَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَأَرْحَمْ مُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا: «لَقَدْ حَبَرْتَ وَابْعَا يَا أَهْرَابِي». ومعناه في الشرع: منع الإنسان من التصرف في ماله.

أقسامه: والحجبر ينقسم قسمين:

الأول: الحجبر لحق الغير مثل: الحجبر على المفلس فإنه يمنع من التصرف في ماله محافظة على حقوق الغرماء. فقد حذر الرسول ﷺ على معاذٍ وباع ماله في دينه. رواه سعيد بن منصور.

والثاني: الحجبر لحفظ النفس مثل: الحجبر على الصغير والسفيه والمجنون فإن في الحجبر على هؤلاء مصلحة تعود عليهم بخلاف المفلس.

الحجبر على المفلس: المفلس هو الذي لا يملك مالا ولا يملك ما يدفع به حاجته وبلغ به الفقر إلى الحالة التي يقال عنه فيها ليس معه فلس. وسمي مفلساً وإن كان ذا مال لأن ماله مستحق للغرماء، فكانه معدوم لا وجود له ويعرفه الفقهاء: بأنه الشخص الذي كثر دينه ولم يجد وفاء له لحكم الحاكم بإفلاسه.

مماثلة القادر على الوفاء: القادر على الوفاء إن ماطل ولم ينف بالدين الذي حل أجله يعتبر ظالماً لقول الرسول ﷺ: «مطل الغني ظلم» وبهذا الحديث استدل جمهور العلماء على أن المطل مع الغني كبير، ويجب على الحاكم أن يأمره بالوفاء، فإن أبى حبسه متى طلب الدائن ذلك: لقول الرسول ﷺ: «لِيُؤْجِدِ يَحِلُّ عَرَضُهُ»^(١) وعقوبته^(٢). قال ابن المنذر: «أَكْثَرُ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَقَضَائِهِمْ يَرَوْنَ الْخَبَسَ فِي

(١) عرضه: شكواه.

(٢) عقوبته: حبسه.

الدين. وكان عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ وَلَا يَجْبُسُ. وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ: فَإِنْ أَصْرَ عَلَى عَدَمِ قَضَاءِ الدِّينِ وَلَمْ يَبِيعْ مَا لَهُ بِاعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَى رَبُّ الْمَالِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ.

الحَجَرُ عَلَى الْمَفْلَسِ وَيَبِيعُ مَالَهُ: وَمَنْ لَهُ مَالٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَفِي بِدَيُونِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ مَتَى طَلَبَ الْغُرَمَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى لَا يَضُرَّ بِهِمْ. وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَهُ إِذَا امْتَنَعَ عَنْ بَيْعِهِ وَيَقَعَ بَيْعُهُ صَحِيحاً لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ. وَأَصْلُ هَذَا مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، مَرْسِلاً، قَالَ: «كَانَ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًّا سَخِيًّا وَكَانَ لَا يُمْسِكُ شَيْئاً. فَلَمْ يَزَلْ يَدَّانُ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ كُلَّهُ فِي الدِّينِ. فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَهُ لِيَكْلِمَ غُرَمَاءَهُ. فَلَوْ تَرَكَوْا لِأَحَدٍ لَتَرَكَوْا لِمَعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مَعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ».

وَفِي تَلِيلِ الْأَوَطَارِ: «اسْتَدَلَّ بِالْحَجَرِ عَلَى مَعَاذٍ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَجَرُ عَلَى كُلِّ مَدِينٍ. وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ بَيْعُ مَالِ الْمَدِينِ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَنْ كَانَ مَالُهُ مُسْتَعْرِقاً بِالَّذِينَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ كَذَلِكَ» اهـ. وَمَتَى تَمَّ الْحَجَرُ عَلَيْهِ فَإِنْ تَصَرَّقَهُ لَا يَنْفَدُ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَقْتَضِي الْحَجَرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأُظْهِرَ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَيَقْسُمُ الْمَالُ بِالْحَصَصِ عَلَى الْغُرَمَاءِ الْحَاضِرِينَ الطَّالِبِينَ الَّذِينَ حَلَّتْ آجَالُ حَقُوقِهِمْ فَقَطْ لَا يَدْخُلُ فِيهِمْ حَاضِرٌ لَا يَطْلُبُ وَلَا غَائِبٌ لَمْ يُوَكَّلْ. وَلَا حَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ لَمْ يَحُلْ أَجَلُ حَقِّ طَلَبٍ أَوْ لَمْ يَطْلُبْ. وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وعند مالكٍ يحلُّ الدينُ بالحجر إذا كانَ مؤجلاً. أما الميتُ المفلسُ فإنه يقضي لكلِّ من حضرَ أو غاب، طلبٌ أو لم يطلب، ولكلِّ ذي دينٍ سواءً أكان الدينُ حالاً أم مؤجلاً. ويقدمُ حقُّ اللّهِ كالزكاةِ والكفاراتِ على حقِّ العبادِ لقولِ رسولِ اللّهِ ﷺ: «فَلْيَنْزِلْ فَيَنْزِلِ اللّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوزُ الحجرُ على المدينِ ولا بيعُ ماله بل يحبسهُ الحاكمُ حتّى يقضي. والرأي الأولُ أرجحُ لموافقيهِ للحديث.

الرَّجُلُ يَجِدُ مَالَهُ عِنْدَ الْمَفْلُسِ: إذا وجدَ الرَّجُلُ مَالَهُ عِنْدَ الْمَفْلُسِ فَلَهُ عِدَّةٌ صَوْرٌ نَذَرُهَا فِيمَا يَلِي:

١ - مَنْ وَجَدَ مَالَهُ بَعِيْهِ عِنْدَ الْمَفْلُسِ فَلَهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْغَرَمَاءِ، لقولِ الرّسولِ ﷺ: «مَنْ أَفْرَكَ مَالَهُ بِعِيْهِ»^(١) عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ خَيْرِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٢ - إذا تغيّرَ المالُ بالزيادةِ أو النقصِ فإنه ليسَ صاحبهُ أوّلَى بِهِ بَلْ يَكُونُ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ (أي مثَلُ الْغَرَمَاءِ).

٣ - إذا باعَ المالَ وقبضَ بعضَ الثمنِ فإنه يَكُونُ أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ وليسَ له حقٌّ في استرجاعِ المبيعِ عندَ الجمهورِ. والراجحُ من قولَي الشافعيِّ أنَ البائعَ أوّلَى بِهِ.

٤ - إذا ماتَ المشتري ولم يكنَ البائعُ قبضَ الثمنِ ثم وجدَ البائعُ ما باعَهُ فهو أوّلَى به للحديثِ المتقدم. ولأنه لا فرقَ بينَ الموتِ والإفلاسِ. ولهذا عندَ الشافعيِّ. وقال أبو هريرة: «لَا قَضِيْنَ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ:

(١) لم يتغيّر بزيادةٍ أو نقصانٍ.

مَنْ أَلْفَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلًا مَتَاعَهُ بِعَيْنَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وهذا الحديث صحيحه الحاكم.

لا حجر على معسر: وإنما يكون الحجر على المفلس في حالة ما إذا لم يتبين إعساره. فإن تبين إعساره لا يحبس ولا يحجر عليه ولا يلزمه الغرماء بل ينظر إلى ميسرة لقول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ يَكُنَ دُونَهُ عُسْرٌ فَنَظَرُهُ إِلَيْكَ مَيْسَرَةً﴾^(١). وروى مسلم أن رجلاً مديناً أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ. فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وفاء دينه، فقال الرسول ﷺ للغرماء: «خُلُّوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». وانظار المعسر ثوابه مضاعف؛ فمن برىء أن الرسول ﷺ قال: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ».

ترك ما يقوم به معاشه: وإذا باع الحاكم مال المفلس من أجل الغرماء فيجب أن يترك له ما يقوم به معاشه من مسكن فلا تباع داره^(٢) التي لا غنى له عنها. ويترك له من المال ما يستاجر به خادماً يصلح لخدمته مثليه. وإن كان تاجراً يترك له ما يشجر به. وإن كان محترفاً يترك له آلة الحرفة. ويجب له وللمن تلزمه نفقتهم أدنى نفقة مثليه من الطعام والكسوة. قال الشوكاني: يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدونه معه إلا ما كان لا يستغنى عنه وهو المنزل وستر العورة وما يقيه البرد وسد رمقه ومن يعول. وفي شرحه لهذا الكلام ذكر حديث معاذ ثم قال: لكنه لم يثبت أنهم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٠.

(٢) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد. وذهب الشافعي ومالك إلى أن داره تباع في هذه الحالة.

أَخَذُوا ثِيَابَهُ الَّتِي عَلَيْهِ أَوْ أَخْرَجُوهُ مِنْ مَنَازِلِهِ أَوْ تَرَكُوهُ هُوَ وَمَنْ يَعُولُ لَا يَجِدُونَ مَا لَا يَدُّ لَهُمْ مِنْهُ، وَلِهَذَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُسْتَشْتَرَى لَهُ ذَلِكَ اهـ.

الحجر على السفيف: ويحجر على السفيف البالغ لسفوه وسوء تصرفه. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الشُّكْرَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ بَشَرٍ دَلِيلًا. ذَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى جَوَازِ الْحَجْرِ عَلَى السَّفِيهِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «اُكْثَرَ عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ يَرَوْنَ الْحَجْرَ عَلَى كُلِّ مُضَيِّعٍ لِمَالِهِ صَغِيرًا كَانَ أَمْ كَبِيرًا»^(١). وَفِي نِيلِ الْأَوطَارِ: قَالَ فِي الْبَحْرِ: «وَالسَّفَهُ الْمُقْتَضِي لِلْحَجْرِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ هُوَ صَرَفُ الْمَالِ فِي الْفَسْقِ أَوْ فِيمَا لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ وَلَا غَرَضَ دِينِي وَلَا دُنْيَوِي كَشْرَاهُ مَا يَسَاوِي دِرْهَمًا، بِمِثَالِهِ لَا صَرْفَهُ فِي أَكْلِ طَيْبٍ وَلِبْسِ نَفِيسٍ فَخِيرِ الْمَشْمُومِ لِقَوْلِي اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ تَفْصِلُ الْأَيْمَاتُ لِقَوِيهِ يَتَعَوَّنَ»^(٢). وَكَذَا لَوْ أَنْفَقَهُ فِي الْقَرَبِ اهـ.

تصرفات السفيف: أفعال السفيف قبل الحجر عليه جائزة حتى يصدر الحكم عليه بالحجر. فإذا صدر الحكم عليه بالحجر فإن تصرفه لا يصح لأن هذا هو مقتضى الحجر. فلا ينعقد له بيع ولا شراء ولا وقف، ولا يصح له إقرار.

(١) سورة النساء: الآية ٥.

(٢) قال أبو حنيفة: لا يحجر على من بلغ عاقلًا إلا أن يكون مفسدًا لماله، فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ خمسًا وعشرين سنة. فإذا بلغها سلم المال إليه بكل حال، سواء أكان مفسدًا أم غير مفسد. وقال مالك: إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم لا يزول الحجر عنه وإن شاخ.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

إِقْرَارُ السَّفِيهِ عَلَى نَفْسِهِ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِقْرَارَ الْمُحْجَرِ عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ جَائِزٌ إِذَا كَانَ بِزَنَنِ أَوْ سَرْقَةٍ أَوْ شَرْبِ خَمِرٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ قَتْلِ. وَأَنَّ الْحُدُودَ تَقَامُ عَلَيْهِ وَإِنْ طُلِقَ نَقَذَ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ. وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ صَحَّ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ فِكِّ الْحَجَرِ عَنْهُ.

إِظْهَارُ الْحَجَرِ عَلَى السَّفِيهِ وَالْمُفْلِسِ: مِنَ الْمُسْتَحَبِّ إِظْهَارُ الْحَجَرِ عَلَى السَّفِيهِ وَالْمُفْلِسِ لِيَعْلَمَهُمَا النَّاسُ فَلَا يَخْدَعُوا بِهِمَا وَيَتَعَامَلُوا مَعَهُمَا عَلَى بَصِيرَةٍ.

الْحَجَرُ عَلَى الصَّغِيرِ: وَكَمَا يَحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ لِسَفَاهِهِ فَإِنَّهُ يَحْجَرُ عَلَى الصَّغِيرِ وَيَمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ صِيَانَةً لَهُ مِنَ الضَّيَاعِ، وَلَا يُمْكِنُ مِنْهُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَبْلُغَ الْحُلُمَ.

الثَّانِي: أَنْ يُؤْنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلْيَلْزَمُوا الْكِبَانَ إِذَا بَلَغُوا الْإِسْكَاحَ فَإِنْ عَاثَتْكُمْ مِنْهُمْ رُسُلًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١). نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ثَابِتِ بْنِ رِفَاعَةَ وَفِي عَمِّهِ. وَذَلِكَ أَنَّ رِفَاعَةَ تَوَفَّى وَتَرَكَ ابْنَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ فَأَتَى عَمُّ ثَابِتٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ أَخِي يَتِيمٌ فِي حَجَرِي فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْ مَالِهِ وَمَتَى أَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ.

عَلَامَاتُ الْبُلُوغِ: وَالبُلُوغُ يَثْبُتُ بِظُهُورِ عَلَامَةٍ مِنَ الْعَلَامَاتِ الْآتِيَةِ:

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٦.

١ - الإمامة سواء أكان ذلك يقظة أم مناماً؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَفِذُوا كَمَا اسْتَفِذَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١). روى أبو داود عن عليّ كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ. وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ. وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ». وروى الإمام عليّ كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَنْفَعُ بَعْدَ اخْتِلَامٍ». رواه أبو داود.

٢ - رواه البخاري: إتمام خمس عشرة سنة لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي». فلما سمع عمر بن عبد العزيز ذلك كتب إلى عماله أن لا يتعرضوا إلا لمن بلغ خمس عشرة سنة. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يحكم لمن لا يحتلم بالبلوغ حتى يبلغ سبع عشرة سنة وفي رواية عند أبي حنيفة وهي الأشهر: تسع عشرة سنة.

وقال في الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة. وقال داود: لا يبلغ بالسنة ما لم يحتلم ولو بلغ أربعين سنة.

٣ - نبات الشعر حول القبل. والمقصود بالشعر الشعر الأسود المتجمد لا مطلق شعر فإنه موجود في الأطفال. ففي غزوة بني قريظة كان يعرف المرأة بأنه من المقاتلة بإنبات الشعر حول قبله. وقال أبو حنيفة: لا يثبت بالإنبات حكم وليس هو ببلوغ ولا دلالة عليه.

٤ - الحيض والحمل: ويثبت البلوغ بهذه الأشياء المتقدمة بالنسبة للذكر والأنثى وتزيد الأنثى بالحيض والحمل لما رواه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»؛ وأما الرشد فهو القدرة على إصلاح المال وحفظه من الضياع فلا يغبى غبناً فاحشاً غالباً ولا يصرفه في حرام. وإذا بلغ الشخص غير رشيد استمرت الولاية المالية عليه حتى يؤنس منه الرشد دون تحديد سن معينة للانتظار وفقاً لظاهر النص القرآني خلافاً لأبي حنيفة ويعاد الحجر عليه إذا ظهر منه سفة بعد الرشد لأن ضرر السفو كما قال الجصاص يسري إلى الكافؤ... فإنه إذا أفنى ماله بالتبذير كان وبالاً وعبالاً على الناس وبيت المال. لهذا من جهة الولاية على المال.

أما الولاية على النفس فإنها تنقطع عن الشخص بمجرد بلوغه عاقلاً وصبر ورية مكلفاً. قال ابن عباس وقد سئل: متى ينقضي يتم اليتيم؟ قال: لعمري إن الرجل لتثبت ليحيته وأنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء؛ فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم. وروى سعيد بن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿إِن أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ نَبَأً﴾^(١) قال: العقل لا يدفع إلى اليتيم ماله وإن شوط^(٢) حتى يؤنس منه رُشد.

رفع الأمر إلى الحاكم عند رفع المال إلى المحجور عليه: من العلماء من رأى شرط رفع الأمر إلى الحاكم وإثبات رشده عندئذ ثم يدفع إليه ماله.

(١) سورة النساء: الآية ٦.

(٢) شوط: أي كبر سنه.

ومنهم مَنْ رَأَى أَنْ ذَلِكَ مَتْرُوكٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْوَصِيِّ. وَالرَّأْيُ الْأَوَّلُ أَوْلَى فِي زَمَانِنَا هَذَا.

الولاية على الصغير والسفيه والمجنون

لِمَنْ تَكُونُ الْوِلَايَةُ؟: وَالْوِلَايَةُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالسَّفِيهِ وَالْمَجْنُونِ تَكُونُ لِلْأَبِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَبُ مَوْجُوداً انْتَقَلَتِ الْوِلَايَةُ إِلَى الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَصِيٌّ انْتَقَلَتْ إِلَى الْحَاكِمِ وَالْجَدِّ وَالْأُمِّ وَسَائِرِ الْعَصَبَاتِ لَا وِلَايَةَ لَهُمْ إِلَّا بِالْوَصِيَّةِ.

الوصي وشروطه: الوصي هو الذي وَكَّلَ إِلَيْهِ أَمْرُ الْمَجْبُورِ عَلَيْهِ سِوَاءَ أَكَانَ التَّوَكُّلُ مِنَ الْأَقَارِبِ أَوْ مِنَ الْحَاكِمِ؛ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْهُوراً بِالْإِدِينِ وَالْعَدَالَةِ وَالرُّشْدِ سِوَاءَ أَكَانَ رَجُلًا أَمْ امْرَأَةً، فَقَدْ أَوْصَى عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَالْوَاجِبُ عَلَى الْوَصِيِّ: أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ مَا يَنْمِيهِ وَيَزِيدُهُ فِيهِ. وَيَجُوزُ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ لِلْوَصِيِّ وَلِلْأَبِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ لِأَنْفُسِهِمَا وَأَنْ يَبِيعَا مَالَ أَنْفُسِهِمَا بِمَالِ الْيَتِيمِ إِذَا لَمْ يَحَابِيَا أَنْفُسَهُمَا.

الفتنة عن الولاية عند الضمير: عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفاً وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي فَلَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوْلِيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

الولي يأكل من مال اليتيم: يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿وَيَنْ كَانَ عَيْنَا فَلْيَسْتَوْفٍّ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١). أَفَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ الْوَلِيَّ

الغني لا حق له في مال اليتيم وأن أجر ولايته مثوبة له من الله. فإن قرص له الحاكم شيئاً حل له أكله. أما إذا كان فقيراً فله أن يأخذ من ماله بالمعروف، أي المعروف في أجره مثله لمثل العمل الذي يقوم به. قالت السيدة عائشة رضي الله عنها في هذه الآية: نزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله إن كان فقيراً أكل بالمعروف. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتييم؛ فقال: «كل من مال يتييمك غير مسرف ولا مبادر»^(١) ولا متأمل»^(٢). والمراد النهي عن أخذ أكثر من أجره ومثله.

النفقة على الصغير: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَثْمَالَكُمْ إِلَىٰ جَلِّ اللَّهِ لَكُمْ إِلَيْنَا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾^(٣). قال القرطبي: «الوصي ينفق على اليتيم على قدر ماله وحالِهِ. فإن كان صغيراً وماله كثير أتخذ له ظئراً وحواصين ووسّع عليه في النفقة. وإن كان كبيراً قدر له ناهم اللباس وشبه الطعام والخدم. وإن كان دون ذلك فبحسبه. وإن كان دون ذلك فخشن الطعام واللباس قدر الحاجة. فإن كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال. فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص. وأمه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ولا ترجع عليه ولا على أحد» اهـ.

(١) أي مبادر كبير الأثام ويلوغمهم العلم.

(٢) أي جامع للمال.

(٣) سورة النساء: الآية ٥.

هل للوصي والزوجة والخازن أن يتصدقوا بدون إذن؟ وليس للوصي ولا للزوجة ولا للخازن أن يتصدقوا من المال إلا بإذن صاحب المال إلا أن يكون شيئاً لا يضر المال. عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا انْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُ مَا كَسَبَ. وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئاً».

الوصية

تعريفها: الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أو وصيه إذا أوصلته. فالموصي وصل ما كان في حياته بعد موته. وهي في الشرع هبة الإنسان غيره عيناً أو ديناً أو منفعة على أن يملك الموصي له الهبة بعد موت الموصي. وعرفها بعضهم: بأنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع؛ ومن هذا التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية. فالتمليك المستفاد من الهبة يثبت في الحال. أما التملك المستفاد من الوصية فلا يكون إلا بعد الموت. لهذا من جهة ومن جهة أخرى، فالهبة لا تكون إلا بالعين. والوصية تكون بالعين وبالدين والمنفعة.

مشروعيتها: وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع. ففي الكتاب يقول الله سبحانه: ﴿كُتِبَ﴾^(١) ﴿عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ﴾^(٢) ﴿أَمَّاكُمُ الْمَوْتُ إِنْ

(١) أي قرأ.

(٢) أي وجدت أسبابه.

تَرَكَ خَيْرًا^(١) «الْوَصِيَّةُ لِلْقَائِلَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢) «حَقًّا عَلَى التَّقِيِّينَ»^(٣). ويقولون جلّ شأنه: «يُنْأَى بِمَدِّ وَصِيَّتِهِ يَوْسَى بَهَا أَوْ دَيْنًا»^(٤). ويقولون عز وجل: «وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُتَّقِينَ يُمَدِّدْهُمْ إِذَا...»^(٥). وجاء في السنة الأحاديث الآتية:

١ - روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ^(٦) إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». قال ابن عمر: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِلْدِي وَصِيَّتِي. ومعنى الحديث أن الحزم هو هذا فقد يفاخض الموت. قال الشافعي: ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتيه ميتته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك.

٢ - وروى أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُفْعَلُ وَالْمَرْأَةُ لَيَطَاعُ اللَّهُ سِتْنِ سَنَةٍ ثُمَّ يَخْضَرُغُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ»، ثم قرأ أبو هريرة: «يُنْأَى بِمَدِّ وَصِيَّتِهِ يَوْسَى بَهَا أَوْ دَيْنًا عَنِ مَعْكَائِرِ وَصِيَّةٍ بَيْنَ اللَّهِ وَاللَّهِ

(١) المائ.

(٢) المعروف: الذي لا ظلم فيه للورثة.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

(٤) سورة النساء: الآية ١١.

(٥) سورة المائدة: الآية ١٠٦.

(٦) للتزويج لا للتحليل.

عَلَيْهِ سَلَامٌ^(١).

٣ - روى ابن ماجه عن جابر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ وَمَاتَ عَلَى تَقَى وَشَهَادَةٍ وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ». وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية^(٢).

وصية الصحابة: لقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يوصي لأنه لم يترك مالا يوصي به. روى البخاري عن ابن أبي أوفى أنه ﷺ لم يوصي. قال العلماء في تعليل ذلك: لأنه لم يترك بعده مالا. وأما الأرض فقد كان سبيلها، وأما السلاح والبغلة فقد أخبر أنها لا تورث. ذكرته النووي. أما الصحابة فقد كانوا يوصون ببعض أموالهم تقربا إلى الله. وكانت لهم وصية مكتوبة لمن بعدهم من الورثة. أخرج عبد الرازي بسند صحيح أن أنسا رضي الله عنه قال: كَانُوا يَكْتُبُونَ فِي صُورٍ وَصَايَاهُمْ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَشْهَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَأَوْصَى مِنْ تَرَكَ مِنْ أَهْلِهِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ وَيَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ وَيُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ وَأَوْصَاهُمْ بِمَا أَوْصَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ نَبِيُّهُ وَيَعْقُوبُ: «إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّكُمْ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ».

حَكَاهُ: جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ

(١) سورة النساء: الآية ١٢.

(٢) أي الصحابة.

عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ فَصَبُّوْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ أَوْ حَيْثُ أَحْبَبْتُمْ». والحديث ضعيف. أفاد هذا الحديث أنَّ الوصية قريبة يتقرب بها الإنسان إلى اللّٰه عزَّ وجلَّ في آخِرِ حياته كي تزداد حسناته أو يتدارك بها ما قَاتَهُ، ولما فيها من البرِّ بالنَّاسِ والمواساة لَهُمْ.

حكمها: أما حكمها أي وصفها الشرعي من حيث كونها مطلوبة الفعلِ أو التركِ^(١) فقد اختلف العلماء فيه إلى عدة آراء نُجملُها فيما يلي:

الرأي الأول: يرى أنَّ الوصية واجبة على كلِّ مَنْ تَرَكَ مَالاً سواء أكانَ المَالُ قليلاً أم كثيراً؛ قاله الزهري وأبو مجليز. ولهذا رأي ابن حزم، وروى الوجوب عن ابن عُمرَ وطلحة والزبير وعبد اللّٰه بن أبي أوفى وطلحة بن مطرِب وطاوس والشعبي قال: وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا. واستدلوا بقول اللّٰه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢).

الرأي الثاني: يرى أنَّها تجبُ للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميتَ وهذا مذهب مسروق وإياس وقتادة وابن جرير والزهري.

الرأي الثالث: وهو قول الأئمة الأربعة والزيدية أنَّها ليست فرضاً على كلِّ مَنْ تَرَكَ مَالاً كما في الرأي الأول. ولا فرضاً للوالدين والأقربين غير الوارثين كما هو الرأي الثاني وإنَّما يختلف حكمها باختلاف الأحوال. فقد

(١) أما حكمها من حيث أثرها المترتب عليها فهو الملك للموصي له للموصي به متى مات الموصي.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

تكون واجبة أو مندوبة أو محرمة أو مكروهة أو مباحة.

وجوبها: فتجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوصي به: كوديعة ودين لله أو لأدمي، مثل أن يكون عليه زكاة لم يؤدها أو حج لم يقم به أو تكون عنده أمانة تجب عليه أن يخرج منها أو يكون عليه دين لا يعلمه غيره أو يكون عنده وديعة بغير إ شاهد.

استحبابها: وتندب في القربات وللأقرباء الفقراء وللصالحين من الناس.

حرمها: وتحرم إذا كان فيها إضرار بالورثة. روى عبد الرزاق عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَبِيرِ سَبْعِينَ سَنَةً فَإِذَا أَوْصَى جَافَ^(١) فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمَ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً فَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمَ لَهُ بِغَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوهُ﴾^(٢). روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح قال ابن عباس: «الإضرار في الوصية من الكبائر». ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات. ومثل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار باطلّة ولو كانت دون الثلث. وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر أو بناء كنيسة أو دار للهوى.

كرهها: وتكره إذا كان الموصي قليل المال وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه؛ كما تكره لأهل الفسق متى علم أو علم على ظنهم أنهم

(١) جاف: جاز.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

سيستعينون بها على الفسق والفجور. فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصى له سيستعين بها على الطاعة فإنها تكون مندوبة.

إباحتها: وتباح إذا كانت لغنيٍّ سواء أكان الموصى له قريباً أم بعيداً. **ركنتها:** وركنتها الإيجاب من الموصي. والإيجاب يكون بكل لفظ يصدر منه متى كان هذا اللفظ دالاً على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عوضٍ مثل: أوصيت لفلان بكذا بعد موتي أو وهبت له ذلك أو ملكته بعدي. وكما تنعقد الوصية بالعبارة تنعقد كذلك بالإشارة المفهومة متى كان الموصي عاجزاً عن النطق كما يصح عقدها بالكتابة. ومتى كانت الوصية غير معينة بأن كانت للمساجد أو للملاجيء أو المدارس أو المستشفيات فإنها لا تحتاج إلى قبول بل تتم بالإيجاب وحده لأنها في هذه الحال تكون صدقة؛ أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص فإنها تفتقر إلى قبول الموصى له بعد الموت أو قبول وليٍّ إن كان الموصى له غير رشيد. فإن قبلها تمت وإن ردها بعد الموت بطلت الوصية وبقيت على ملك ورثة الموصي. والوصية من العقود الجائزة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها أو يرجع عما شاء منها أو يرجع عما أوصى به. والرجوع يكون صراحةً بالقول كأن يقول: رجعت عن الوصية. ويكون دلالةً بالفعل مثل تصرفه في الموصى به تصرفاً يخرجُه عن ملكه مثل أن يبيعه.

متى تستحق الوصية: ولا تستحق الوصية للموصى له إلا بعد موت الموصي وبعد سداد الديون. فإذا استغرقت الديون التركة كلها فليس للموصى له شيء لقول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا يَتَذَكَّرُ يُعْطَىٰ ذِيَّ الْقُرْبَىٰ﴾ (١).

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط: ونصح الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط أو المقترنة به متى كان الشرط صحيحاً. والشرط الصحيح: هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهياً عنه ولا منافياً لمقاصد الشريعة. ومتى كان الشرط صحيحاً وجبت مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة. فإن زالت المصلحة المقصودة منه أو كان غير صحيح لم تجب مراعاته.

شروطها: الوصية تقتضي موصياً وموصى له وموصى به؛ ولكل شروط نذكرها فيما يلي:

شروط الموصي: يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون كامل الأهلية. وكمال الأهلية بالعقل والبلوغ والحرية والاختيار وعدم الحجر لسفه أو غفلة، فإن كان الموصي ناقص الأهلية بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو مكرهاً أو محجوراً عليه فإن وصيته لا تصح. ويستثنى من ذلك أمران:

١ - وصية الصغير المميز الخاصة بأمر تجهيزه وذفيه ما دامت في حدود المصلحة.

٢ - وصية المحجور عليه للسفه في وجوه من وجوه الخير مثل تعليم القرآن وبناء المساجد وإقامة المستشفيات. ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة نفذت من كل ماله. وكذا إذا لم يكن له وارث أصلاً. وأما إن كان له ورثة ولم يجيزوا هذه الوصية فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط؛ وهذا مذهب الأحناف. وخالف في ذلك الإمام مالك فأجاز وصية ضعيف العقل

والصغير الذي يعقل معنى التقرب إلى الله تعالى قال: «الأمرُ المُجمَعُ عليهِ عندنا أن الصغير في عقله والسفيه والمصاب الذي يَفِيضُ أحياناً تجوز وصاياهم إذا كانَ مَعَهُمْ مِنْ عُقُولِهِمْ مَا يَعْرِفُونَ مَا يُوصُونَ بِهِ. وكذلك الصبي الصغير إذا كانَ يَعْقِلُ مَا أوصى بِهِ وَلَمْ يَأْتِ بِمُكْرٍ مِنَ الْقَوْلِ فَوصيته جَائِزَةٌ ماضية». وقد أجاز القانون في مصر وصية السفیه وذوي الغفلة إذا أُذِنَتْ بها الجهة القضائية المختصة.

شروط الموصى له: يشترط في الموصى له الشروط الآتية:

١ - أن لا يكون وارثاً للموصي. روى أصحاب المغازي أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه. وهذا الحديث وإن كانَ خَبَرِ آخِذٍ إلا أن العلماء تلقَّته بالقبول وأجمعت العامة على القول به. وفي رواية: «إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». وَأَمَّا آيَةُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). فقد قال الجمهور من العلماء بنسخها. وقال الشافعي: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ آيَةَ الوصية وأنزل آية الموارث فَأَحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الوصية باقية مع الميراث. واحتجوا أن تكون الموارث ناسخة للوصايا. وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ فقد روى عنه أصحاب المغازي أنه قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» ا.هـ.

واتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثاً يوم الموت حتى لو

أَوْصَى لِأَخِيهِ الْوَارِثِ حَيْثُ لَا يَكُونُ لِلْمَوْصِي ابْنٌ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ ابْنٌ قَبْلَ مَوْتِهِ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ لِلْأَخِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ أَوْصَى لِأَخِيهِ وَلَهُ ابْنٌ فَمَاتَ الْابْنُ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي فَهِيَ وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ.

٢ - ومذهبُ الأحنافِ أن الموصيَ له إذا كانَ معيناً يشترطُ لصحةِ الوصيةِ له أن يكونَ موجوداً وقتَ الوصيةِ تحقيقاً أو تقديرًا. أي يكونُ موجوداً بالفعلِ وقتَ الوصيةِ أو يكونُ مُقَدَّرًا وجوده أثناءها. كما إذا أوصى لحملٍ فلانٍ. وكانَ الحملُ موجوداً وقتَ إيجابِ الوصيةِ. أما إذا لم يكنِ الموصيُ له معيناً بالشخصِ فيشترطُ أن يكونَ موجوداً وقتَ موتِ الموصي تحقيقاً أو تقديرًا. فإذا قالَ الموصي: أوصيتُ بِدَارِي لِأَوْلَادِ فُلَانٍ وَلَمْ يَعْينْ هؤلاءِ الأولادَ، ثم ماتَ ولم يرجعْ عَنِ الوصيةِ. فإنَّ الدارَ تكونُ مملوكةً للأولادِ الموجودينَ وقتَ موتِ الموصي سواءً منهم الموجودُ حقيقةً أو تقديرًا كالحملِ، ولو لم يكونوا موجودينَ وقتَ إيجابِ الوصيةِ. ويتحققُ من وجودِ الحملِ وقتَ الوصيةِ أو وقتَ موتِ الموصي متى وُلِدَ لأقلُّ من ستةِ أشهرٍ من وقتِ الوصيةِ أو من وقتِ موتِ الموصي. وقالَ الجمهورُ من العلماءِ: إنَّ مَنْ أَوْصَى أَنْ يَفْرَقَ ثُلُثُ مَالِهِ حَيْثُ أَرَى اللَّهَ الْوَصِيَّ أَنَّهَا تَصُحُّ وَصِيَّتُهُ وَيَفْرَقُهُ الْوَصِيُّ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئاً وَلَا يُعْطِي مِنْهُ وَارِثاً لِلْمَيِّتِ. وخالفَ فِي ذَلِكَ أَبُو ثَوْرٍ، أَفَادَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي نِيلِ الْأَوَطَارِ.

٣ - ويشترطُ أن لا يقتلَ الموصيُ له الموصيَ قتلاً محرماً مباشراً. فإذا قَتَلَ الْمَوْصِيَّ لَهُ الْمَوْصِيَّ قَتْلًا مُحَرَّمًا مُبَاشَرًا بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ لَهُ لِأَنَّ مِنْ تَعَجُّلِ الشَّيْءِ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوَقَبُ بِجُرْمَانِهِ. ولهذا مذهبُ أَبِي يَوْسَفَ. وقالَ أَبُو

حنيفة ومحمد لا تبطل الوصية وتوقف على إجازة الورثة.

شروط الموصى به: يشترط في الموصى به أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتملك بأي سبب من أسباب الملك، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع. وتصح الوصية بما يثمره شجره وما في بطن بقرته لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققاً وقت موت الموصي استحقت الموصى له ولهذا بخلاف ما إذا وصى بمعدوم. وتصح الوصية بالدين وبالمنافع كالسكن وبالوصية بالحل. ولا تصح بما ليس بمال كالميتة. وما ليس متقوماً في حق العاقدين كالخمر للمسلمين.

مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه: قال ابن عبد البر: «اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو يجب عند من أوجبها. فروي عن علي كرم الله وجهه أنه قال: «ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية» وروى عنه ألف درهم مال فيه وصية. وقال ابن عباس: لا وصية في ثمانمائة درهم. وقالت عائشة: في امرأة لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها. وقال إبراهيم النخعي: ألف درهم إلى خمسمائة درهم. وقال قتادة في قوله «إن ترك خيراً» ألفاً كما فوّقها. وعن علي «من ترك مالا يسيراً قليدعه لإورثه فهو أفضل». وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة درهم لم يترك خيراً فلا يوصي» اهـ.

الوصية بالثلث: وتجوز الوصية بالثلث ولا تجوز الزيادة عليه، والأولى أن ينقص عنه، وقد استقر الإجماع على ذلك. روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء

النبي ﷺ يعوذني، وأنا بمكة - وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها - قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءٍ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِي بِمَا لِي كُلُّهُ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ^(١)؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: الثَّلَثُ؟ قَالَ: «فَالثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدْعَ^(٢) وَرَثَتَكَ أَهْبَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ حَالَةً^(٣) يَتَكَفَّفُونَ^(٤) النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مِمَّا انْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ حَتَّى اللَّقْمَةُ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي^(٥) امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ أَتَانَسَ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ^(٦).

الثَّلَثُ يَحْسَبُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ: ذَهَبُ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الثَّلَثَ يَحْسَبُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ الَّذِي تَرَكَهُ الْمَوْصِي. وَقَالَ مَالِكٌ: يَحْسَبُ الثَّلَثُ مِمَّا عَلِمَهُ الْمَوْصِي دُونَ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ أَوْ تَجَدَّدَ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ. وَهَلِ الْمَعْتَبَرُ الثَّلَثُ حَالِ الْوَصِيَّةِ أَوْ عِنْدَ الْمَوْتِ؟ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالنَّخَعِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْمَعْتَبَرُ ثَلَاثُ التَّرَكُّوَةِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحْمَدُ وَالْأَصْبَحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيَّةِ إِلَى اعْتِبَارِ الثَّلَاثِ حَالِ الْمَوْتِ. وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ.

الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ: الْمَوْصِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارَثٌ أَوْ لَا. فَإِنْ

(١) الشُّطْرُ: النصف.

(٢) تدع: ترك.

(٣) حالة: فقراء.

(٤) يتكففون الناس: يسألون للسؤال أكثهم.

(٥) في: القبر.

(٦) كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يُولَدَ لَهُ الذَّكَوْرُ. وَقَدْ وَلَدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ بَنِينَ. ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ وَمِنَ الْبَنَاتِ اثْنَا عَشْرَةَ بِنْتًا.

كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَإِنْ أَوْصَى بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ فَإِنَّ وَصِيَّتَهُ لَا تَنْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَرِثَةِ، وَيَشْتَرُطُ لِنَفَاذِهَا شَرْطَانِ:

١ - أَنْ تَكُونَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ يَنْبُتْ لِلْمَجِيزِ حَقٌّ فَلَا تَعْتَبَرُ إِجَازَتُهُ، وَإِذَا أَجَازَهَا أَثْنَاءَ الْحَيَاةِ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهَا مَتَى شَاءَ. وَإِنْ أَجَازَهَا بَعْدَ الْحَيَاةِ نَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ. وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ: لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ مُطْلَقًا.

٢ - أَنْ يَكُونَ الْمَجِيزُ وَقْتُ الْإِجَازَةِ كَامِلَ الْأَهْلِيَّةِ غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ لِسَفُوهِ أَوْ غُفْلَةٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ أَيْضًا. وَلِهَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ الْأَحْنَفُ وَاسِحَاقُ وَشَرِيكُ وَأَحْمَدُ فِي رَوَابِئِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ. لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَا يَتْرُكُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَنْ يَحْتَصِلُ عَلَيْهِ الْفَقْرُ. وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ جَاءَتْ فِي الْآيَةِ مُطْلَقَةً. وَقِيدَتْهَا السَّنَةُ بِمَنْ لَهُ وَارِثٌ فَبَقِيَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ: وَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ بِفَقْدِ شَرْطٍ مِنَ الشَّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا تَبْطُلُ بِمَا يَأْتِي:

١ - إِذَا جُنَّ الْمَوْصِي جُنُونًا مُطَبَّقًا وَاتَّصَلَ الْجُنُونُ بِالْمَوْتِ^(١).

(١) الْجُنُونُ الْمُطَبَّقُ هُوَ الْجُنُونُ الَّذِي يَسْتَمِرُّ سَنَةً عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ شَهْرًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

٢ - إذا مات الموصى له قبل موت الموصي.

٣ - إذا كان الموصى به معيماً وهلك قبل قبول الموصى له.

الفرائض

تعريفها: الفرائض جمع فريضة، والفريضة مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير؛ يقول الله سبحانه: ﴿فَنَصَّبَ مَا قَضَيْتُمْ﴾^(١) أي قلدتكم. والفرض (أي الشرع) هو النصيب المقدّر للوارث ويسمى العلم بها علم الميراث وعلم الفرائض. /

مشروعيتها: كان العرب في الجاهلية قبل الإسلام يورثون الرجال دون النساء، وال كبار دون الصغار. وكان هناك توارث بالحلف. فأبطل الله ذلك كله وأنزل: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً لَمْ يَأْتِكُمْ مَوْلَاكُمْ فَامَّا مَا تَرَكَ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَئِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ وَفَوْقَهُنَّ فَامَّا الشُّدُشُ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ النِّصْفُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأَبِ الشُّدُشُ وَإِنْ يَتِمَّ وَصِيَّتُهُ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنًا وَأَمَّا زَوْجُكُمْ فَامَّا زَوْجُكُمْ لَا تَرُدُّونَ عَلَيْهِمْ آثَرَهُمْ أَكْثَرُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَتُكُمْ مِنْكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٢).

سبب نزول الآية: وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بأبنتها من سعد فقالت: يا

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

رسول الله، هاتانِ ابنتا سعد بن الربيع قُتِلَ أبوهما مَعَكَ في أحدٍ شهيداً. وإنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فلم يَدَعْ لهما مَالاً، ولا يَنْكحَانِ إلَّا بِمَالٍ. فقال: يقضي الله في ذلك. فنزلت آية الموارث. فأرسل رسول الله ﷺ إلى عَمَّهُمَا فقال: «أعطي ابنتي سَعْدِ الثَّلَثِينَ وَأُمَّهُمَا الثَّمَنَ وَمَا بَيْنِي فَهُوَ لَكَ» رواه الخمسة إلَّا النسائي.

فضل العلم بالفرائض:

١ - عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ. وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهَا فَإِنِّي أَمُرُّ مَقْبُوضٍ وَالْعِلْمُ مَرْفُوعٌ وَيُؤْتِيكَ أَنْ يَخْتَلِفَ أَسْمَانِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْمَسْأَلَةِ فَلَا يَجِدَانِ أَحَدًا يُخْبِرُهُمَا» ذكره أحمد.

٢ - وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ قَطْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَابِلَةٌ» رواه أبو داود وابن ماجه.

٣ - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهَا فَإِنَّهَا نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي» رواه ابن ماجه والدارقطني.

التركة

تعريفها: التركة هي ما يتركه الميت من الأموال مطلقاً^(١). ويقرر هذا ابن حزم فيقول: «إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ المِيرَاثَ فيما يخلقه الإنسان بعد موته من مالٍ لا فيما ليس بمالٍ، وأما الحقوق فلا يورث منها إلا ما كان تابعاً للمالٍ أو في معنى المال، مثل حقوق الارتفاق والتعلّي وحق البقاء في الأرض المحتكرة للبناء والفرس وهي عند المالكية والشافعية والحنابلة تشمل جميع ما يتركه الميت من أموال وحقوق سواء أكانت الحقوق مالية أم غير مالية.

الحقوق المتعلقة بالتركة: الحقوق المتعلقة بالتركة أربعة. وهي كلها ليست بمنزلة واحدة بل بعضها أقوى من بعض فيقدم على غيره في الإخراج من التركة على الترتيب الآتي:

١ - الحق الأول: يبدأ من تركة الميت بتكفيئيه وتجهيزه على النحر الذي سبق ذكره في باب الجنائز.

٢ - الحق الثاني: قضاء ذميّه. فابن حزم والشافعي يقدمون دون اللو كالزكاة والكفارات على ديون العباد. والحنفية يسقطون ديون اللو بالموت فلا يلزم الورثة أداءها إلا إذا تبرّعوا بها أو وصّى الميت بأدائها. وفي حالة الإيصاء بها تصير كالوصية لأجنبي يخرجها الوارث أو الوصي من ثلث الفاضل بعد التجهيز وبعد دين العباد. لهذا إذا كان له وارث، فإذا لم يكن له وارث فتمخرج من الكل. والحنابلة يسوون بينهما، كما نجد أنهم جميعاً

(١) هذا تعريف الأحناف.

اتَّقُوا عَلَى أَنْ دِيُونَ الْعِبَادِ الْعَيْنِيَّةُ^(١) مُقَدَّمَةٌ عَلَى دِيُونِهِمْ الْمَطْلُوقَةِ.

٣ - الْحَقُّ الثَّالِثُ: تَنْفِذُ وَصِيَّتِهِ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي بَعْدَ قَضَاءِ الدِّينِ.

٤ - الْحَقُّ الرَّابِعُ: تَقْسِيمُ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ بَيْنَ الْوَرِثَةِ.

أَوْكَانُ الْمِيرَاثِ: الْمِيرَاثُ يَقْتَضِي وَجُودَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

١ - الْوَارِثُ: وَهُوَ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَى الْمَيِّتِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ

الْمِيرَاثِ.

٢ - الْمَوْرُثُ: وَهُوَ الْمَيِّتُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا مِثْلُ الْمَفْقُودِ الَّذِي حُكِمَ

بِمَوْتِهِ.

٣ - الْمَوْرُوثُ: وَيُسَمَّى تَرْكَةً وَمِيرَاثًا. وَهُوَ الْمَالُ أَوْ الْحَقُّ الْمَنْقُولُ

مِنَ الْمَوْرِثِ إِلَى الْوَارِثِ.

أَسْبَابُ الْإِرْثِ: يَسْتَحَقُّ الْإِرْثُ بِأَسْبَابٍ ثَلَاثَةٍ:

١ - النَّسَبُ الْحَقِيقِيُّ^(٢): لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى

بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ.

٢ - النَّسَبُ الْحَكْمِيُّ^(٤): لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ

النَّسَبِ» رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

(١) الدِّينُ الْعَيْنِيُّ هُوَ الَّذِي تَعْلَقُ بِهِ عَيْنُ الْمَالِ.

(٢) الْقَرَابَةُ الْحَقِيقِيَّةُ.

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ: آيَةُ ٧٥.

(٤) هُوَ الْوَلَاءُ وَهُوَ الْقَرَابَةُ الْحَاصِلَةُ بِسَبَبِ الْعَتَقِ وَيُسَمَّى وِلَاءَ الْعَتَايِ أَوْ الْقَرَابَةُ الْحَاصِلَةُ بِسَبَبِ الْمَوَالَاةِ. وَيُسَمَّى وِلَاءَ الْمَوَالَاةِ. وَهُوَ عَقْدُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَحَدُهُمَا لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ نَسَبِيٌّ فَيَقُولُ لِلْآخَرِ: أَنْتَ مَوْلَايَ أَوْ أَنْتَ وَلِيِّي تَرِثُنِي إِذَا مِتُّ وَتَعْمَلُ عَنِّي إِذَا

٣ - الزواج الصحيح: لِقَوْلِ اللَّهِ سُُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكُمْ مِنْ مَّا تَرَكَ

أَزْوَاجُكُمْ﴾^(١).

شروط الميراث: يشترط للإرث شروط ثلاثة:

١ - موت المورث حقيقةً أو موته حُكْمًا كأن يحكم القاضي بموت
المفقود فهذا الحكم يجعله كَمَنْ مَاتَ حقيقةً، أو موته تقديرًا، كأن يعتدي
شخص على امرأة حامل بالضرب فتسقط جنينًا ميتًا فتَقْدَرُ حياةُ هذا السقط
وإن لم تتحقق بعد.

٢ - حياة الوارث بعد موت المورث ولو حُكْمًا، كالحمل، فإنه حي
في الحكم ليس إلا لجواز أن يكون الروح لم ينفخ فيه بعد. فإذا لم تعلم
حياة الوارث بعد موت المورث كالغرقى والحرثى والهدمى فإنه لا توارث
بَيْنَهُمْ إذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضاً ويقسم مال كل منهم على ورثتيه
الأحياء.

٣ - ألا يوجد مانع من موانع الإرث الآتية:

موانع الأثر: الممنوع من الإرث هو الشخص الذي توفّر له سبب
الإرث ولكنه أَتُصِفُ بِصِفَةٍ سَلَبَتْ عَنْهُ أهلية الإرث. ويسمى هذا الشخص
محروماً. والموانع أربعة:

جنيث أي تدفع عني الدية الشرعية إذا وقع مني جناية خطأ من قتل فما دونه، فهذا
العقد يثبت الولاء بين المعتاقدين وولاء المولاة يعتبر سبباً في الإرث عند أبي
حنيفة ولا يعتبر سبباً عند جمهور العلماء وإلى رأي الجمهور جنح القانون.

(١) سورة النساء: الآية ١٢.

١ - الرُّقَى: سواءَ أَكَانَ تَاماً أَمْ نَاقِصاً.

٢ - القَتْلُ العَمْدُ المحرَّمُ: فإذا قَتَلَ الوارِثُ مورِثَهُ ظلماً فَلِئْلِهِ لَا يَرِثُهُ اتِّفَاقاً لما رواه النسائيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ». وما عَدَا القَتْلُ العَمْدُ العَدْوَانُ فَقَدْ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيهِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ قَتْلِ يَمْنَعُ مِنَ المِيرَاثِ ولو من صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ولو كَانَ بِحَقِّ كَعْدٍ أَوْ قِصَاصٍ. وَقَالَتِ المَالِكِيَّةُ: إِنَّ القَتْلَ المَانِعَ مِنَ المِيرَاثِ هُوَ القَتْلُ العَمْدُ العَدْوَانُ سواءَ أَكَانَ مَبَاشَرَةً أَمْ سَبِيّاً وَأَخَذَ القَانُونُ بِهَذَا المَذْهَبِ فِي المَادَّةِ الخَامِسَةِ مِنْهُ وَنُصَّهَا: «مِنْ مَوَالِيحِ الإِزْثِ قَتْلُ المَوْرَثِ عَمْداً سواءَ أَكَانَ القَاتِلُ فاعِلاً أَوْ ضَليلاً أَمْ شَرِيكاً أَمْ كَانَ شَهِيدَ زُورٍ أَذْثُ شَهَادَتُهُ إِلَى الحُكْمِ بِالقَتْلِ وَتَنْفِيذِهِ إِذَا كَانَ القَتْلُ بِلاَ حَقٍّ وَلَا عُذْرِ، وَكَانَ القَاتِلُ عَاقِلاً بَالِغاً مِنَ العُمُرِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَيَعُدُّ مِنَ الأَعْدَاءِ تَجَاوَزَ حَقَّ الدَّفْعِ الشَّرْعِيِّ».

٣ - اخْتِلَافُ الدِّينِ: فَلَا يَرِثُ المَسْلَمُ الكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الكَافِرُ المَسْلَمَ لما رواه الأربعةُ عن أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ». وَحُكِيَ عَنِ معَاذٍ وَمَعَاوِيَةَ وَابْنِ المَسِيْبِ وَمَسْرُوقٍ وَالنَّخَعِيِّ: أَنَّ المَسْلَمَ يَرِثُ الكَافِرَ وَلَا عَكْسَ، كَمَا يَتَزَوَّجُ المَسْلَمُ الكَافِرةَ وَلَا يَتَزَوَّجُ الكَافِرُ المَسْلَمَةَ. أَمَّا غَيْرُ المَسْلُومِينَ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَرِثُ بَغْضاً، لِأَنَّهُمْ يُعْتَبَرُونَ أَهْلَ مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ.

٤ - اخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ (أَيِ الوَطَنِ): المَرَادُ بِاخْتِلَافِ الدَّارَيْنِ اخْتِلَافُ الجَنَسِيَّةِ وَاخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ لَا يَكُونُ مانِعاً مِنَ التَّوَارِثِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ. فَالمَسْلَمُ يَرِثُ المَسْلَمَ مِمَّا نَأَتْ الدِّيارُ وَتَعَدَّتِ الأَقْطَارُ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ

الدَّارَيْنِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ مَانِعٌ مِنَ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمْ أَمْ لَا؟ فَالْجَمْعُ هُوَ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّوَارِثِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا لَا يَمْنَعُ التَّوَارِثُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ فِي الْمَغْضِيِّ: وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي أَنَّ الْمَلَّةَ الْوَاحِدَةَ يَتَوَارَثُونَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ دِيَارُهُمْ، لِأَنَّ الْعُمُومَاتِ مِنَ النُّصُوصِ تَقْتَضِي تَوْرِيثَهُمْ وَلَمْ يَرِدْ بِتَخْصِيصِهِمْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا يَصْحُ قِيَاسٌ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهَا. وَقَدْ أَخَذَ الْقَانُونُ بِهَذَا لَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ أَخَذَ فِيهَا بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهِيَ مَا إِذَا كَانَتْ شَرِيعَةُ الدَّوْلَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ تَمْنَعُ تَوْرِيثَ غَيْرِ رَعَايَاهَا فَمَنْعَ الْقَانُونُ تَوْرِيثَ رَعَايَا هَذِهِ الدَّوْلَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ الْمَانِعَةِ، فَعَامِلُهُ بِالْمَثَلِ فِي التَّوْرِيثِ، فِي الْمَادَّةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْقَانُونِ النَّصُّ الْآتِي: «وَأَخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِرْثِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَمْنَعُ بَيْنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَرِيعَةُ الدَّارِ الْأَجْنِبِيَّةِ تَمْنَعُ مِنَ تَوْرِيثِ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهَا».

المستحقون للتركة

المستحقون للتركة يُرَثُّونَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ:

١ - أصحابُ الفروضِ.

٢ - العصبَةُ النسيبَةُ.

٣ - العصبَةُ السببيةُ.

٤ - الرُّدُّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ.

٥ - ذَوُو الْأَرْحَامِ.

- ٦ - مولئى الموالاة.
 - ٧ - المقر له بالنسب على الغير.
 - ٨ - الموصى له بأكثر من الثلث.
 - ٩ - بيت المال.
- أما ترتيب المستحق للتركة في قانون الموارث المعمول به في مصر فعلى النحو التالي:
- ١ - أصحاب الفروض.
 - ٢ - العصبه النسبيه.
 - ٣ - الرد على ذوي الفروض.
 - ٤ - ذوو الأرحام.
 - ٥ - الرد على أحد الزوجين.
 - ٦ - العصبه السبيه.
 - ٧ - المقر له بالنسب على الغير.
 - ٨ - الموصى له بجميع المال.
 - ٩ - بيت المال.
- ١ - أصحاب الفروض: أصحاب الفروض هم الذين لهم فرض - أي نصيب - من الفروض الستة المعينه لهم وهي: ١/٢، ١/٤، ١/٨، ٢/٣، ١/٣، ١/٦.

وأصحاب الفروض اثنا عشر: أربعة من الذكور وهم الأب والجدُّ الصحيح وإن علأ والأخ لأُم والزوج. وثمان من الإناث وهنَّ الزوجة والبنت والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأُم وبنت الإبن والأُم والجدَّة الصحيحة وإن علَّت. وفيما يلي بيان نصيب كلِّ مِنْهُمْ مُفَصَّلاً:

أحوال الأب

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِأَبَائِهِمْ لِكُلِّ وَجِدٍ مِّمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذَّيْنِ الثَّلَاثَةِ﴾ (١). لـأب ثلاثة أحوال: حالة يرث فيها بطريق الفرض وحالة يرث فيها بالتعصيب. وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب معاً.

الحالة الأولى: يرث فيها بطريق الفرض إذا كان معه فرع (٢) وارث مذكّر منفرداً أو مع غيره، وفي هذه الحالة فرضه السدس.

الحالة الثانية: يرث فيها بطريق التعصيب إذا لم يكن مع الميت فرع وارث مذكراً كان أم مؤنثاً فيأخذ كلُّ التركة إذا انفرد أو الباقي من أصحاب الفروض إن كان معه أحدٌ مِنْهُمْ.

الحالة الثالثة: يرث فيها بطريق الفرض والتعصيب معاً، وذلك إذا كان معه فرع وارث مؤنث. وفي هذه الحال يأخذ السدس فرضاً ثم يأخذ الباقي من أصحاب الفروض تعصياً.

(١) سورة النساء: الآية ١١.

(٢) المراد بالولد الفرع الوارث مذكراً كان أم مؤنثاً، ويفهم من النص على نصيب الأم والسكوت عن الأب عند علم الفرع الوارث أنَّ للأب الباقي.

أحوال الجَدِّ الصحيح

الجَدُّ منه صحيحٌ ومنهُ جَدُّ فاسدٌ. فالجَدُّ الصحيحُ هو الذي يمكنُ نسبُهُ إلى الميتِ بدونِ دخولِ أُنثى مثلَ أبي الأب. والجَدُّ الفاسدُ هو الذي لا ينسبُ إلى الميتِ إلاَّ بدخولِ الأنثى كآبِ الأم.

والجَدُّ الصحيحُ إرثُهُ ثابتٌ بالإجماع؛ فعنِ عُمَرَ بنِ حُصَيْنٍ أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: «إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟» فَقَالَ: «لَكَ السُّنُسُ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: لَكَ السُّنُسُ فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: «لَكَ سُنُسٌ آخَرُ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّنُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَيَسْقُطُ إرْثُ الْجَدِّ الصَّحِيحِ بِالْأَبِ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَيَقُومُ مَقَامُهُ عِنْدَ فَقْدِهِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَسَائِلَ:

١ - أُمُّ الْأَبِ لَا تَرِثُ مَعَ وَجُودِ الْأَبِ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِهِ وَتَرِثُ مَعَ وَجُودِ الْجَدِّ.

٢ - إِذَا تَرَكَ الْمَيِّتُ أَبَوَيْنِ وَأَخَذَ الزَّوْجَيْنِ فَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا يَبْقَى بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ؛ أَمَا إِذَا وُجِدَ مَكَانَ الْأَبِ جَدٌّ فَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْجَمِيعِ، وَلِهَذَا تَسْمَى بِالمَسْأَلَةِ العِمْرِيَّةِ لِقَضَاءِ عُمَرِ فِيهَا، وَتَسْمَى أَيْضاً بِالْفَرَائِيَّةِ لِشَهْرَتِهَا كَالْكُوكِبِ الْآخَرِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنَّ الْأُمَّ تَأْخُذُ ثُلُثَ الْكُلِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ﴾^(١).

٣ - إِذَا وُجِدَ الْأَبُ حَجَبَ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءَ وَالْإِخْوَةَ

(١) سورة النساء: الآية ١١.

والأخوات لأب؛ أما الجدُّ فإنَّهم لا يحجبون به. ولهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد ومالك؛ وقال أبو حنيفة: يحجبون بالجدِّ كما يحجبون بالأب لا فرقَ بينهما. وقد أخذَ قانونُ الموارثِ بالرأيِ الأولِ ففي مادة (٢٢) النصِّ الآتي: «إِذَا اجْتَمَعَ الْجَدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كَانَتْ لَهُ حَالَتَانِ: الْأُولَى: أَنْ يُقَاسِمَهُمْ كَأَخٍ إِنْ كَانُوا ذَكَرًا فَقَطْ، أَوْ ذَكَرًا وَإِنَاثًا أَوْ إِنَاثًا عَصَبَنَ مَعَ الْفِرْعِ الْوَارِثِ مِنَ الْإِنَاثِ.

الثانية: أَنْ يَأْخُذَ الْبَاقِيَ بَعْدَ أَصْحَابِ الْفِرْعِ بِطَرِيقِ التَّعْصِيبِ إِذَا كَانَ مَعَ أَخَوَاتٍ لَمْ يَعْصِبَنَّ بِالذَّكَورِ أَوْ مَعَ الْفِرْعِ مِنَ الْإِنَاثِ. عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمَقَاسِمَةُ أَوْ الْإِرْثُ بِالتَّعْصِيبِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَتَقَدِّمِ تَحْرُمُ الْجَدُّ مِنَ الْإِرْثِ أَوْ تَنْقُصُهُ أَعْتَبَرَ صَاحِبُ فِرْعٍ بِالسُّدُسِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَقَاسِمَةِ مَنْ كَانَ مُحِبَّوًّا مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ.

حالات الأخ لأُم

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَخَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا قَرَّ لَهُ إِنْ كَانَ لَمْ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذَّكَوِ الثُّلُثُ﴾ (١) فَالْكَلَالَةُ مَنْ لَا وَالِدَ لَهُ وَلَا وَلَدَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَالْمَقْصُودُ بِالْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ هُنَا الْأَخُوَّةُ لِأُمٍ وَتَبَيَّنَ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ لَهُمْ أَحْوَالًا ثَلَاثَةً:

١ - أَنَّ السُّدُسَ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ سَوَاءً كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى.

٢ - أَنَّ الثُّلْثَ لِلثَّانِيَيْنِ فَكَثُرَ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ.

٣- لا يرثون شيئاً مع الفرع الوارث كالولد وولد الابن ولا مع الأصل الوارث المذكور كالأب والجدة فلا يحجبون بالأم أو الجدة.

حالات الزوج

قَالَ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿وَلَكُمْ فِي مَآ تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن كُنَّ يَكُنَّ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾^(١) ذكرنا هذه الآية أَنَّ للزوج حالتين:

الحالة الأولى: يرث فيها النصف وذلك عند عدم وجود الفرع الوارث، وهو الابن وإن نزل. والبنث. وينث الابن وإن نزل أبوها، سواء أكانَ مِنْهُ أم مِنْ غَيْرِهِ.

الحالة الثانية: يرث فيها الربع عند وجود الفرع الوارث^(٢).

أحوال الزوجة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي مَآ تَرَكَتُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾^(٣). بيَّنت الآية أَنَّ للزوجة حالتين:

الحالة الأولى: استحقاق الربع عند عدم وجود الفرع الوارث سواء أكانَ مِنْهَا أم مِنْ غَيْرِهَا.

(١) سورة النساء: الآية ١٢.

(٢) أما الفرع غير الوارث كبنت البنث فإنها لا تنقص الزوج ولا الزوجة.

(٣) سورة النساء: الآية ١٢.

الحالة الثانية: استحقاق الثمن عند وجود الفرع الوارث وإذا تعددت الزوجات اقتسمن الرُّبْع أو الثمن يَبْتَهُنَّ بالسوية.

الزوجة المطلقة: الزوجة المطلقة طلاقاً رجوعياً تركت من زوجها إذا مات قبل انتهاء عدتها؛ ويرى الحنابلة توريث المطلقة قبل الدخول والخلو من مطلقها في مرض الموت إذا مات في مرضه ما لم تتزوج، وكذلك بعد الخلو ما لم تتزوج وعليها عدة الوفاة. والقانون الجديد يعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم ترص بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عدته.

أحوال البنت الصليبة

يقول الله سبحانه: ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَةِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(٢). أفادت الآية أن للبنت الصليبة ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن لها النصف إذا كانت واحدة.

الحالة الثانية: أن الثلثين للثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن ابن أو أكثر. قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن فرض البنتين الثلثان إلا رواية شاذة عن ابن عباس. وقال ابن رشد: وقد قيل: إن المشهور عن ابن عباس مثل قول الجمهور.

(١) الولد يتناول الذكر والأنثى لأنه مشتق من التولد.

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

الحالة الثالثة: أن تترك بالتعصيب إذا كان معها ابن أو أكثر فيكون الإرث بالتعصيب ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين. وكذلك الحال عند تعددهما أو تعددو.

حالات الأخت الشقيقة

يقول الله سبحانه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفَصِّلُ لَكُمْ فِي الْكُلَّةِ إِنِ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ وَبَنٌ لَهَا وَلَهَا أُمٌّ وَأُخْتُهَا فَلَهَا النِّصْفُ مِمَّا تَرَكَ وَهِيَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ وَإِنْ كَانَتْ ائْتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَلِنْ تَرَكَ وَلَدًا كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ اثْنَالِ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(١) سورة النساء - آخر آية. ويقول الرسول ﷺ: «أَجْعَلُوا الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً»^(٢). للأخت الشقيقة^(٣) خمسة أحوال:

١ - النصف للمواحدة المنفردة إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ولا أب ولا جد ولا أخ شقيق.

٢ - الثلثان للأنثيين فصاعداً عند عدم من ذكر.

٣ - إذا وجد معهن أخ شقيق مع عدم من تقدم ذكره فإنه يعصبن ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

٤ - يصرون عصباً مع البنات أو بنات الابن فيأخذن الباقي بعد نصيب البنات أو بنات الابن.

(١) سورة النساء: الآية ١١.

(٢) الإخوة والأخوات الأشقاء يسمون بني الأعيان أي من أعيان هذا الصنف، والإخوة والأخوات لأم يسمون بني العلات، لأنهم من نسوة ضارز، كل منهن علة، أي ضرء للأخرى، والإخوة والأخوات لأم يسمون بني الأخاياف لأنهم من أصلين مختلفين.

(٣) الأخت الشقيقة كل أخت شاركت المتوفى في الأب والأم.

٥ - يستقطن بالفرع الوارث المذكور كالأبوين وابنيهما وبالأصل الوارث المذكور كالأب اتفاقاً وبالجذ عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف ومحمد وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك.

أحوال الأخوات لأب

الأخوات لأب لهن أحوال ستة:

١ - النصف للواحدة المنفردة عن مثلها وعن الآخر لأب وعن الأخت الشقيقة.

٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.

٣ - السدس مع الأخت الشقيقة المفردة تكمة للثنتين.

٤ - أن يرثن بالتعصيب بالغير إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

٥ - يرثن بالتعصيب مع الغير إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو بنت ابن ويكون لهن الباقي بعد فرضي البنت أو بنت الابن.

٦ - سقوطهن بمن يأتي:

١ - بالأصل أو الفرع الوارث المذكور.

٢ - بالآخر الشقيق.

٣ - بالأخت الشقيقة إذا صارت عصباً مع البنت أو بنت الابن لأنها في هذه الحال تقوم مقام الآخر الشقيق ولهذا تقدم على الآخر لأب والأخت

لأب عندما تصيرُ عصبَةً بالغير.

٤ - بالأختين الشقيقتين: إلا إذا كانَ معهنَّ في درجتينَّ أخُ لأبٍ فيعصبُهُنَّ فيكونُ الباقي للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين. فإذا تركَ الميتُ أختين شقيقتين وأخواتِ لأبٍ وأخُ لأبٍ فِلِلشقيقتينِ الثلثانِ والباقي يقسمُ بينَ الأخواتِ لأبٍ والأخِ لأبٍ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين.

أحوال بنات الابن

بناتُ الابنِ لهنَّ خمسَةُ أحوالٍ:

١ - النصفُ للواحدةِ عندَ عدمِ وليِّ الصليب.

٢ - الثلثانِ للاثنتينِ فصاعداً عندَ عدمِ وليِّ الصليب.

٣ - السدسُ للواحدةِ فأكثرَ مع الواحدةِ الصليبيةِ تكملةً للثلثينِ إلا إذا كانَ معهنَّ ابنٌ في درجتينَّ فيعصبُهُنَّ ويكونُ الباقي بعدَ نصيبِ البنتِ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين.

٤ - لا يرثنَ مع وجودِ الابن.

٥ - لا يرثنَ مع وجودِ البنتينِ الصليبيتينِ فأكثرَ إلا إذا وجدَ معهنَّ ابنٌ ابن^(١) بحدائهنَّ أو أسفلُ مِنْهُنَّ في الدرجةِ فيعصبُهُنَّ.

(١) ابنُ الابنِ يعصبُ مَنْ في درجتهِ سواءَ كانتِ أخته أو بنتُ عمِّه؛ ويعصبُ مَنْ فوقه إلا إذا كانتِ صاحبةً فرضي. ويسقطُ مَنْ تكونُ أسفلَ منه.

فَقَامَ مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ يَثْلُ مَا قَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ. فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ. قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ فَسَأَلَتْهُ مِيرَاتَهَا. فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ. وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ فَإِنْ أَجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا وَأَيْتُكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا، وَهُوَ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. لِلْجَدَاتِ الصَّحِيحَاتِ^(١) ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

١ - لَهُنَّ السُّدُسُ تَسْتَقِلُّ بِوِ الْوَاحِدَةِ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَكْثَرُ بِشَرِطِ التَّسَاوِي فِي الدَّرَجَةِ كَأُمِّ الْأُمِّ وَأُمِّ الْأَبِ.

٢ - الْقَرِيبَةُ مِنَ الْجَدَاتِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ الْبَعِيدَةَ كَأُمِّ الْأُمِّ تَحْجُبُ أُمَّ أُمِّ الْأُمِّ وَتَحْجُبُ أَيْضاً أُمَّ أَبِي الْأَبِ.

٣ - الْجَدَاتُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ يَسْقُطَنَّ بِالْأُمِّ وَتَسْقُطُ مَنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ بِالْأَبِ أَيْضاً وَلَا تَسْقُطُ بِوِ مَنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَتَحْجُبُ الْجَدُّ أُمَّهُ أَيْضاً لِأَنَّهَا تَدْلِي بِوِ.

٢، ٣ - الْعَصْبَةُ

تَعْرِيفُهَا: الْعَصْبَةُ جَمْعُ عَاصِبٍ كَطَالِبٍ وَطَلِبَةٍ، وَهُمْ بَنُو الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ لِأَبِيهِ، وَاسْمُوا بِذَلِكَ لِشِدَّةِ بَعْضِهِمْ أَزَرَ بَعْضٍ. وَهَذَا اللَّفْظُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَصَبَ الْقَوْمِ بَفُلَانٍ إِذَا أَحَاطُوا بِوِ؛ فَالابْنُ طَرَفٌ وَالْأَبُ طَرَفٌ آخَرُ وَالْأَخُ جَانِبٌ وَالْعَمُّ جَانِبٌ آخَرُ، وَالْمَقْصُودُ بِهِمْ هُنَا الَّذِينَ يَصْرِفُ لَهُمُ الْبَاقِي بَعْدَ

(١) الْجَدَّةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ الَّتِي لَا يَتَخَلَّلُ فِي نَسَبِهَا إِلَى الْمَيِّتِ جَدٌّ فَائِدٌ، وَالْجَدُّ الْفَاسِدُ

هُوَ مَنْ تَخَلَّلَ فِي نَسَبِهِ إِلَى الشَّخْصِ اثْنَانِ كَأَبِ الْأُمِّ.

أن يأخذ أصحاب الفروض أنصباؤهم المقدرة لهم؛ فإذا لم يفضل شيء منهم لم يأخذوا شيئا إلا إذا كان العاصب ابناً فإنه لا يحرم بحال. والعصبة كذلك هم الذين يستحقون التركة كلها إذا لم يوجد من أصحاب الفروض أحد، لما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»^(١) فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ^(٢). عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. أَتَرَوْا إِنْ شِئْتُمْ: النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا وَمَنْ تَرَكَ ذِيْنًا أَوْ صَبَاها»^(٣) فَلْيَأْتِيَنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ.

أقسامها: تنقسم العصبة إلى قسمين:

١ - عصبة نسبية.

٢ - عصبة سببية.

العصبة النسبية: العصبة النسبية أصناف ثلاثة:

١ - عصبة بنفسه.

٢ - عصبة بغيره.

٣ - عصبة مع غيره.

(١) أي أعطوا السهام المقدرة لأهلها المستحقين لها بالنسب وما بقي فلأقرب ذكر من العصبة إلى الميت.

(٢) يرى ابن عباس أن الميت إذا ترك بنتاً وأختاً وأخاً يكون للبنت النصف والباقي للأخت.

(٣) من يخلقه الميت ولا شيء له.

العصبية بنفسه: هي كلُّ ذكرٍ لا يدخلُ في نسبِهِ إلى الميتِ أنثى وتنحصرُ في أصنافٍ أربعة:

١ - البنوة وتسمى جزء الميت.

٢ - الأبوة وتسمى بأصل الميت.

٣ - الأخوة وتسمى جزء أبيه.

٤ - العمومة وتسمى جزء الجد.

العصبية بغيره: والعصبية يغيره هي الأنثى التي يكونُ فرضُها النصفُ في حالة الانفراقِ والثلاثين إذا كانت معها أختٌ لها فأكثر؛ فإذا كانَ معها أو معهن أختٌ صارَ الجميعُ حَيْثُ عصبتهُ يوهُنُ أربع:

١ - البنت أو البنات.

٢ - بنت أو بنات الابن.

٣ - الأخت أو الأخوات الشقيقات.

٤ - الأخت أو الأخوات لأب. فكلُّ صنفٍ من هذه الأصنافِ الأربعة يكونُ عصبتهُ بغيره وهو الأختُ ويكونُ الإرثُ بينهم للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين^(١).

العصبية مع الغير: العصبية مع الغير هي كلُّ أنثى تحتاجُ في كونها

(١) من لا فرض له من النساء عند عدم أخيها العاصب لا تصيرُ عصبتهُ به عند وجوده، فلو مات شخصٌ عن عمٍّ أو عمّةٍ فالعالمُ كُلُّه للعمٌّ دون العمّة ولا تصيرُ العمّة عصبتهُ بأخيها لأنها عند فقروها لا فرض لها. ومثلُ هذا ابنُ الأخر مع بنتِ الأخت.

عاصبه، إلى أنثى أخرى وتنحصر العصبه مع الغير في اثنتين فقط من الإناث وهي:

- ١ - الأخْتُ الشقيقه أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن.
- ٢ - الأخْتُ لأبٍ أو الأخوات لأبٍ مع البنت أو بنت الابن، ويكون لهن الباقي من التركه بعد الفروض.

كيفية توريث العصبه بالنفس: تقدم في الفصل السابق كيفية توريث العصبه بالغير وتوريث العصبه مع الغير. أما كيفية توريث العصبه بالنفس فنذكرها فيما يلي: العصبه بالنفس أصناف أربعة وترث حسب الترتيب الآتي:

- ١ - البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل.
- ٢ - فإن لم توجد جهة البنوة انتقلت التركة أو ما يتبقى منها إلى جهة الأبوة وتشمل الأب والجدة الصحيح وإن علا.
- ٣ - فإن لم يكن أحد من جهة الأبوة حياً استحق التركة أو ما بقي منها الإخوة وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأبٍ وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأبٍ وإن نزل كل منهما.

٤ - فإذا لم يكن أحد من هذه الجهة حياً انتقلت التركة أو الباقي منها إلى جهة العمومة من غير فرق بين عمومة الميت نفسه أو عمومة أبيه أو جدّه؛ إلا أن عمومة الميت نفسه تقدم على عمومة أبيه وعمومة أبيه تقدم على عمومة جدّه وهكذا. فإن وجد أشخاص متعددون من مرتبه واحدة كان أحقهم بالإرث أقربهم إلى الميت. وإن وجد أشخاص متعددون

تساوت نسبتهُم إلى الميت من حيث الجهة والدرجة كان أحقهُم بالإرث أقوامهم قرابةً. فإذا تَرَكَ الميت أشخاصاً متساوين في نسبتهُم إلیه من حيث الجهة والدرجة والقوة استَحَقُّوا على السواء بحسب رؤوسهَم. وهذا هو معنى ما يقول الفقهاء: إنَّ التقديم في العصبات بالنفس يكون بالجهة فإن اتَّحدت فبالدرجة فإن تساوت فبالقوة فإن اتَّحدت في الدرجة والجهة والقوة استَحَقُّوا على السواء ووُزعتِ التركة بينهم على عددهم.

العصبة السببية: العاصب السببي هو المولى المعتقد ذكرًا كان أم أنثى. فإذا لم يوجد المعتقد فالمراث لعصبيته الذكور.

الحجب والحرمان

معنى الحجب: الحجب لغة المنع والمقصود به منع شخص معين من ميراثه كلاً أو بعضه لوجود شخص آخر. الحرمان: أما الحرمان فالمقصود به منع شخص معين من ميراثه بسبب تحقق مانع من موانع الإرث كالقتل ونحوه من الموانع.

أقسام الحجب: نوعان:

- ١ - حجب نقصان.
- ٢ - حجب حرمان. فحجب النقصان هو نقص ميراث أحد الورثة لوجود غيره ويكون لخمس أشخاص:

١ - الزوج يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد.

٢ - الزوجة تحجب من الربع إلى الثمن عند وجود الولد.

٣ - الأم تحجب من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث.

٤ - بنت الابن.

٥ - الأخت لأب. وأما حجب الحرمان: فهو منع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره كمنع ميراث الأخ عنه عند وجود الابن؛ ولهذا النوع لا يدخل في ميراث سبعة من الوارثين، وإن جاز أن يخجّبوا حجب نقصان، وهم:

١، ٢ - الأبوان: الأب والأم.

٣، ٤ - الولدان: الابن والبنت.

٥، ٦ - الزوجان. ويدخل حجب الحرمان فيما عدا هؤلاء من الورثة. وحجب الحرمان قائم على أساسين:

١ - أن كل من ينتهي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن الابن فإنه لا يرث مع وجود الابن سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها مع أنهم يتمون إلى الميت بها.

٢ - يقدم الأقرب على الأبعد فالابن يحجب ابن أخيه فإن تساوا في الدرجة يرجح بقوة القرابة كالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب.

الفرق بين المحروم والمحجوب: يظهر الفرق بين المحروم والمحجوب في الأمرين الآتيين:

١ - المحروم ليس أهلاً للارث أصلاً كالقاتل، بخلاف المحجوب فإنه أهل للارث، ولكن حجب لوجود شخص آخر أَوْلَى منه بالميراث.

٢ - المحروم من الميراث لا يؤثر في غيره فلا يحجبُه أصلاً بل يُجْعَلُ كالمعدوم؛ فإذا مات شخص عن ابن كافر وأخ مسلم، فالميراث كله للأخ ولا شيء للابن. أما المحجوب فإنه قد يؤثر في غيره فيحجبُه سواء أكان حجب حرمان أم حجب نقصان، فالأثنان فأكثر من الإخوة مع وجود الأب والأم لا يرثان لوجود الأب ولكنهما يحجبان الأم من الثلث إلى السادس.

القول

تعريفه: القول لغة الارتفاع. يقال: حال الميزان إذا ارتفع، ويأتي أيضاً بمعنى الميل إلى الجور ومنه قول اللطيف سبحانه: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسَوْنَ فِيهَا كُذُوبًا﴾ (١) (٢). وعند الفقهاء زيادة في سهام ذوي الفروض ونقصان من مقادير أنصبتهم في الإرث. وذوي أن أول فريضة عالت في الإسلام عُرِضَتْ على عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَكَمَ بِالْعَوْلِ فِي زَوْجِ وَأَخْتَيْنِ فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: إِنْ بَدَأْتُ بِالزَّوْجِ أَوْ بِالْأَخْتَيْنِ لَمْ يَبْقَ لِلْآخِرِ حَقُّهُ فَأُضِيرُوا عَلَيَّ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِالْعَوْلِ وَقِيلَ: عَلَيَّ؛ وَقِيلَ: زَيْدٌ بْنُ ثَابِتٍ.

من مسائل العول:

١ - توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لأم وأم. تسمى هذه بالمسألة الشريحية لأن الزوج شُئِعَ على شريح القاضي المشهور حينئذ

(١) أن تميلوا إلى الجور.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

أَعْطَاهُ بَدَلَ النِّصْفِ ثَلَاثَةً مِنْ عَشْرَةٍ فَأَخَذَ يَدُورُ فِي الْقِبَالِ قَائِلًا: لَمْ يُعْطِنِي شَرِيحُ النِّصْفِ وَلَا الثَّلَاثَ فَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ شَرِيحٌ جَاءَ بِهِ وَعَزَّرَهُ وَقَالَ لَهُ: أَسَأْتَ الْقَوْلَ وَكَتَمْتَ الْعَوْلَ.

٢ - توفي رجل عن زوجة وبنيتين وأب وأم. تسمى هذه المسألة المنبرية لأن سئلنا علياً رضي الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَخْكُمُ بِالْحَقِّ قَطْعًا. وَيُجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى. وَإِلَيْهِ الْمَأْبُ وَالرُّجْعَى». فَسُئِلَ عَنْهَا فَأَجَابَ عَلَى قَافِيَةِ الْخُطْبَةِ - وَالْمَرْأَةُ صَارَتْ ثَمَنُهَا يَسْعًا - ثُمَّ مَضَى فِي خُطْبَتِهِ. وَالْمَسَائِلُ الَّتِي قَدْ يَدْخُلُهَا الْعَوْلُ هِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي يَكُونُ أَصْلُهَا: ٣٦ - ١٢٣ - ٢٤ فالسنة قد تعول إلى سبعة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة والاثنا عشر قد تعول إلا ثَلَاثَةَ عَشَرَ أو خَمْسَةَ عَشَرَ أو سَبْعَةَ عَشَرَ. وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعَشْرُونَ لَا تَعُولُ إِلَّا إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ. وَالْمَسَائِلُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا الْعَوْلُ أَصْلًا هِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي تَكُونُ أَصُولُهَا ٢ - ٣ - ٤ - ٨ وأخذ بالعول قانون المواريث في المادة (١٥) ونصها: «إِذَا زَادَتْ ائْتِمَاءُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ عَلَى التَّرَكَةِ قُسِمَتْ بَيْنَهُمْ بِنِسْبَةِ ائْتِمَائِهِمْ فِي الْإِزْثِ».

طريقة حل مسائل العول: هي أن تعرف أصل المسألة، أي مخرجها وتعرف سهام كل ذي فرض وتعمل الأصل ثم تجمع فروضهم وتجعل المجموع أصلاً فتقسم التركة عليه وبذلك يدخل النقص على كل واحد بنسبة سهايمه. فلا ظلم ولا حيف وذلك نحو زوج وشقيقتين، فأصل المسألة من ستة للزوج النصف وهو ثلاثة وللأختين الثلثان وهو أربعة فالمجموع سبعة وهو الذي تقسم عليه التركة.

٤ - الردُّ

تعريفه: يأتي الردُّ بمعنى الإعادة. يُقَالُ: رَدَّ عَلَيْهِ حَقُّهُ أَي أَعَادَهُ إِلَيْهِ؛ وَيَأْتِي بِمَعْنَى الصَّرْفِ، يُقَالُ: رَدَّ عَنْهُ كَيْدَ عَدُوِّهِ أَي صَرَفَهُ عَنْهُ. وَالْمَقْصُودُ بِهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: دَفْعُ مَا قَبِلَ مِنْ فُرُوضِ ذَوِي الْفُرُوضِ النَّسَبِيَّةِ إِلَيْهِمْ بِنَسْبَةِ فُرُوضِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْغَيْرِ.

أركانُه: الردُّ لا يتحقَّقُ إلا بوجودِ أركانهِ الثلاثةِ:

١ - وجوبُ صاحبِ فرضٍ.

٢ - بقاءُ فائِضٍ مِنَ التَّرَكَّةِ.

٣ - عَدَمُ الْعَاصِبِ.

رَأَى الْعُلَمَاءُ فِي الرَّدِّ: لَمْ يَرَوْا فِي الرَّدِّ نَصَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى عَدَمَ الرَّدِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ؛ وَيَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَ اخْتِلاَفِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ لِبَيْتِ الْمَالِ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ عَاصِبٌ^(١). وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ الْفُرُوضِ حَتَّى الزَّوْجَيْنِ بِنَسْبَةِ فُرُوضِهِمْ^(٢). وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالرَّدِّ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ مَا عدا الزَّوْجَيْنِ وَالْأَبَ وَالْجَدَّ، فَيَكُونُ الرَّدُّ عَلَى الثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ الْآتِيَةِ: ١ - الْبَنْتُ، ٢ - بَنْتُ الْإِبْنِ، ٣ - الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ، ٤ - الْأَخْتُ لِأَبٍ، ٥ - الْأُمُّ، ٦ - الْجَدَّةُ، ٧ - الْأُمُّ لِأُمٍّ، ٨ - الْأَخْتُ لِأُمٍّ. وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ

(١) مِمَّنْ نَزَعَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَتَابِعُهُ عُرْوَةُ وَالزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ.

(٢) هَذَا لِمَلْعَبِ عُمَانَ.

المختار وهو مذهب عُمر وعلي وجمهور الصحابة والتابعين، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد والمعتمد عند الشافعية وبعض أصحاب مالك عند فساد بيت المال. قالوا: وإنما لا يرّد على الزوجين لأن الرّد إنما يستحق بالرحم ولا رحم لهما من حيث الزوجية؛ ولا يرّد على الأب والجدي لأن الرّد لا يكون إلا عند عدم وجود عاصب. وكل من الأب والجدي عاصب فيأخذ الباقي بالتعصيب لا بالرّد. وقد أخذ القانون بهذا الرأي إلا في مسألة واحدة أخذ فيها بمذهب عثمان، فحكم بالرّد على أحد الزوجين وهي ما إذا مات أحد الزوجين ولم يترك وارثاً سواه، فإن الزوج الحي يأخذ التركة كلها بطريق الفرض والرّد، فالرّد على أحد الزوجين في القانون مؤخّر من ذوي الأرحام فجاء نص المادة ٣٠ من القانون هكذا: «إذا لم تستغرفي الفروض للتركة ولم توجد عصبّة من النسب رّد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم، ويرّد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبّة من النسب أو أحد الفروض النسبية أو أحد ذوي الأرحام».

طريقة حلّ مسائل الرّد: هي أنّه إذا وجد مع أصحاب الفروض من لا يرّد عليه من أحد الزوجين فإنه يأخذ فرضه منسوباً إلى أصل التركة والباقي بعد فرضي يكون لأصحاب الفروض بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفًا واحدًا سواء أكان الموجود منهم واحدًا كبنات أو متعدداً كثلاث بنات. وإن كانوا أكثر من صنف واحد كما وينت فإن الباقي يقسم عليهم بنسبة فروضهم ويُرّد عليهم بنسبتها أيضاً. وأمّا إذا لم يكن مع أصحاب الفروض أحد الزوجين فإن الباقي بعد فروضهم يرّد عليهم بحسب رؤوسهم إن كانوا

صنفاً واحداً، سواءً أكانَ الموجودُ منهم واحداً أو متعدداً. وإن كانوا أكثر من صنفٍ واحدٍ فإنَّ الباقيَ يردُّ عليهم بنسبةٍ فروضيِّهم، وبذلك يكونُ نصيبُ كُلِّ صاحبٍ فرضيٍّ قد زادَ بنسبةٍ فرضيِّه واستحقَّ جملتهُ فرضاً ورداً.

٥ - دَوُّو الْأَرْحَامِ

دَوُّو الْأَرْحَامِ كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصِيَّةٍ. وقد اختلفَ الفقهاءُ في توريثِهِمْ. فقالَ مالِكٌ والشافعيُّ بعدمِ توريثِهِمْ؛ ويكونُ المالُ لبيتِ المالِ؛ وهو قولُ أبي بكرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وزَيْدٍ والزُهريِّ والأوزاعيِّ وداودَ، وذهبَ أبو حنيفةٌ وأحمدُ إلى توريثِهِمْ وحكيَ ذلك عن عليٍّ وابنِ عباسٍ وابنِ مسعودٍ، وذلك عندَ عدمِ وجودِ أصحابِ الفروضِ والعصباتِ وعن سعيدِ بنِ المسيَّبِ: أنَّ الخَالَ يَرِثُ مع البنتِ. وقد أخذَ القانونُ بهذا الرأيِ فجاءَ في الموادِ من ٣١ إلى ٣٨ كيفيةَ توريثِهِمْ كما هو مبينٌ فيما يلي:

المادةُ ٣٣١- إذا لم يوجد أحدٌ من العصبةِ بالنسبِ ولا أحدٌ من ذَوِي الفروضِ النسبيةِ كانتِ التركةُ أو الباقي منها لذَوِي الْأَرْحَامِ. وذَوُو الْأَرْحَامِ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ مُقَدَّمٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْإِرْثِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْآتِي:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَإِنْ نَزَلُوا، وَأَوْلَادُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ.

الصَّنْفُ الثَّانِي: الْجَدُّ غَيْرُ الْمَصْحُوحِ وَإِنْ عَلَا، وَالْجَدَّةُ غَيْرُ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ عَلَتْ.

الصنف الثالث: أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا، وبنات الإخوة لأبوين، أو لأحدهما وأولادهن وإن نزلوا، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا، وأولادهن وإن نزلوا.

الصنف الرابع: يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي:

- ١ - أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما.
- ٢ - أولاد من ذكرُوا في الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكرُوا وإن نزلوا.
- ٣ - أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما.
- ٤ - أولاد من ذكرُوا في الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب، وبنات أبنائهم وإن نزلوا، وأولاد من ذكرُوا وإن نزلوا.
- ٥ - أعمام أبي أبي الميت لأم، وأعمام أبي أم الميت وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما.
- ٦ - أولاد من ذكرُوا في الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام أبي

أَبِ الْمَيْتِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَبَنَاتٍ أَبْنَائِهِمْ وَإِنْ نَزَلُوا، وَأَوْلَادُ مَنْ ذَكَرْنَا وَإِنْ نَزَلُوا، وَهَكَذَا.

المادة ٣٢ - الصنف الأول من ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيْتِ دَرَجَةً. فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ فَوَلَدُ صَاحِبِ الْفَرْضِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ ذَوِي الْكُرْحِمِ. فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَلَدُ صَاحِبِ فَرْضٍ، أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ يَدُلُّونَ بِصَاحِبِ فَرْضٍ اشْتَرَكُوا فِي الْإِرْثِ.

المادة ٣٣ - الصنف الثاني من ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيْتِ دَرَجَةً. فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ قَدَّمَ مَنْ كَانَ يَدُلِّي بِصَاحِبِ فَرْضٍ، وَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَدُلِّي بِصَاحِبِ فَرْضٍ أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ يَدُلُّونَ بِصَاحِبِ فَرْضٍ: فَإِنْ اتَّحَدُوا فِي حَيْزِ الْقَرَابَةِ اشْتَرَكُوا فِي الْإِرْثِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْحَيْزِ فَالْثَلَاثَانِ لِقَرَابَةِ الْأَبِ. وَالثَّلَاثُ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ.

المادة ٣٤ - الصنف الثالث من ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيْتِ دَرَجَةً. فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ وَكَانَ فِيهِمْ وَلَدٌ عَاصِبٌ فَهُوَ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ ذَوِي الْكُرْحِمِ. وَإِلَّا قَدَّمَ أَقْوَاهُمْ قَرَابَةً لِلْمَيْتِ، فَمَنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأَبَوَيْنِ فَهُوَ أَوْلَى بِمَنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأَبٍ، وَمَنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأَبٍ فَهُوَ أَوْلَى بِمَنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأُمٍّ. فَإِنْ اتَّحَدُوا فِي الدَّرَجَةِ وَقَوَى الْقَرَابَةِ اشْتَرَكُوا فِي الْإِرْثِ.

المادة ٣٥ - فِي الطَّائِفَةِ الْأُولَى مِنْ طَوَائِفِ الصَّنِفِ الرَّابِعِ الْمَبْنِيَةِ بِالْمَادَّةِ (٣١) إِذَا انْفَرَدَ فَرِيقُ الْأَبِ وَهُمْ أَعْمَامُ الْمَيْتِ لِأُمٍّ وَعَمَّائِهِ أَوْ فَرِيقُ

الأمُّ وهم أخواله وخالاته، قُدِّمَ اقوامهم قرابةً: فمن كانَ لأبوين فهو أولى يَمَنُ كانَ لأبٍ. وَمَن كانَ لأبٍ فهو أولى يَمَنُ كانَ لأمٍّ، وإن تَساوَوْا في القرابة اشترَكُوا في الإرث، وعند اجتماع الفريقين يكونُ الثلثانِ لقرابة الأب والثلثُ لقرابة الأم. ويقسَمُ نصيبُ كلِّ فريقٍ على النحرِ المتقدم وتطبقُ أحكامُ الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة.

المادة ٣٦ - في الطائفة الثانية يقدمُ الأقربُ مِنْهُمْ درجةً على الأبعد ولو من غيرِ حيزٍ، وعند الاستواء واتحاد الحيزِ يقدمُ الأقوى في القرابة إن كانوا أولادَ عاصِبٍ أو أولادَ ذَوِي رحمٍ، فإن كانوا مختلفينِ قُدِّمَ ولدُ العاصِبِ على ولدِ ذَوِي الرحم، وعند اختلافِ الحيزِ يكونُ الثلثانِ لقرابة الأب، والثلثُ لقرابة الأم، وما أصابَ كلِّ فريقٍ يقسَمُ عليه بالطريقة المتقدمة وتطبقُ أحكامُ الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة.

المادة ٣٧ - لا اعتبارٌ لتعددِ جهاتِ القرابة في وارثٍ من ذَوِي الأرحامِ إلاَّ عند اختلافِ الحيزِ.

المادة ٣٨ - في إرثِ ذَوِي الأرحامِ يكونُ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين.

الحَمْلُ

الحملُ هو ما يحمَلُ في البطنِ من الولدِ. ونحنُ نتكلَّمُ عنه هنا من حيث الميراثُ ومن حيث مدَّة الحملِ.

حكمه في الميراث: الحملُ إما ينفصلُ عن أمِّه وإما أن يبقى في بطنها، وهو في كلِّ من الأمرين له أحكامٌ نذكرها فيما يلي:

الحمل إذا انفصل عن أمه: إذا انفصل الحمل عن أمه، فإما أن ينفصل حياً أو ينفصل ميتاً؛ وإن انفصل ميتاً، فإما أن يكون انفصاله بغير جناية ولا اعتداء على أمه أو بسبب الجناية عليها، فإن انفصل كله حياً ورث من غيره ورثته غيره لما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أُنْتَهَلَ المَوْلُودُ وَرِثَ». الاستهلال رفع الصوت؛ والمراد إذا ظهرت حياة المولود ورث. وعلامة الحياة صوت أو تنفس أو عطاس ونحو ذلك. ولهذا رأي الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب أبي حنيفة. وإن انفصل ميتاً بغير جناية على أمه فإنه لا يرث ولا يورث اتفاقاً. وإن انفصل ميتاً بسبب الجناية على أمه فإنه في هذه الحال يرث ويورث عند الأحناف.

وقالت الشافعية والحنابلة ومالك: لا يرث شيئاً ويملك الغرة فقط ضرورة ولا يورث عنه سواها ويرثها كل من يتصور إرثه منه. وذهب الليث بن سعد وربيعة بن عبد الرحمن إلى أن الجنين إذا انفصل ميتاً بجناية على أمه لا يرث ولا يورث. وإنما تملك أمه الغرة وتختص بها لأن الجناية على جزء منها وهو الجنين، ومتى كانت الجناية عليها وحدها كان الجزاء لها وحدها. وقد أخذ القانون بهذا.

الحمل في بطن أمه:

١ - الحمل الذي يبقى في بطن أمه لا يوقف له شيء من التركة متى كان غير وارث أو كان محجوباً بغيره على جميع الاعتبارات. فإذا مات شخص وترك زوجة وأباً وأماً حايلاً من غير أبوه. فإن الحمل في هذه الصورة لا ميراث له لأنه لا يخرج عن كونه أخاً أو أختاً لأم. والأخوة لأم لا يرثون مع الأصل الوارث وهو هنا الأب.

٢ - وتوقف التركة كلها إلى أن يولد الحمل إذا كان وارثاً ولم يكن معه وارث أصلاً أو كان معه وارثٌ محبوبٌ به اتفاق الفقهاء. وتوقف كذلك إذا وُجدَ معه ورثةٌ غيرُ محجوبين به ورضوا جميعاً صراحةً أو ضمناً بعدم قسَمَتِها بأن سَكَنُوا أو لم يطالُوا بها.

٣ - كلُّ وارثٍ لا يتغيرُ فرضه بتغير الحمل يُعطى له نصيبه كاملاً ويوقف الباقي. كما إذا ترك الميتُ جدةً وامراً حاملاً فإنه يعطى للجدة السدس لأن فرضها لا يتغير سواء وُلِدَ الحمل ذكراً أو أنثى.

٤ - الوارث الذي يسقط في إحدى حالتَي الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئاً للشك في استحقاقه؛ فمن مات وترك زوجةً حاملاً وأخاً فلا شيء للأخ لجواز كون الحمل ذكراً. ولهذا مذهب الجمهور.

٥ - من يختلف نصيبه من أصحاب الفروض باختلاف ذكورة الحمل وأنوثته يعطى أقل النصيبين ويوقف للحمل أوفر النصيبين. فإن وُلِدَ الحمل حياً وكان يستحق النصيب الأوفر أخذه، وإن لم يكن يستحق بل يستحق النصيب الأقل أخذه ورُدَّ الباقي إلى الورثة؛ وإن نَزَلَ ميتاً لم يستحق شيئاً ورُزِعتِ التركة كلها على الورثة دون اعتبارٍ للحمل.

أقلُّ مئةٍ الحمل وأكثرها: وأقلُّ مدةٍ يتكون فيها الجنين ويولد حياً ستة أشهرٍ لقول الله سبحانه: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١). مع قوله: ﴿وَفَصْلُهُ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ﴾^(٢). فإذا كان الفصال عامين لم يبق إلا ستة أشهرٍ

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

(٢) سورة لقمان: الآية ١٤.

للحمل. وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء.

وقال الكمال بن الهمام من أئمة الأحناف: إنَّ العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستَّة أشهر وربما يمضي دهورٌ ولم يسمع فيها بولادة لستَّة أشهر. وفي قولٍ لبعض الحنابلة: أقلُّ مدَّة الحمل تسعة أشهر. وقد خالف القانون قول جماهير العلماء وأخذ بقول بعض الحنابلة وبما قال به الأطباء الشرعيون: وهو أن أقلَّ مدَّة الحمل تسعة أشهر هلالية (أي ٢٧٠ يوماً) لأنَّ هذا يتفق والكثير الغالب. وكما اختلفوا في أقلَّ مدَّة الحمل فقد اختلفوا في أكثرها؛ فمنهم من قال: إنها سنتان^(١). ومنهم من قال تسعة أشهر ومنهم من قال: سنة هلالية (٣٥٤ يوماً). وأخذ القانون بما ارتآه الطَّبُّ الشرعي. فذكر أن أكثر مدَّة الحمل سنة شمسية^(٢) (٣٦٥ يوماً) واعتبر ذلك في ثبوت النسب والإرث والوقف والوصية. أما القانون فقد أخذ برأي أبي يوسف الذي عليه الفتوى في المذهب الحنفي في أنَّ الحمل يوقَّت له أوفرُ النسيبَيْن وأخذ برأي الأئمة الثلاثة في اشتراط ولادته كُلِّهِ حياً في استحقاقه الميراث. وأخذ برأي محمد بن الحكم في أنه لا يرث إلا إذا وُلِدَ لسنة من تاريخ الوفاة أو الفرقة بين أبيه وأمه فجاء في المواد ٤٢، ٤٣، ٤٤، ما يلي:

المادة ٤٢: يوقَّت للحمل من تركه المتوفَّى أوفرُ النسيبَيْن على تقدير أنه ذكرٌ أو أنثى.

(١) وهذا رأي الأحناف.

(٢) وهذا رأي محمد بن الحكم أحد فقهاء المذهب المالكي.

المادة ٤٣: إذا تُوقِيَ الرجلُ عن زوجَتِهِ أو عن معتدِّيهِ فلا يرثُه حملُها إلا إذا ولدَ حيًّا لخمسةٍ وستينَ وثلاثمائة يومٍ على الأكثرِ من تاريخِ الوفاةِ أو الفرقَةِ، ولا يرثُ الحملُ غيرَ أبيه إلا في الحالتينِ الآتيتين:

١ - أن يولدَ حيًّا لخمسةٍ وستينَ وثلاثمائة يومٍ على الأكثرِ من تاريخِ الموتِ أو الفرقَةِ إن كانتِ أمُّه معتدَّةً موتٍ أو فرقَةٍ، وماتَ المورثُ أثناءَ العدة.

٢ - أن يولدَ حيًّا لسبعينَ ومائتي يومٍ على الأكثرِ من تاريخِ وفاةِ المورثِ إن كانَ من زوجيةٍ قائِمةٍ وقتَ الوفاةِ.

المادة ٤٤: إذا نقصَ الموقوفُ للحملِ عما يستحقُّه يرجعُ بالباقي على من دَخَلَتِ الزيادةُ في نصيبِهِ من الورثةِ، وإذا زَادَ الموقوفُ للحملِ عما يستحقُّه رُدُّ الزائدِ على مَنْ يستحقُّه من الورثةِ.

المفقودُ

المفقود: إذا غابَ الشَّخصُ وانقطعَ خبرُهُ ولم يَدْرَ مكانه ولم يُعرَفَ أحيُّ هو أم ميتٌ وحكَمَ القضاءُ بِموتِهِ قِيلَ إنه مفقودٌ. وحكمُ القاضي: إما أن يكونَ مبنيًّا على الدليلِ، كشهادةِ العدولِ؛ أو يكونَ مبنيًّا على أماراتٍ لا تصلحُ أن تكونَ دليلاً وذلكَ بمضيِّ المدَّة. ففي الحالةِ الأولى يكونُ موتهُ مُحَقَّقاً ثابتاً من الوقتِ الَّذي قامَ فيه الدَّليلُ على الموتِ، وفي الحالةِ الثَّانيةِ التي يحكمُ فيها القاضي بِموتِ المفقودِ بمقتضى مضيِّ المدَّة يكونُ موتهُ حكماً لاحتمالٍ أن يكونَ حيًّا.

المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود: اختلف الفقهاء في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود، فروي عن مالك أنه قال: أربع سنين، لأنَّ عَمَرَ رَضِيَّيَ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا أَمْرَأَةٌ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فَلَمْ تَذَرِ أَيْنَ هُوَ، فَلِئَلاَّ تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمَّ تُحِلُّ» أخرجه البخاري والشافعي. والمشهور عن أبي حنيفة والشافعي ومالك عدم تقدير المدة بل ذلك مفوض إلى اجتihad القاضي في كل عصر. قال صاحب المغني في إحدى الروايتين في المفقود الذي لا يغلب هلاكه: «لَا يُقَسَّمُ مَالُهُ وَلَا تَنْزَوِجُ أَمْرَأَتُهُ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ، أَوْ يَمُضِيَ عَلَيْهِ مَدَّةٌ لَا يَمِيشُ فِي يَثْلِهَا. وَذَلِكَ مَزْدُودٌ إِلَى اجْتِهَاذِ الْحَاكِمِ» ولهذا قول الشافعي رضي الله عنه ومحمد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف، لأنَّ الأصل حياته والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف، ولا توقيف هنا. فوجب التوقف.

ويرى الإمام أحمد أنه إن كان في غيبة يغلب فيها الهلاك^(١) فإنه بعد التحري الدقيق عنه يحكم بموته بمضي أربع سنين لأنَّ الغالب هلاكه، فأشبه ما لو مضت مدة لا يعيش في يثْلها؛ وإن كان في غيبة يغلب معها السلامة^(٢) يفوض أمره إلى القاضي يحكم بموته بعد أي مدة يراها وبعد التحري عنه بكل الوسائل الممكنة التي توصل إلى بيان حقيقة كونه حيًا أم ميتًا. وأخذ القانون برأي الإمام أحمد فيما إذا كان المفقود في حالة يغلب معها الهلاك فقدر المدة بأربع سنين وأخذ برأيه ورأى غيره في تفويض

(١) كَمَنْ يُتَقَدَّرُ فِي مِيزَانِ الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَ الْغَارَاتِ أَوْ يَفْقَدُ بَيْنَ أَهْلِهِ كَمَنْ خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الْمَاءِ وَلَمْ يَنْقُذْ أَوْ لِحَاجَةِ قَرِيْبٍ وَلَمْ يَرْجِعْ وَلَا يُعْلَمُ خَبْرُهُ.

(٢) مِثْلُ الْمَسَافِرِ إِلَى الْحَجِّ أَوْ لَطْلِبِ الْعِلْمِ أَوْ التَّجَارَةِ.

الأمر إلى القاضي في الحالات الأخرى. ففي المادة (٢١) من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٩ النص الآتي: «يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده. وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدّة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي. وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيّاً أو ميتاً».

ميراثه: ميراث المفقود يتعلّق به أمران: لأنه إما أن يكون مورثاً أو وارثاً، ففي حالة ما إذا كان مورثاً فإن ماله يبقى على بُلكه ولا يقسم بين ورثته إلى أن يتحقق موته أو يحكم القاضي بالموت. فإن ظهر حيّاً أخذ ماله وإن تحقق موته أو حكم القاضي بموته ورثته من كان وارثاً له وقت الموت أو وقت الحكم بالموت، ولا يرثه من مات قبل ذلك، أو حدث إرثه بعد ذلك بزوال مانع عنه كإسلام وارث له. لهذا إذا لم يسند الحكم بالموت إلى وقت سابق على صدوره وإلا ورثته من كان وارثاً في الوقت الذي أسند الحكم الموت إليه.

أما الحالة الثانية وهي إذا ما كان وارثاً لغيره فإنه يوقف له نصيبه من تركة المورث وبعد الحكم بموته يرث ذلك الموقوف إلى وارث مورثه، وبهذا أخذ القانون؛ فقد جاء في مادة (٤٥) النص الآتي: «يوقف نصيب المفقود من تركة المورث حتّى يتبين أمره، فإن ظهر حيّاً أخذه وإن حكم بموته ردّ نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه، فإن ظهر حيّاً بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة»^(١).

(١) لهذا الحكم بالنسبة للميراث، أما الحكم بالنسبة للزوجة فقد جاء في مادة (٢٢) من

الخُثْنُ (١)

تعريفه: الخُثْنُ شخصٌ اُشْبَهَ في أمرِهِ ولم يُدْرَ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى، إما لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ وَأَفْرَجاً مَعاً أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَصْلاً.

كَيْفَ يَرْتَبُ: إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ ذَكَرٌ وَوَرِثَ مِيرَاثَ الذَّكَرِ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أُنْثَى وَوَرِثَ مِيرَاثَهَا. وَتَبَيَّنَ الذَّكَورَةُ وَالْأُنُوَّةُ بِظُهُورِ عِلَامَاتٍ كُلِّ مِنْهُمَا. وَهِيَ قَبْلُ الْبُلُوغِ تَعْرِفُ بِالْبَوْلِ فَإِنْ بَالَ بِالْعَضْوِ الْمَخْصُوصِ بِالذَّكَرِ فَهُوَ ذَكَرٌ وَإِنْ بَالَ بِالْعَضْوِ الْمَخْصُوصِ بِالأُنْثَى فَهُوَ أُنْثَى، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا كَانَ الْحُكْمُ لِلْأَسْبَقِ. وَبَعْدَ الْبُلُوغِ إِنْ نَبَتْ لَهُ لَحْيَةٌ أَوْ أَتَى النِّسَاءَ أَوْ احْتَلَمَ كَمَا يَحْتَلِمُ الرِّجَالُ فَهُوَ ذَكَرٌ، وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ نَدْيٌ كَنَدْيِ الْمَرْأَةِ أَوْ دَرٌّ لَهُ لَبَنٌ أَوْ حَاضٌ أَوْ حَبْلٌ فَهُوَ أُنْثَى؛ وَهُوَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ يُقَالُ لَهُ خُثْنٌ غَيْرُ مُشْكَلٍ. فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى؛ بَانَ لَمْ تَظْهَرْ عِلَامَةٌ مِنَ الْعِلَامَاتِ أَوْ ظَهَرَتْ وَتَعَارَضَتْ فَهُوَ الْخُثْنُ الْمُشْكَلُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ مِنْ حَيْثُ الْمِيرَاثُ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْهُ يَفْرَضُ أَنَّهُ ذَكَرٌ ثُمَّ يَفْرَضُ أَنَّهُ أُنْثَى وَيُعَامَلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَسْمَاءِ الْحَالَتَيْنِ، حَتَّى لَوْ كَانَ يَرْتَبُ عَلَى اعْتِبَارٍ وَلَا يَرْتَبُ عَلَى اعْتِبَارٍ آخَرَ لَمْ يُعْطَ شَيْئاً. وَإِنْ وَرِثَ عَلَى كُلِّ الْفُرْصَيْنِ، وَاخْتَلَفَ نَصِيْبُهُ أُعْطِيَ أَقْلُ النَّصِيْبَيْنِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو يُونُسَ وَالشَّيْخَةُ الْإِمَامِيَّةُ: يَأْخُذُ الْمَتَوَسُّطُ بَيْنَ

القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩: «بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسّم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم»، مادة (٧) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠: «إذا جاء المفقود أو لم يجره وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع بها الثاني غير عالم بحياة الأول، فإن تمتع بها الثاني غير عالم بحياة الأول كائن للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول».

(١) الخُثْنُ مأخوذٌ من الخُثْنِ وهو اللين والتكسر.

نصيبَي الذَكَرِ والأنثَى. وَقَالَ الشافعي: يعاملُ كُلُّ من الورثة والخشَى بأقلَّ النصيبين لأنه المتبقي إلى كُلِّ منهما، وقال أحمد: إن كَانَ يَرَجَى ظهورُ حالِهِ يعاملُ كُلُّ منهُ وِمنَ الورثة بالأقلَّ ويوقفُ الباقي، وإنْ لَمْ يَرَجَ ظهورُ الأمرِ يأخذُ المتوسطَ بين نصيبَي الذَكَرِ والأنثَى ولهذا الرأيُ الأخيرُ هو الأرجحُ ولكنَّ القانونَ أخذَ برأي أبي حنيفة، ففي المادة (٤٦) منهُ: «لِلْخُشَى المُشْكَلُ وهو الذي لا يعرفُ أَذَكَرَ هو أم أنثى أَقلُّ النصيبين وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة».

ميراثُ المرتدِّ: المرتدُّ لا يرثُ من غيره ولا يرثُهُ غيره وإنما ميراثُهُ يَكُونُ لبيتِ مالِ المسلمين، ولهذا رأيُ الشافعي ومالك. والمشهور عن أحمد. وقالت الأحناف: ما اكتسبَهُ قَبْلَ الرَّدَّةِ ورثَهُ أَقاربُهُ المسلمونَ وما اكتسبَهُ بَعْدَها فهو لبيتِ المالِ، وقد سبقَ الكلامُ عليه مفصلاً في بابِ الحدودِ.

ابنُ الزنى وابنُ المِلَاحَةِ: ابنُ الزنى هو المولودُ من غيرِ زواجٍ شرعيٍّ وابنُ المِلَاحَةِ هو الذي نفى الزوجُ الشرعيُّ نَسَبَهُ مِنْهُ. وابنُ الزنى وابنُ المِلَاحَةِ لا توارثَ بَيْنَهُما وبينَ آبائِهِما بإجماعِ المسلمين لانتفاءِ النسبِ الشرعيِّ. وإنما التوارثُ بينهما وبينَ أمَّيْهما. فعَنِ ابنِ عُمرَ أَنَّ رجلاً لاهَنَ امرأته في زمني النِّمَى ﷺ وانتفى مِن وَلَدِها فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُما وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ. رواه البخاريُّ وأبو داود. وَلَقَطَهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ميراثَ ابْنِ المِلَاحَةِ لِأُمِّهِ وَلِوَرَثَتِهَا مِنْ بَعْلِهَا» ونصُّ مادة (٤٧) من قانونِ الميراثِ: «يرثُ وَلَدُ الزَّنى وَلَدُ اللَّعَانِ مِنَ الأمِّ وَقَرَابَتِهَا وَوَرَثَتُهَا الْأُمُّ وَقَرَابَتُهَا».

التخارج

تعريفه: التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم عن نصيبه في الميراث نظير شيء معين من التركة أو من غيرها. وقد يكون التخارج بين اثنين من الورثة على أن يحل أحدهم محل الآخر في نصيبه في مقابل مبلغ من المال يقدمه له.

حكمه: والتخارج جائز متى كان عن تراضي. وقد طلق عبد الرحمن بن عوف زوجة تمار بنت الأصبح الكلبية في مرض موته، ثم مات وهي في العدة فوزئها عثمان مع ثلاث نسوة أخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً، قيل هي دنائير وقيل هي دراهم.

جاء في القانون مادة (٤٨): التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم، فإذا تخرج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة؛ وإذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم، فإن كان المدفوع له من التركة قُسم نصيبه بينهم بنسبة أنصباؤهم فيها. وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخارج على طريقة قسم نصيب الخارج قُسم عليهم بالسوية بينهم.

٦، ٧، ٨ - الاستحقاق بغير الإرث: جاء في قانون الموارث في المادة (٤): إذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي:

أولاً: استحقاق من أقر له الميث بنسب على غيره.

ثانياً: ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية. فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ألت التركة أو ما بقي منها إلى الخزنة العامة. ومعنى

هَذَا أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ اسْتَحَقَّ التَّرَكَةُ ثَلَاثَةً:

١ - الْمُقَرَّرُ لَهُ بِالنَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ.

٢ - الْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ.

٣ - بَيْتُ الْمَالِ - الْخَزَانَةُ الْعَامَّةُ. وَاسْتَكْلَمَ عَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ

فِيمَا يَلِي:

الْمُقَرَّرُ لَهُ بِالنَّسَبِ: الْقَانُونُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي مِصْرَ أَنَّهُ: إِذَا أَقَرَّ الْمَيِّتُ بِالنَّسَبِ عَلَى غَيْرِهِ اسْتَحَقَّ الْمُقَرَّرُ لَهُ التَّرَكَةُ إِذَا كَانَ مَجْهُولَ النَّسَبِ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنَ الْغَيْرِ وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُقَرَّرُ عَنْ إِقْرَارِهِ. وَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ لَهُ حَيًّا وَقَدْ مَوْتَ الْمُقَرَّرُ أَوْ وَقْتُ الْحُكْمِ بِاعْتِبَارِهِ مَيِّتًا، وَأَنْ لَا يَقُومَ بِهِ مَانِعٌ مِنْ مَوَاقِعِ الْإِرْثِ.

وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِضَاحِيَّةِ مَا يَأْتِي: وَالْمُقَرَّرُ لَهُ بِالنَّسَبِ غَيْرُ وَارِثٍ، لِأَنَّ الْإِرْثَ يَتَعَمَدُ عَلَى ثَبُوتِ النَّسَبِ وَهُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ بِالإِقْرَارِ وَخَذَهُ، غَيْرَ أَنَّ الْفُقَهَاءَ أَجْرُوا عَلَيْهِ حُكْمَ الْوَارِثِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْصِي لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ بِالنَّسَبِ لِلزَّائِدِ، وَكَاعْتِبَارِهِ خَلْفًا عَنِ الْمَوْرِثِ فِي الْمَلِكِ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ وَكَمْثِهِ مِنَ الْإِرْثِ بِأَيِّ مَانِعٍ مِنْ مَوَاقِعِ قَرْنِي مِنَ الْمَصْلُوحَةِ اعْتِبَارُهُ مُسْتَحَقًّا لِلتَّرَكَةِ بِغَيْرِ الْإِرْثِ لِإِثَارًا لِلْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ.

الْمَوْصِي لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَلَا مُقَرَّرٌ لَهُ بِنَسَبٍ عَلَى غَيْرِهِ جَاوَزَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْأَجْنَبِيِّ بِالتَّرَكَةِ كُلَّهَا أَوْ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا، لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالثَّلَاثِ مِنْ أَجْلِ الْوَرِثَةِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ.

٩ - بَيْتُ الْمَالِ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يَتْرَكْ وَرَثَةً وَلَمْ يَوْجَدْ مُقَرَّرٌ لَهُ

بالتسبب على الغير ولا موصى له بأكثر من الثلث فإن المال يُوضع في بيت مال المسلمين ليصرف في مصالح الأمة العامة.

الوصية الواجبة

صدر قانون الوصية الواجبة رقم ٧١ لسنة ١٣٦٥ هـ وسنة ١٩٤٦ م وقد تضمن الأحكام الآتية:

١ - إذا لم يوص الميِّت لفرع ولديه الذي مات في حياته أو مات مَعَهُ ولو حُكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته، وجبت للفرع وصية في التركة بقدر هذا النصيب في حدود الثلث، بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميِّت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قلنا ما يجب له، وإن كان ما أعطاه له أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله. وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، وأولاد الأبناء من أولاد الظهور^(١) وإن نزلوا، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزلت قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يُدلي بهم إلى الميِّت مائوا بَعْدَهُ وكان موتهن مرتباً كترتيب الطبقات.

٢ - إذا أوصى الميِّت لِمَنْ وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله، وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن

(١) وهم من لا يتسبون إلى الميِّت بأنثى.

لم يوص له قدر نصيبه، ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث، فإن ضاق عن ذلك فمعه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية.

٣ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا، فإذا لم يوص الميث لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استخوز كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي الثلث التركة إن وفى وإلا فمعه ومما أوصى به لغيرهم. طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة:

١ - يفرض الولد الذي مات في حياة أحد أبويه حياً وإراثاً ويقدر نصيبه كما لو كان موجوداً.

٢ - يخرج من التركة نصيب المتوفى ويُعطى لفرعه المستحق للوصية الواجبة إن كان يساوي الثلث فأقل، فإن زاد على الثلث رُد إلى الثلث ثم يقسم على الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين.

٣ - يقسم باقي التركة بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية.

تم بحمد الله كتاب فقه السنة

١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م

الفهرس

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ٥ | الدعائى والبنائى |
| ٦ | الإقراؤ |
| ٩ | الشهادة |
| ٢٢ | اليمين |
| ٢٧ | التناقض |
| ٣١ | السجن |
| ٣٤ | الإكراه |
| ٣٧ | اللباس |
| ٤٤ | التختم بالذهب والفضة |
| ٥١ | التصوير |
| ٥٥ | المسابقة |
| ٦٢ | الوقف |
| ٧٤ | الهبة |
| ٨٧ | العمري |
| ٨٨ | الرقبى |
| ٨٩ | الثقة |
| ٩٢ | الحجر |
| ١٠١ | الولاية على الصغير والسفيه والمجنون |
| ١٠٣ | الوصية |
| ١١٥ | الفرائض |

| | |
|-----|---------------------------|
| ١١٧ | الشَّرْكَةُ |
| ١٢١ | المستحقون للتركة |
| ١٢٣ | أحوال الأب |
| ١٢٤ | أحوال الجد الصحيح |
| ١٢٥ | حالات الأخ لأم |
| ١٢٦ | حالات الزوج |
| ١٢٦ | أحوال الزوجة |
| ١٢٧ | أحوال بنت الصليبة |
| ١٢٨ | حالات الأخت الشقيقة |
| ١٢٩ | أحوال الأخوات لأب |
| ١٣٠ | أحوال بنات الابن |
| ١٣١ | أحوال الأم |
| ١٣١ | أحوال الجدات |
| ١٣٢ | ٢، ٣ - العصبه |
| ١٣٦ | الحجب والحرمان |
| ١٣٨ | العول |
| ١٤٠ | ٤ - الرد |
| ١٤٢ | ٥ - ذؤو الأرحام |
| ١٤٥ | الحمل |
| ١٤٩ | المفقود |
| ١٥٢ | الخُثُل |
| ١٥٤ | التخارج |
| ١٥٦ | الوصية الواجبة |

Bibliotheca Alexandrina



0623524